

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017

1. عام

يتم الإشارة إلى "البنك" في هذه القوائم المالية الموحدة للإشارة إلى الإيضاحات ذات العلاقة بالبنك السعودي للاستثمار فقط وليس بشكل مُجمع كـ "مجموعة".

2. أسس الإعداد (أ) بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والمُعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل (المتعلقة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - "ضرائب الدخل" وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 21 - "الرسوم" طالما أنها تتعلق بالزكاة وضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية)، وتتماشى مع أحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

(ب) أسس القياس والعرض

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء القياس بالقيمة العادلة للمشتقات والأدوات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المحرج قيمتها العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى والالتزامات لأي مدفوعات تستند إلى تسوية نقدية. بالإضافة إلى ذلك، الموجودات أو المطلوبات المالية المُحوتة من المخاطر، في علاقة تحوط من مخاطر القيمة العادلة، يتم تسويتها بتغيرات القيمة العادلة المُرتبطة بالخطر الذي تم التحوط منه.

قائمة المركز المالي تم إعدادها بشكل عام بناءً على ترتيب السيولة.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، و الذي يُعتبر العملة الوظيفية للمجموعة. ويتم تقريب البيانات المالية المعروضة لأقرب ألف ريال سعودي، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(د) الأحكام والتقدير والتفويضات والمحاسبية الجوهرية

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية استخدام بعض الأحكام والتقدير والتفويضات والمحاسبية المهمة التي تؤثر على المبالغ الموضح عنها للموجودات والمطلوبات. كما يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك. ويتم تقييم هذه الأحكام والتقدير والتفويضات بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بالإضافة إلى الحصول على النصائح المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل هذه الظروف. يتم اعتماد مراجعات التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة

تأسس البنك السعودي للاستثمار (البنك)، شركة مساهمة سعودية، بموجب المرسوم الملكي رقم م/31 بتاريخ 25 جمادى الثاني 1396 هـ (الموافق 23 يونيو 1976) في المملكة العربية السعودية. يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010011570 بتاريخ 25 ربيع الأول 1397 هـ (الموافق 16 مارس 1977) من خلال شبكة فروع وعدها 52 فرعاً (2017 : 49 فرعاً) في المملكة العربية السعودية. إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:

البنك السعودي للاستثمار

المركز الرئيسي

ص ب 3533

الرياض 11481 ، المملكة العربية السعودية

تشمل هذه القوائم المالية الموحدة، القوائم المالية للبنك والقوائم المالية لشركاته التابعة التالية (يشار إليها جمعياً بـ "المجموعة" في هذه القوائم المالية الموحدة):

(أ) "شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة" (الاستثمار كابيتال)، وهي شركة سعودية مساهمة مغلقة مُسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010235995 صادر بتاريخ 8 رجب 1428 هـ (الموافق 22 يوليو 2007) وهي مملوكة بنسبة 100% من قبل البنك.

(ب) "شركة السعودي للاستثمار العقارية" وهي شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة مُسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010268297 صادر بتاريخ 29 جمادى الأولى 1430 هـ (الموافق 25 مايو 2009) وهي مملوكة بنسبة 100% من قبل البنك. لم تبدأ الشركة بعد أية أنشطة جوهرية.

(ج) "شركة السعودي للاستثمار الأولي" وهي شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة مُسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010427836 صادر بتاريخ 16 محرم 1436 هـ (الموافق 9 نوفمبر 2014) وهي مملوكة بنسبة 100% من قبل البنك. لم تبدأ الشركة بعد أية أنشطة جوهرية.

(د) "شركة البنك السعودي للاستثمار للسوق المحدودة" وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مُسجلة في جزر كايمان بتاريخ 18 يوليو 2017 وهي مملوكة بنسبة 100% من قبل البنك. وتختص هذه الشركة بالقيام بعمليات المشتقات المالية بالإضافة إلى عمليات إعادة الشراء بالنيابة عن البنك. لم تبدأ الشركة بعد أية أنشطة جوهرية.

يُقدم البنك كافة أنواع الأنشطة التجارية وخدمات التجزئة المصرفية. كما تتضمن الأنشطة الرئيسية لشركة الاستثمار كابيتال التعامل في الأوراق المالية كأصيل ووكيل، التعهد بالتغطية، إدارة صناديق الاستثمار ومحافظ الاستثمار الخاصة بالنيابة عن العملاء، وتقديم خدمات الترتيب، الاستشارات، والحفظ الخاصة بأعمال الأوراق المالية. كما تُقدم المجموعة لعملائها منتجات وخدمات مصرفية مُتوافقة مع الشريعة الإسلامية (هائمة على مبدأ تجنب الفائدة) والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها بواسطة هيئة شرعية مستقلة مُنشأة من قبل البنك.

2. أسس الإعداد - (تتمة)

تُعرف القيمة العادلة بأنها السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل، أو المدفوع لتحويل التزام في عمليةٍ اعتيادية بين متعاملين في السوق بتاريخ التقرير. يُبنى قياس القيمة العادلة على افتراض أن عملية بيع أصل أو تحويل التزام يتم تنفيذها إما:

- في السوق الأساسي للأصل أو للالتزام، أو
- في أكثر سوقٍ أفضلية للأصل أو للالتزام، وذلك في حالة غياب السوق الأساسي

كذلك يجب أن يكون من الممكن الدخول للسوق الأساسي أو السوق الأكثر أفضلية أو من قبل المجموعة. تُقيم القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام افتراضات يستعملها المتعاملون في السوق لتسعير أصل أو التزام وذلك على فرضية أن المتعاملين يسعون لأفضل منفعةٍ اقتصادية. تأخذ القيمة العادلة لأصلٍ غير مالي في الاعتبار مُدرة المتعامل في السوق لتحقيق منفعةٍ اقتصادية من خلال التوظيف التمثيل والاعلى للأصل، أو من خلال البيع لمتعامل آخر في السوق والذي بدوره سيقوم بالتوظيف التمثيل والاعلى للأصل.

تستخدم المجموعة طرق تقييم مناسبة، بحسب ماهو ملائم، و بيانات كافية متاحة لقياس القيمة العادلة، وذلك عند تعظيم استخدام مُعطيّاتٍ من الممكن مُلاحظتها وتقليل استخدام مُعطيّاتٍ لا يُمكن مُلاحظتها.

يتم تصنيف كل الموجودات والمطلوبات، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية الموحدة، ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المذكور أدناه، لأدنى مستوى معطيات جوهري لقياس القيمة العادلة بشكل عام:

المستوى الأول. الأسعار المُعلنة في الأسواق النشطة للأداة المالية المماثلة والتي يمكن للمنشأة الوصول إليها بتاريخ القياس (بدون تعديل).

المستوى الثاني. الأسعار المُعلنة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المالية المشابهة أو طرق تقييم أخرى والتي تكون فيها جميع معطيات المستوى الأدنى جوهري لقياس القيمة العادلة ومبنية على معلومات سوقية يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث. طرق التقييم التي لا يُمكن فيها ملاحظة معطيات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهري لقياس القيمة العادلة.

و بما يتعلق بالموجودات والمطلوبات المُعترف بها في القوائم المالية الموحدة بشكل متكرر، فإن المجموعة تُقرر ما إذا حدث تحويل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقدير التصنيف (بناءً على أدنى مستوى معطيات جوهري لقياس القيمة العادلة بشكل عام) في نهاية تاريخ كل تقرير مالي.

التقدير إذا كانت المراجعة تؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة المراجعة وفي الفترات المستقبلية فيما إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية. فيما يلي المجالات المهمة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات، والافتراضات، والأحكام المتبعة:

(د1) خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر الانخفاض في القيمة بموجب كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ومعيّار المحاسبة الدولي رقم 39 في جميع فئات الموجودات المالية الحكم، وعلى وجه الخصوص، تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وفي حالة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بشكل خاص تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. هذه التقديرات مدفوعة بعدد من العوامل، ويمكن أن تؤدي التغييرات في هذه العوامل إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

إن احتسابات المجموعة لخسائر الائتمان المتوقعة من المجموعة في عام 2018 هي مخرجات من النماذج المعقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة وترابطاتها. تتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر أحكامًا وتقديرات محاسبية ما يلي:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة، الذي يحدد احتمالية التعثر للدرجات الفردية؛
- معايير المجموعة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان حيث ينبغي قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة الحياة والتقييم النوعي؛
- قطاع الموجودات المالية عندما يتم تقييم خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي؛
- تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات؛
- تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل معدلات البطالة وقيم الضمانات، والتأثير على احتمالات التعثر، والتعرضات عند التعثر، والخسائر الناجمة عن التعثر؛ و
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي التطلعية وأوزانها الاحتمالية، لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

(د2) قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بتقييم الأدوات المالية، بما في ذلك المشتقات بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي موحدة، باستثناء ما تم الإفصاح عنه في إيضاح 34.

2. أسس الإعداد - (تتمة)

(ز) مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء التقديرات اللازمة للتأكد من قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وقد تأكدت الإدارة أن لدى المجموعة المصادر الكافية للاستمرار في الأعمال للمستقبل المنظور. بالإضافة إلى ذلك، لا علم لدى الإدارة بوجود حالات عدم تأكد جوهرية قد يكون لها تأثير مهم على قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وبالتالي فقد تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس هذا المبدأ.

(ح) المخصصات المكونة لمقابلة الالتزامات والمصروفات

تستلم المجموعة، خلال دورة أعمالها الاعتيادية، مطالبات مُقامةً ضدها. وتقوم الإدارة في هذا الخصوص بتطبيق بعض الأحكام لمواجهة احتمالية احتياج تلك المطالبات لمخصصات. لا يمكن تحديد توقيت دقيق للوصول لحكم عن هذه المطالبات أو عن المبالغ الممكن تكبدها عن منافع اقتصادية. تعتمد التكاليف وتوقيت حدوثها على الإجراءات المتبعة بحسب القانون.

(ط) برامج مزايا الموظفين

تقوم المجموعة بتقديم مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها استناداً إلى نظام العمل والعمال السعودي. يتم احتساب الالتزامات بناءً على طريقة وحدة الائتمان المتوقعة وفقاً للتقييمات الاكتوارية الدورية كما هو موضح في إيضاح 38.

(ي) الاستهلاك والإطفاء

تستخدم الإدارة الحكم عند تحديد الفترات المستخدمة لأغراض حساب الاستهلاك والإطفاء لتكاليف المعدات وتقنية المعلومات. يتضمن الحكم تقديرات لثبة قيم متبقية، والفترات التقديرية التي ستندفق عليها المنافع الاقتصادية المستقبلية للمجموعة، واختيار طرق الاستهلاك والإطفاء.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي، بيانٌ بأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

(أ) التغيير في السياسات المحاسبية

تتماشى السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المتبعة في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 باستثناء اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في تاريخ 1 يناير 2018.

تُحدد المجموعة السياسات والإجراءات لِكُل من قياس القيمة العادلة المُتكرر مثل الموجودات المالية غير المتداولة، وغير المتكررة مثل الموجودات المُقتناة للتوزيع في العمليات غير المستمرة.

تقوم المجموعة بتعيين مُقيمين خارجيين من وقت لآخر لتقييم موجودات ومطلوبات محددة. يتم اختيار المُقيمين الخارجيين بناءً على معايير المعرفة بالسوق، السمعة، الاستقلالية والالتزام بالمعايير المهنية.

بتاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتحليل الحركات على قيم الموجودات والمطلوبات والمطلوب إعادة تقييمها أو إعادة تقديرها وفقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة. ولأغراض هذا التحليل، تقوم المجموعة بالثبوت من المعطيات الرئيسية لآخر تقييم بواسطة مطابقة المعلومات في عملية احتساب التقييم مع العقود والمستندات الأخرى ذات الصلة. كما تُقارن المجموعة التغييرات في القيمة العادلة لكل الموجودات والمطلوبات مع المصادر الخارجية لتحديد ما إذا كان التغيير معقولاً.

ولأغراض الإفصاح عن القيمة العادلة، تقوم المجموعة بتحديد أصناف الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المتعلقة بالموجودات أو المطلوبات وكذلك التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو مذكور أعلاه.

(هـ) انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية وسندات الدين والمدرج قيمتها العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى

تقوم المجموعة بممارسة حكمها عند مراجعة أي انخفاض في قيمة استثمارات في حقوق الملكية وسندات الدين والمدرج قيمتها العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى وذلك بتاريخ كل تقرير.

(و) تحديد السيطرة على الشركات المُستثمر فيها

تخضع مؤشرات السيطرة لتقديرات الإدارة، والمبينة في إيضاح 3 (د)، كما تقوم المجموعة بالتصرف كمدير صندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. ولتحديد ما إذا كانت المجموعة مسيطرةً على صناديق الاستثمار الفردية فإن المجموعة عادةً ما تقوم بالتركيز على تقييم المنافع الاقتصادية لها في صندوق فردي (التي تشمل المنافع المحملة مع أتعاب الإدارة المتوقعة) وحقوق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. ونتيجة لذلك فقد توصلت المجموعة لنتيجة مفادها أنها تقوم بدور وكيل المستثمرين في كل الأحوال، وبالتالي لم تقم بتوحيد القوائم المالية لهذه الصناديق.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

(1أ) المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 الإيرادات من العقود مع العملاء

قامت المجموعة باعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء" مما أدى إلى تغيير في سياسة تحقق الإيرادات للمجموعة فيما يتعلق بعقودها مع العملاء.

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 في مايو 2014 وهو ساري المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح هذا المعيار نموذجًا واحدًا شاملاً للمحاسبة عن الإيرادات الناشئة عن العقود مع العملاء ويحل محل دليل الإيرادات، والذي كان يتقاطع مع عدة معايير وتفسيرات في إطار المعايير الدولية للتقارير المالية. وقد وضع هذا المعيار نموذجًا جديدًا يتكون من خمس خطوات والذي سيطبق على الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء.

بموجب هذا المعيار، يتم إثبات الإيرادات بمبلغ يعكس المقابل المتوقع لاستحقاق منشأة ما مقابل تحويلها بضائع أو خدمات إلى عميل ما.

ليس هنالك أي تأثير جوهري كما في 1 يناير 2018 ناتج عن تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

(2أ) المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأذونات المالية

اعتمدت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - الأذونات المالية الصادر في يوليو 2014 بتاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018. وتمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تغييرًا جوهريًا عن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 39 الأذونات المالية: الاعتراف والقياس. ينتج عن المعيار تغييرات على المحاسبة عن الموجودات المالية ولجوانب معينة من محاسبة المطلوبات المالية. وفقًا لما يسمح به المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، فقد اختارت المجموعة الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39.

فيما يلي ملخص عن التغييرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للمجموعة والناتجة عن اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بتاريخ 1 يناير 2018.

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ثلاث فئات تصنيف رئيسية للموجودات المالية يتضمن:

- القياس بالتكلفة المطفأة
- القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
- القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تستند فئات التصنيف هذه بشكل عام على نموذج العمل الذي يتم فيه إدارة الموجودات المالية والتدفقات النقدية التعاقدية باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات.

يلغي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 فئات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المُقتنى حتى تاريخ الاستحقاق والمتاح للبيع والفروض وذمم مدينة. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، فإن المشتقات المضمنة في العقود التي يكون فيها المضيف هو أصل مالي في نطاق المعيار لا يتم تقسيمها أبدًا. بدلا من ذلك، يتم تقييم أداة هجينة بأكملها للتصنيف.

للحصول على توضيح حول كيفية تصنيف المجموعة للموجودات المالية ووفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، راجع الأقسام ذات الصلة للسياسات المحاسبية المهمة والمدرجة في الإيضاح 3(ب).

يحتفظ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بالمتطلبات التي في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف المطلوبات المالية، ووفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، فإنه يتم عرض جميع التغييرات في القيمة العادلة للمطلوبات المحددة تحت خيار القيمة العادلة التي تم إثباتها في الربح أو الخسارة، بينما بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 يتم عرض التغييرات في القيمة العادلة كما يلي:

- مبلغ التغيير في القيمة العادلة الذي يعزى إلى التغييرات في مخاطر الائتمان للالتزام تم عرضه ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.
- المبلغ المتبقي من التغيير في القيمة العادلة تم عرضه ضمن الربح أو الخسارة.

وللحصول على توضيح حول كيفية تصنيف المجموعة للمطلوبات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، راجع الأقسام ذات الصلة للسياسات المحاسبية المهمة والمدرجة في الإيضاح 3(ب).

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذج الخسارة المتكبد في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 مع نموذج الخسارة المتوقعة للائتمان. ويطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 من المجموعة أن تقوم بتسجيل مخصص للخسائر المتوقعة للائتمان لجميع القروض وموجودات الدين المالية الأخرى غير المحتفظ بها في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى التزامات القروض وعقود الضمان المالي. يستند هذا المخصص على الخسائر المتوقعة للائتمان المرتبطة باحتمال التعثر عن السداد في الأشهر الاثني عشر القادمة ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها. إذا استوفى الأصل المالي تعريف الائتمان منخفض القيمة الذي تم شراؤه أو نشأ قيمته، فإن المخصص يُبنى على التغيير في الخسائر المتوقعة للائتمان على مدى عمر الأصل.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (المعدل)

لإظهار الفروقات بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39، تم تحديث المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 الأذونات المالية: الإيضاحات والتي اعتمدها المجموعة، مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، لسنة التي تبدأ في 1 يناير 2018. تتضمن التغييرات إفصاحات الانتقال كما هو موضح أدناه، والمعلومات النوعية والكمية المفصلة حول احتسابات خسائر الائتمان المتوقعة مثل الافتراضات والمدخلات المستخدمة والموضحة في الإيضاح رقم 33. يتم تقديم التسويات من الرصيد الافتتاحي لمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة إلى الرصيد الختامي أدناه. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (المعدل) أيضًا إفصاحات إضافية وأكثر تفصيلاً لمحاسبة التحوط حتى بالنسبة للمنشآت التي تختار الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

• تم إجراء التقييمات التالية على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ التطبيق الأولي.

- (أ) تحديد نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالأصل المالي.
- (ب) تحديد وإلغاء الموجودات والمطلوبات المالية المحددة سابقاً كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- (ج) تحديد بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المُفتتاة لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.
- (د) وبما يخص المطلوبات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فإن تحديد ما إذا كان سيتم عرض تأثيرات التغييرات في مخاطر الائتمان المالي في بنود الدخل الشامل الأخرى من شأنه خلق أو تضخيم عدم مطابقة محاسبية في الربح أو الخسارة.

تم الافتراض بأن مخاطر الائتمان لم تزد بشكل جوهري بالنسبة لسندات الدين التي تحمل مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

تصنيف الموجودات المالية والأخرى والمطلوبات المالية والأخرى في تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

يوضح الجدول التالي فئات القياس وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 كما في 31 ديسمبر 2017 وفئات القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 للموجودات والمطلوبات المالية والأخرى الخاصة بالمجموعة كما في 1 يناير 2018.

بآلاف الريالات السعودية			
مفهوم القياس بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39	مفهوم القياس بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 9	مفهوم القياس بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39	مفهوم القياس بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 9
الموجودات المالية والأخرى			
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	بالتكلفة المُطفأة	بالتكلفة المُطفأة	5,263,438
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	بالتكلفة المُطفأة	بالتكلفة المُطفأة	3,499,509
استثمارات	متاح للبيع	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر / القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	21,713,976
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	669,170
قروض وسلف	بالتكلفة المُطفأة	بالتكلفة المُطفأة	58,944,983
موجودات أخرى	بالتكلفة المُطفأة	بالتكلفة المُطفأة	306,407
الإجمالي			90,397,483
المطلوبات المالية والأخرى			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	بالتكلفة المُطفأة	بالتكلفة المُطفأة	7,609,686
ودائع العملاء	بالتكلفة المُطفأة	بالتكلفة المُطفأة	66,942,620
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	116,655
قروض لأجل	بالتكلفة المُطفأة	بالتكلفة المُطفأة	2,014,823
سندات دين ثانوية	بالتكلفة المُطفأة	بالتكلفة المُطفأة	2,003,068
مطلوبات أخرى	بالتكلفة المُطفأة	بالتكلفة المُطفأة	969,094
الإجمالي			79,517,152

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)**تسوية القيم الدفترية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 مع القيم الدفترية عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9**

يوضح الجدول التالي تسوية القيم الدفترية للموجودات المالية والأخرى والمطلوبات المالية والأخرى والاستثمارات في شركات زميلة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 مع القيم الدفترية المعدلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بشأن الانتقال إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في 1 يناير 2018 بسبب إعادة القياس.

بآلاف الريالات السعودية		
القيمة الدفترية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما في 1 يناير 2018	إعادة القياس بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	القيمة الدفترية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كما في 31 ديسمبر 2017
الموجودات المالية والأخرى		
3,499,509	(13,564)	3,513,073
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		
21,713,976	-	21,713,976
استثمارات		
58,944,983	(643,301)	59,588,284
قروض وسلف		
993,340	(26,621)	1,019,961
استثمارات في شركات زميلة		
306,407	(276)	306,683
موجودات أخرى		
85,458,215	(683,762)	86,141,977
إجمالي الموجودات المالية والأخرى		
المطلوبات المالية والأخرى		
969,094	138,794	830,300
مطلوبات أخرى		
969,094	138,794	830,300
إجمالي المطلوبات المالية والأخرى		
إجمالي إعادة القياس (822,556)		

تسوية القيم الدفترية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 مع القيم الدفترية عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بسبب إعادة التصنيف

يوضح الجدول التالي تسوية القيم الدفترية للاستثمارات قبل مخصصات خسائر الائتمان بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كما في 31 ديسمبر 2017 مع القيم الدفترية للاستثمارات قبل خسائر الائتمان بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بشأن الانتقال إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في 1 يناير 2018 بسبب إعادة التصنيفات:

بآلاف الريالات السعودية									
إجمالي الاستثمارات للبيع	القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى لسندات الدين	القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى للتسهم	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لسندات الأخرى	إجمالي الاستثمارات				
القيم الدفترية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كما في 31 ديسمبر 2017					21,713,976	-	-	-	21,713,976
إعادة التصنيف					-	258,821	20,992,733	462,422	(21,713,976)
القيم الدفترية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما في 1 يناير 2018					21,713,976	258,821	20,992,733	462,422	-

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)**التأثير على الأرباح المبقاة والاحتياطيات الأخرى**

يلخص الجدول أدناه، الأثر على الأرباح المبقاة والاحتياطيات الأخرى من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في 1 يناير 2018:

بآلاف الريالات السعودية			
الإجمالي	الاحتياطيات الأخرى	الأرباح المبقاة	
1,489,336	204,478	1,284,858	الأرصدة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كما في 31 ديسمبر 2017
-	(10,374)	10,374	إعادة التصنيف للاستثمارات المتاحة للبيع إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(13,564)	-	(13,564)	إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة: أرصدة لدى البنوك
-	60,977	(60,977)	استثمارات
(643,301)	-	(643,301)	قروض وسلف
(276)	-	(276)	موجودات أخرى
(138,794)	-	(138,794)	التزامات القروض وعقود الضمان المالي
(795,935)	60,977	(856,912)	إجمالي إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة
(26,621)	-	(26,621)	إثبات أثر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على الشركات الزميلة
(822,556)	50,603	(873,159)	الأثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في 1 يناير 2018
666,780	255,081	411,699	الأرصدة بعد التعديل بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما في 1 يناير 2018

ملخص المخصصات المسجلة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 إلى تلك الواردة تحت المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

يوضح الجدول التالي التسوية بين الرصيد الختامي لمخصصات خسائر الائتمان للموجودات المالية والأخرى وعقود الضمانات المالية كما في 31 ديسمبر 2017، مع الرصيد الافتتاحي لمخصصات خسائر الائتمان كما في 1 يناير 2018:

بآلاف الريالات السعودية					
الأرصدة كما في 31 ديسمبر 2017	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	استثمارات	قروض وسلف	موجودات أخرى	عقود الضمانات المالية
-	4,000	1,074,781	-	-	1,078,781
13,564	60,977	643,301	276	138,794	856,912
13,564	64,977	1,718,082	276	138,794	1,935,693

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)**ملخص الموجودات المالية والمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2018**

يلخص الجدول التالي الرصد للموجودات المالية والتأخرى والمطلوبات المالية والتأخرى بتبويب القياس في قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2018:

بآلاف الريالات السعودية					
إجمالي القيمة الدفترية	بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل التأخرى -سندات الدين	القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل التأخرى - سندات الأسهم	إلزامي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	بالتكلفة المطفأة	
الموجودات المالية والتأخرى					
4,871,932	-	-	-	4,871,932	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
2,917,697	-	-	-	2,917,697	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
24,638,113	24,202,464	261,381	174,268	-	استثمارات
1,245,243	-	-	1,245,243	-	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
59,412,529	-	-	-	59,412,529	فروض وسلف، صافي
192,113	-	-	-	192,113	موجودات أخرى
93,277,627	24,202,464	261,381	1,419,511	67,394,271	إجمالي الموجودات المالية والتأخرى
المطلوبات المالية والتأخرى					
12,620,832	-	-	-	12,620,832	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
63,689,869	-	-	-	63,689,869	ودائع العملاء
500,704	-	-	500,704	-	القيمة العادلة السالبة للمشتقات
2,030,371	-	-	-	2,030,371	فروض لأجل
2,005,661	-	-	-	2,005,661	سندات دين ثانوية
1,783,795	-	-	-	1,783,795	مطلوبات أخرى
82,631,232	-	-	500,704	82,130,528	إجمالي المطلوبات المالية والتأخرى

يتم بعد ذلك قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى بالقيمة العادلة مع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة المعروفة في بنود الدخل الشامل الأخرى. ويتم إثبات إيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة.

الاستثمار في حقوق الملكية

قد تختار المجموعة بشكل غير قابل للإلغاء تقديم تغييرات لاحقة في القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى وذلك للاستثمار في الأسهم غير المُقتناة لأغراض المتاجرة عند الاعتماد المبدئي. ويتم إجراء هذا الاختيار على أساس استثمار تلو الآخر.

(ب4) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتم تصنيف وقياس جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

إضافة لذلك، يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يمكن للمجموعة عند المعرفة المبدئية أن تحدد بشكل غير قابل للإلغاء موجودات مالية تفي بالمطلوبات التي يجب قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى كما هو الحال بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند القيام بذلك فسيُغني أو يخفض بشكل جوهري عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ خلاف ذلك.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد المعرفة المبدئية، باستثناء الفترة التي تلي تغيير البنك لنموذج أعماله من أجل إدارة الموجودات المالية.

(ب) السياسات المُطبقة ابتداءً من 1 يناير 2018**(ب1) تصنيف الموجودات المالية**

يتم تصنيف الموجودات المالية وقياسها عند الاعتماد المبدئي إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

(ب2) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديدهما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية، و
- تنتج الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة للتدفقات النقدية التي تكون مجرد مدفوعات أصل وفائدة على مبلغ الأصل القائم.

(ب3) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى**أدوات الدين**

لا يتم قياس أداة دين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى إلا إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديدهما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يتم تحقيق هدفه من خلال كل من جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- تنتج الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة للتدفقات النقدية التي تكون مجرد مدفوعات أصل وفائدة على مبلغ الأصل القائم.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

(ب5) تقييم نموذج العمل

تنظر المجموعة في الشروط التعاقدية للسند عند التقييم فيما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات الأصل وفوائده. يشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط. تأخذ المجموعة ما يلي في الاعتبار عند إجراء التقييم:

- أحداث مُحتملة من شأنها تغيير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية.
- مزايا الرفع.
- شروط السداد المبكر والتمديد.
- الشروط التي تحد من مطابطة المجموعة بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (على سبيل المثال، ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع).
- الميزات التي تعادل النظر في القيمة الزمنية للنقد، مثل إعادة التعيين الدوري لأسعار الفائدة.

(ب7) تصنيف المطلوبات المالية

السياسة المحاسبية المطبقة قبل 1 يناير 2018

يتم إدراج جميع ودائع السوق المالية، وودائع العملاء، وقروض لأجل، وسندات الدين الثانوية، وأدوات الدين الأخرى المصدرة بدايةً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات.

لاحقاً، يتم قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة، إلا إذا كان قياسها مطلوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، أو اختارت منشأة قياس المطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة، إن وجدت، بعد التحقق المبدئي، لهذه المطلوبات ويتم عرض التغيرات في القيمة العادلة المرتبطة بالتغيرات في مخاطر الائتمان بشكل منفصل في بنود الدخل الشامل الأخرى ويتم عرض التغيرات في القيم العادلة الأخرى في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم إعادة تدوير المبالغ المدرجة في قائمة الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالائتمان الخاص إلى قائمة الدخل الموحدة حتى في حالة عدم الاعتراف بالمطلوبات وتحقيق المبالغ.

إن الضمانات المالية والتزامات القروض التي تختار المنشآت قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة سيكون لها جميع التحركات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة المعترف بها في قائمة الدخل الموحدة.

السياسة المحاسبية المطبقة بعد 1 يناير 2018

تقوم المجموعة بتصنيف التزاماتها المالية، بخلاف الضمانات المالية والالتزامات القروض كما تم قياسها بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علوة على الأموال المصدرة والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الخاصة المتوقع.

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي قد يكون الأصل فيه مُقتنى على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. المعلومات التي يتم مراعاتها تشمل التالي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وممارسة تلك السياسات، بالأخص ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العمولات التعاقدية، والمحافظة على صورة خاصة بسعر الفائدة، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات،
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة وتقديمها إلى إدارة المجموعة،
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في نموذج العمل هذا) وكيفية إدارة هذه المخاطر،
- كيف يتم تعويض محيري العمل متضمناً ما إذا كان التعويض مستنداً إلى القيمة العادلة للموجودات التي تم إدارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم جمعها، و
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. لكن لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل، بل كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يعتمد تقييم نموذج العمل على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ سيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الضغط» بعين الاعتبار. إذا تم تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، فلا تقوم المجموعة بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج العمل هذا، ولكنه يقوم بتضمين هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية حديثة الإنشاء أو المشتراة حديثاً التي تبرز تقدماً.

يتم قياس الموجودات المالية المُقتناة لأغراض المتاجرة والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير مُقتناة لجمع التدفقات النقدية التعاقدية وليست مُقتناة لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا لبيع الموجودات المالية.

(ب6) تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو فائدة على أصل المبلغ

لأغراض هذا التقييم، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتماد المبدئي، أما العمولة هي مراعاة القيمة الزمنية للنقد، والمخاطر الائتمانية ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بمبلغ الأصل القائم خلال فترة معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) بالإضافة إلى هامش الربح.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)**(ب) إلغاء الاعتراف**

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم تنفيذ أو إلغاء أو انتهاء مدة التزاماتها التعاقدية.

إذا تم تعديل شروط أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة إلى حد كبير، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الأصلي مع الفرق المعتمد كإرباح أو خسائر إلغاء الاعتماد ويتم اعتماد أصل مالي جديد بالقيمة العادلة.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المحملة بالتكلفة المُطفاة مختلفة بشكل أساسي، فلن يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية. في هذه الحالة، تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي ويقدر المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كمكسب أو خسارة للتعديل في الدخل. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. ويتم تقديمه كدخل عمولة في حالات أخرى.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتختلف التدفقات النقدية للالتزام المعدل بشكل أساسي. في هذه الحالة، يتم اعتماد التزام مالي جديد بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المنتهي والالتزام المالي الجديد مع الشروط المعدلة في الدخل أو الخسارة.

(ب) الانخفاض في القيمة

تعترف المجموعة بالمخصصات لخسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية التي هي أدوات دين،
- مستحقات الإيجار المدينة،
- عقود الضمان المالي المصدرة، و
- التزامات القروض المصدرة.

لا يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة على الاستثمارات في الأسهم.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بنقل الحقوق لتحصل على التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها نقل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل أساسي، أو التي لا تقوم المجموعة فيها بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومزايا الملكية بشكل أساسي، كما لا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي ما، يتم اعتماد الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل المُلغى الاعتراف به) في الربح أو الخسارة ومجموع (1) المقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصاً أي التزام جديد مفترض) و (2) أي ربح أو خسارة تراكمية يتم الاعتراف بها في بنود الدخل الشامل الأخرى.

عندما يتم بيع الموجودات إلى طرف ثالث بمعدّل إجمالي متزامن لمبادلة العائد على الموجودات المحولة، يتم احتساب العملية كعملية تمويل مضمونة مشابهة لعمليات البيع وإعادة الشراء حيث تحتفظ المجموعة بجميع مخاطر ملكية هذه الموجودات بشكل أساسي.

في العمليات التي لا تحتفظ فيها المجموعة أو تحول جميع مخاطر وعوائد ملكية أحد الموجودات المالية بشكل أساسي وتحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل إلى حد استمرار مشاركتها ويحدد المدى الذي تتعرض لها للتغيرات في قيمة الموجودات المحولة.

قد تحتفظ المجموعة في عمليات معينة بالالتزام بخدمة الموجودات المالية المحولة مقابل رسوم. ويتم إلغاء الاعتراف بالأصل المحول إذا كان يستوفي معايير إلغاء الاعتراف. ويتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام بالنسبة لعقد الخدمة إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية (أصل) أو كانت أقل من كافية (التزام) لإجراء الخدمة.

يجوز للمجموعة توريق قروض وسلف مختلفة إلى العملاء والأوراق المالية الاستثمارية، والتي عادة ما ينتج عنها بيع هذه الموجودات إلى شركات توريق غير موحدة وينقل البنك جوهرياً جميع المخاطر ومزايا الملكية. تقوم شركات التوريق بدورها بإصدار أوراق مالية للمستثمرين. يتم الاحتفاظ بشكل عام بفوائد في الموجودات المالية المورقة في شكل شرائح أساسية أو ثانوية أو شرائح فائدة فقط أو مصالح متبقية أخرى (الفوائد المبقة). يتم الاعتراف بالفوائد المبقة كأوراق مالية استثمارية ويتم تحجيلها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. يتم تسجيل إرباح أو خسائر التوريق في إيرادات أخرى.

قبل 1 يناير 2018، تم تصنيف الفوائد المبقة بصفة أساسية على أنها استثمارات مالية متاحة للبيع وتم قياسها بالقيمة العادلة.

من 1 يناير 2018، أي إرباح / خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في بنود الدخل الشامل الأخرى فيما يتعلق بالأوراق المالية الاستثمارية للأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى لا يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة عند استبعاد هذه الأوراق المالية. يتم الاعتراف بأي فائدة في الموجودات المالية المحولة المؤهلة للاستبعاد والتي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل البنك كأصل أو التزام منفصل.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالأصل الموجود، فيتم معاملة القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد كالتدفق النقدي النهائي من الأصل المالي الموجود في وقت إلغاء الاعتراف. يتم إدراج هذا المبلغ في حساب العجز النقدي. من الأصل المالي الموجود الذي تم خصمه من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل العمولة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

(ب12) الموجودات المالية ضعيفة الائتمانات

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة الهبطية منخفضة الائتمان في تاريخ كل تقرير. يُعد الأصل المالي منخفض الائتمان عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على أن الأصل المالي ذو قيمة ائتمانية منخفضة البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو جهة الإصدار،
- خرق لشروط العقد مثل حالة التعثر أو التأخر،
- إعادة جدولة قرض أو سلفة من البنك بشروط لا يأخذها البنك بعين الاعتبار، وإلا،
- يصبح من المحتمل أن المقترض سيخجل في الإفلاس أو أي إعادة تنظيم مالي آخر، أو
- اختفاء سوق نشط للضمانات بسبب الصعوبات المالية.

عادة ما يعتبر القرض الذي تم إعادة التفاوض عليه بسبب تدهور حالة المقترض منخفض الائتمان ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم تلقي التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت بشكل كبير وليس هناك مؤشرات أخرى للتدهور. ويعتبر قرض الأفراد المتأخر لمدة 90 يومًا أو أكثر منخفض القيمة.

عند إجراء تقييم فيما إذا كان الاستثمار في دين سيادي منخفض الائتمان، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية كما هو منعكس على عوائد السندات،
- تقييم وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية،
- قدرة الدولة على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار قروض جديدة،
- احتمال إعادة هيكلة الديون، مما يؤدي إلى معاناة أصحاب الخسائر عن طريق الإعفاء الطوعي أو الإلزامي للمديونية، و
- آليات الدعم الدولية القائمة لتوفير الدعم اللزوم كمقرض أخير لهذه الدولة وكذلك النية التي تعكسها البيانات العامة من الحكومات والوكالات لاستخدام هذه الآليات. ويشمل ذلك تقييمًا لعمق تلك الآليات عما إذا كانت هناك القدرة على استيفاء المعايير المطلوبة بغض النظر عن النية السياسية.

يقوم البنك بقياس مخصصات خسائر الائتمان بقيمة مساوية لخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس 12 شهرًا:

- استثمار في سندات الدين التي يتم تحديدها على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير، و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان بشكل جوهري منذ الاعتماد المبدئي.

تأخذ المجموعة ضمان الديون بعين الاعتبار بحيث تكون مخاطر الائتمان منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان الخاص بها مكافئًا للتعريف المفهوم عالميًا بالدرجة الاستثمارية.

تعتبر مدة 12 شهرًا لخسائر الائتمان المتوقعة جزءًا من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن حالات تعثر محتملة على أداة مالية خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير.

(ب10) قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هو تقدير مرجح لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لا تنخفض فيها قيمة الائتمان في تاريخ التقرير: يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بالقيمة الحالية لجميع حالات النقص النقدي (الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للجهة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة تلقيها).
- الموجودات المالية التي انخفضت فيها قيمة الائتمان في تاريخ التقرير: يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة.
- التزامات القروض غير المكشوفة: يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها.
- عقود الضمان المالي: يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بالمدفوعات المتوقعة لتسديد حاملها ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

(ب11) إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تم إعادة التفاوض على شروط الأصل المالي أو تعديدها أو استبدال أحد الموجودات المالية الحالية بأصل جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب إلغاء الاعتراف بالأصل المالي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي.

إذا لم تؤدي إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالأصل الموجود، فيتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي من الأصل الموجود.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

(ب13) عرض مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض المخصصات لخسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات.
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: بشكل عام كمخصص.
- عندما يشتمل السند المالي على جزء مكشوف وغير مكشوف، ولا يمكن للمجموعة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة في عنصر الالتزام بالقرض بشكل منفصل عن المكون الخاص بالجزء المكشوف، تقدم المجموعة مخصص خسارة تجميعة لكل من الجزئين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للجزء المكشوف. أي فائض من مخصص الخسارة على المبلغ الإجمالي للجزء المكشوف مشمول في المطلوبات الأخرى.
- سندات القروض التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، لا يتم اعتماد مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات هي قيمتها العادلة. ولكن يتم الإفصاح عن مخصص الخسارة والاعتراف به في الاحتياطات الأخرى.

(ب14) شطب الديون

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد. ومع ذلك، يمكن أن تخضع الموجودات المالية المشطوبة لأنشطة الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة. إذا كان المبلغ المطلوب شطبه أكبر من مخصص خسارة الائتمان المتراكم، يتم التعامل مع الفارق أولاً كإضافة إلى المخصصات التي يتم تطبيقها وبعد ذلك مقابل إجمالي القيمة الدفترية. ويتم إرجاع أية مبالغ مستردة لاحقة إلى تكلفة خسارة الائتمان.

(ب15) الضمانات المالية وتعهدات القروض

الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المجموعة تسديد مدفوعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل المدين المحدد في السداد عند استحقاقه وفقاً لشروط أداة الدين. التزامات القروض هي التزامات ثابتة لتوفير الائتمان بموجب أحكام وشروط محددة مسبقاً.

يتم قياس الضمانات المالية الصادرة أو الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من السوق مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة التولية على مدى فترة الضمان أو الالتزام. لاحقاً، يتم قياسها على النحو التالي:

- من 1 يناير 2018، المبلغ المطفأ ومبلغ مخصص خسارة الائتمان - أيهما أعلى، و
- قبل 1 يناير 2018، المبلغ المطفأ والقيمة الحالية لئلي مدفوعات متوقعة لتسوية الالتزامات عندما يصبح الدفع بموجب العقد محتملاً - أيهما أعلى.

لم تصدر المجموعة أي التزامات قروض يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال التبريح أو الخسائر. أما بالنسبة للالتزامات القروض الأخرى:

- من 1 يناير 2018، تعترف المجموعة بمخصص لخسائر الائتمان.
- قبل 1 يناير 2018، تعترف المجموعة بمخصص وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (37) إذا كان العقد يعتبر مرهقاً.

(ب16) إيرادات ومصروفات العمولات الخاصة

يتم اعتماد إيرادات ومصروفات العمولات الخاصة في الدخل أو الخسارة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. ويعتبر «معدل الفائدة الفعالة» هو المعدل الذي يقوم بالخضم من المدفوعات أو المستحقات النقدية المستقبلية المقدر من خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو التكلفة المطفأة للأداة المالية.

تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية عند احتساب معدل الفائدة الفعالة. للأدوات المالية بخلاف الموجودات منخفضة الائتمان ولكن ليس خسائر الائتمان المتوقعة. بالنسبة للموجودات المالية المنخفضة ائتمانياً، يتم احتساب معدل العائد الفعلي المعدل بواسطة الائتمان باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدر بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة.

يشمل حساب معدل الفائدة الفعالة تكاليف العملية والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعالة. وتشمل تكاليف العمليات التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة باكتساب أو إصدار الموجودات المالية أو المطلوبات المالية.

(ب17) قياس التكلفة المطفأة ودخل العمولات الخاصة

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم عنده قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتماد المبدئي ناقصاً بمبالغ التسديد الرئيسية، زائد أو ناقص مبلغ الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي لئلي فرق بين هذا المبلغ التولي ومبلغ الاستحقاق، بالنسبة للموجودات المالية، فتكون معدلة لئلي مخصص خسائر ائتمان متوقعة.

إن القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديل أي مخصص خسارة ائتمان متوقعة.

يتم تطبيق معدل الفائدة الفعالة عند احتساب دخل ومصروفات العمولات على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل (عندما يكون الأصل غير منخفص ائتمانياً) أو على التكلفة المطفأة للالتزام.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

وبما يتعلق بالاستثمارات التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية، فإن القيمة العادلة تُحدد على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند انتهاء العمل في تاريخ التقارير. أما بالنسبة للقيمة العادلة للموجودات المدارة والاستثمارات في الصناديق الاستثمارية فيتم تحديدها بالرجوع إلى صافي قيم الموجودات المعلنة والتي تعادل القيمة العادلة تقريبًا بالاعتماد على أساس صافي قيمة الموجودات المعلنة.

أما بالنسبة للاستثمارات غير المتداولة في السوق، فيتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة على أساس القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها بشكل كبير، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة. عندما يتعذر الحصول على قيم عادلة من أسواق نشطة، فإنه يتم قياسها باستخدام مجموعة من طرق التقييم والتي تتضمن استخدام نماذج رياضية، كما يتم أخذ مدخلات هذه النماذج من الأسواق ما أمكن ذلك أو باستخدام درجة معينة من الحكم عند عدم إمكانية أخذها من الأسواق.

بعد إثبات الأولي للاستثمارات يتم السماح بإجراء تحويلات بين فئات الاستثمارات المختلفة إذا توفرت بعض الشروط المحددة. تُحدّد قيمة كل فئة من الاستثمارات المختلفة عند إنتهاء الفترة المالية التالية على الأساس الموضح في الفقرات التالية.

المُقتناة كقيمة عادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتم تصنيف الاستثمارات في هذه الفئة إذا كانت محتفظ بها للمتاجرة أو تم تصنيفها كقيمة عادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الاعتراف المبدئي. يتم شراء الاستثمارات المصنفة كمتاجرة بشكل رئيسي لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القصير ويتم تسجيلها في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة. التغييرات في القيمة العادلة موجودة ضمن القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

يمكن تخصيص استثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي، إذا كانت تفي بالمعايير المحددة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) باستثناء أدوات الملكية التي ليس لها سعر مسعر في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوقة.

يتم تسجيل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغييرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة للسنة التي تنشأ فيها. إن تكاليف المعاملات، إن وجدت، لا تضاف إلى قياس القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي باستثمارات القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يظهر كل من دخل العمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح على الموجودات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إما كإيرادات للمتاجرة أو دخل من أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت منخفضة الائتمان لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم احتساب دخل العمولات من خلال تطبيق معدل العائد الفعلي على التكلفة المُطفاة للتصل المالي. إذا لم يعد الأصل منخفض الائتمان، يرجع احتساب دخل العمولات إلى الأساس الإجمالي.

بالنسبة للموجودات المالية التي كانت منخفضة الائتمان عند الإثبات الأولي، يتم احتساب دخل العمولات من خلال تطبيق معدل العائد الفعلي المعدّل بالائتمان على التكلفة المُطفاة للتصل. ولا يعود حساب دخل العمولات إلى أساس إجمالي حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للتصل.

(ب18) تقديم الخدمات

تقدم المجموعة خدمات متنوعة لعملائها. يتم تقديم هذه الخدمات إما بشكل منفصل أو مجمع مع تقديم الخدمات الأخرى.

استنتجت المجموعة أنه يجب إثبات الإيرادات الناتجة عن تقديم الخدمات المختلفة المتعلقة بتداول الأسهم وإدارة الصناديق وتمويل التجارة وتمويل الشركات والخدمات الاستشارية والخدمات المصرفية الأخرى عند النقطة التي يتم تقديم الخدمات فيها، أي عندما يتم الوفاء بالتزام الأداء. في حين أنه بالنسبة للخدمات المجانية المتعلقة ببطاقة الائتمان، فإن البنك يعترف بالإيرادات على مدار الفترة الزمنية.

(ب19) برامج ولاء العملاء

تقدم المجموعة برامج ولاء العملاء يشار إليها بنقاط المكافأة، والتي تتيح للعملاء كسب نقاط يمكن استبدالها من خلال منافذ الشركاء المعينة. تقوم المجموعة بتخصيص جزء من سعر المعاملة لنقاط المكافآت الممنوحة للأعضاء، استناداً إلى سعر البيع المستقل النسبي. يتم تأجيل مبلغ الإيرادات المخصصة لنقاط المكافأة وإصدارها في قائمة الدخل الموحدة عند استرداد نقاط المكافأة. يتم تعديل المبلغ المتراكم لمسؤولية العقد المتعلق بنقاط المكافآت غير المصروفة بمرور الوقت بناءً على الخبرة الفعلية والاتجاهات الحالية فيما يتعلق بعملية الاسترداد.

(ج) السياسات المُطبقة قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

تصنف المجموعة موجوداتها المالية على النحو التالي:

(ج1) الاستثمارات

يتم في الأصل، تسجيل كافة الاستثمارات بالقيمة العادلة، للاستثمارات التي لم يتم الاحتفاظ بها كقيمة عادلة من خلال الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى المصاريف الإضافية المتعلقة مباشرة بعملية شراء الاستثمارات ويتم احتسابها لاحقاً اعتماداً على تصنيفها إما محتفظ بها حتى الاستحقاق أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر أو متاحة للبيع أو استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المُطفاة. تُطفاً العلوة ويُستهلك الخصم وفق أساس العائد الفعلي، وتُدرج في دخل العمولات الخاصة.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بعد الاعتراف المبدئي لها، باستثناء الأرباح ذات القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر غير المشتقة، بخلاف تلك المصنفة كقيمة عادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الاعتراف المبدئي، التي يمكن إعادة تصنيفها خارج المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (أي المتداولة) إذا لم تعد مدفظ بها لأجل الغرض من بيعها أو إعادة شراؤها على المدى القريب، ويتم استيفاء الشروط التالية

- إذا كان الأصل المالي قد استوفى تعريف القروض والذمم المدينة؛
- إذا لم يكن مطلوباً تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به لغرض المتاجرة عند الإثبات الأولي، فيمكن إعادة تصنيفه إذا كانت لدى المجموعة نية وقدرية على الاحتفاظ بالموجودات المالية في المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق.
- إذا لم تكن الموجودات المالية تحقق تعريف القروض والذمم المدينة، فيمكن إعادة تصنيفها من فئة التداول فقط في حالات نادرة.

المتاحة للبيع

تعرف الاستثمارات المتاحة للبيع بأنها الاستثمارات غير المشتقة في أسهم أو سندات دين والتي تنوي المجموعة اقتنائها لمدة زمنية غير محددة والتي لم يتم تصنيفها كاستثمارات مُقتناة حتى تاريخ الاستحقاق وقروض وذمم مدينة أو لم يتم تصنيفها كاستثمارات مدرج قيمتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي يمكن أن تُباع نتيجة الحاجة للسيولة أو التغييرات في أسعار العمولات الخاصة وأسعار صرف العملات أو أسعار الأسهم.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع، عند اقتنائها، بالقيمة العادلة والتي تتضمن التكاليف الزائدة والمباشرة للعملية ويتم قياس الاستثمارات لاحقاً بالقيمة العادلة وذلك باستثناء الاستثمار في أدوات الملكية، والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به، حيث يتم عرضها بقيمتها الدفترية. وبما يتعلق بالاستثمارات المتاحة للبيع والتي لم يتم التحوط من مخاطر التغيير في قيمتها العادلة، فإنه يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناجمة عن التغيير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى لحين انتفاء أسباب إثبات تلك الاستثمارات. عند انتفاء أسباب إثبات هذه الاستثمارات أو عند انخفاض قيمتها، يتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر المتراكمة المثبتة سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى إلى قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات دخل العمولات الخاصة في قائمة الدخل الموحدة بناءً على العائد الفعلي. ويتم إثبات دخل توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الموحدة عند وجود إقرار بأحقية استلام تلك التوزيعات. كذلك يتم إثبات أرباح أو خسائر الصرف الأجنبي من الاستثمارات المتاحة للبيع في قائمة الدخل الموحدة.

يمكن للاستثمار المصنف كمتاح للبيع أن تتم إعادة تصنيفه كـ «استثمارات أخرى مُقتناة بالتكلفة المطفأة» إذا ما كان من الممكن تعريف هذا الاستثمار ضمن «استثمارات أخرى مُقتناة بالتكلفة المطفأة» وإذا ما كانت المجموعة لديها النية والقدرية على الاحتفاظ بذلك الأصل المالي للمدى المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق.

المُقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تتبع المحاسبة عن الاستثمارات المُقتناة حتى تاريخ الاستحقاق توجيهات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) حول تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو المحددة والتاريخ الثابت كُمقتناة حتى الاستحقاق. عند إجراء هذا الحكم، تقوم المجموعة بتقييم نيتها وقدرتها على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق. إذا أخفقت المجموعة في الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق بخلاف ظروف معينة محددة - على سبيل المثال، البيع عند اقتراب الاستحقاق أو بمبلغ ضئيل، فستكون هناك حاجة لإعادة تصنيف الفئة بالكامل على أنها متاحة للبيع.

تُصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها ومحدد تاريخ استحقاقها، باستثناء الاستثمارات الأخرى المُقتناة بالتكلفة المطفأة، والتي لدى البنك القدرة والنية المؤكدة لاقتنائها كاستثمارات مُقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. يتم قياس هذه الاستثمارات بعد اقتنائها بالقيمة العادلة متضمنة أي تكاليف إضافية مباشرة، كما يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. تُحسب التكلفة المطفأة بالتأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة عند الشراء باستخدام أساس العائد الفعلي. تُدرج أي مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء الاعتراف بها أو انخفاض قيمتها.

إن الاستثمارات المصنفة كاستثمارات مُقتناة حتى تاريخ الاستحقاق لا يمكن بيعها أو إعادة تصنيفها بدون التأثير على قدرة المجموعة لاستخدام هذا التصنيف ولا يمكن تخصيصها كبنود يتم التحوط من مخاطره بالنسبة لسعر الفائدة أو مخاطر السداد المبكر وذلك بسبب طبيعة هذا الاستثمار طويل الأجل.

إلا أن البيع أو إعادة التصنيف في أي من الظروف التالية لن يؤثر على قدرة المجموعة لاستخدام هذا التصنيف:

- البيع أو إعادة التصنيف القريب جداً من تاريخ الاستحقاق حيث لا تأثير مهم على القيمة العادلة جراء التغيير في سعر العمولة في السوق،
- البيع أو إعادة التصنيف بعد ما تكون المجموعة قد حصلت معظم موجودات أصل الاستثمار،
- البيع أو إعادة التصنيف التي تعود إلى أحداث منعزلة وغير متكررة خارج نطاق سيطرة المجموعة ولا يمكن توقعها.

المُقتناة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف الأوراق المالية الاستثمارية ذات الدفعات الثابتة أو المحددة وغير المدرجة في سوق نشط على أنها «استثمارات أخرى مُقتناة بالتكلفة المطفأة». يتم إدراج هذه الاستثمارات التي لم يتم تغطية قيمتها العادلة بالتكلفة المطفأة باستخدام أساس العائد الفعلي ناقصاً مخصص انخفاض القيمة. يتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم استبعاد الاستثمار أو تخفيض قيمته.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

(2) القروض والسلف

القروض والسلف هي موجودات مالية غير مشتقة تُمنح أو يتم اقتناءها بواسطة المجموعة مقابل دفعات ثابتة أو محددة. يتم إثبات القروض والسلف عند دفع المبالغ للمقترض. ويتم إلغاء الإثبات عندما يقوم المقترض بالسداد أو عند بيعها أو شطبها أو انتقال جميع المخاطر والمكاسب المتعلقة بها بشكل جوهري.

تُفاس كافة القروض والسلف، في الأصل، بالقيمة العادلة شاملةً المصاريف المتعلقة بها باستثناء القروض المحتفظ بها كقيمة عادلة من خلال الأرباح والخسائر.

بعد الاعتراف المبدئي، لا تجوز التحويلات اللاحقة بين مختلف فئات القروض والسلف عادة. يتم تحديد قيم تقارير نهاية الفترة اللاحقة لمختلف فئات القروض والسلف على الأساس كما هو موضح في الفقرات التالية.

بالنسبة للقروض والسلف التي يتم التحوط منها، يتم تسوية الجزء المتعلق بالقيمة العادلة المتحوط منها مقابل القيمة الدفترية..

محتفظ بها بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف كافة القروض والسلف كقروض محتفظ بها بالتكلفة المطفأة. يتم إثبات القروض والسلف الممنوحة أو المُقتناة من قبل البنك، وغير المتداولة في سوق مالي نشط والتي لم يتم التحوط من مخاطر القيمة العادلة لها، بالتكلفة المطفأة.

محتفظ بها كقيمة عادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتم تصنيف القروض والسلف في هذه الفئة إما محتفظ بها للمتاجرة أو تلك المحددة كقيمة عادلة من خلال الأرباح والخسائر. يتم الحصول على القروض والسلف المصنفة كمتاجرة بشكل رئيسي لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القصير. يمكن تصنيف القروض والسلف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا استوفت المعايير التي حددها معيار المحاسبة الدولي (39). بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه القروض والسلف بالقيمة العادلة ويتم إدراج أي تغيير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة للسنة مكان العلاقة.

لا يتم إضافة تكاليف المعاملة، إن وجدت، إلى قياس القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي بالقروض والسلف بالقيمة العادلة من من خلال الأرباح والخسائر.

المصنفة على أنها متاحة للبيع

يتم قياس القروض والسلف المصنفة كمتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم إثبات أي تغييرات في القيمة العادلة، بخلاف تلك المتعلقة بمخاطر التحوط، مباشرة في الاحتياطيات الأخرى تحت حقوق الملكية حتى يتم استبعادها أو انخفاض قيمتها، وفي ذلك الوقت يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في حقوق الملكية في قائمة الدخل الموحد للسنة.

(3) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم بتاريخ كل قوائم مالية، إجراء تقييم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرتها القابلة للاسترداد لذلك الأصل مع أي خسائر انخفاض في القيمة، التي يتم حسابها على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ويتم إثبات هذه التغييرات في قيمتها الدفترية.

تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الدليل على انخفاض القروض و السلف والاستثمارات المُقتناة حتى تاريخ الاستحقاق و ذلك على أساس محدد وإجمالي.

تقوم المجموعة بتاريخ كل قوائم مالية بمراجعة محافظ قروضها لتقييم خسارة الانخفاض في القيمة بشكل محدد وعام لتحديد ما إذا كان هناك خسائر انخفاض في القيمة يجب تسجيلها. تستخدم المجموعة حكمها لتحديد ما إذا كان هناك أية بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى التنبيه لحدث يتبعه انخفاض في القيمة يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية. إن هذا الدليل يحتوي على بيانات يمكن ملاحظتها وتشير إلى أن هناك تغييرًا عكسيًا في موقف السداد لمجموعتي من المقترضين. تستخدم الإدارة تقديراتها، في ضوء الخبرة التاريخية للخسارة السابقة للقروض مع الأخذ في الاعتبار مؤشرات مخاطر الائتمان والدليل الموضوعي للانخفاض في القيمة مماثلةً لتلك المخاطر في المحفظة عند تقدير تدفقاتها النقدية المستقبلية. إن المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية تتم مراجعتها بانتظام لتقليل أي فروقات بين تقديرات الخسارة المقدرتها والفعليّة.

عند عدم إمكانية استرداد الأصل المالي، يتم شطبه مقابل مخصص الانخفاض المُعد لذلك إما عن طريق تسجيله في قائمة الدخل الموحدة مباشرةً أو في حساب مخصص الانخفاض. يتم شطب الموجودات المالية فقط عند استنفاد جميع الطرق الممكنة للاسترداد وعند تحديد قيمة الخسارة.

وإذا تراجع مبلغ الخسارة في فترة لاحقة وكان من الممكن ربط التراجع موضوعيًا بحدث وقع بعد إثبات الانخفاض (مثل التحسن في درجة تصنيف المدينين)، فإنه يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة السابق إثباتها بواسطة تعديل مخصص الحساب. يتم إثبات المبلغ الذي تم عكسه في قائمة الدخل الموحدة في حساب مصاريف خسائر الائتمان.

لا يمكن اعتبار القروض التي تم إعادة جدولتها كقروض متأخرة السداد بل تُعامل كقروض جديدة. تحدد إجراءات وسياسات إعادة الجدولة على معايير تقرر إمكانية استمرارية التسديد على الأرجح ويستمر إخضاع هذه القروض والسلف فرديًا أو جماعيًا إلى تقديرات الانخفاض في القيمة باستخدام معدل العمولة الأصلي الفعلي للقرض.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

يتم تكوين مخصص محدد لخسائر الائتمان نتيجة الانخفاض في قيمة القرض أو أي من الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة، إذا كان هناك دليل موضوعي بأن البنك لن يتمكن من تحصيل كافة المبالغ المستحقة. إن مبلغ المخصص المحدد هو الفرق بين القيمة الدفترية والمبلغ المقدر القابل للاسترداد. إن المبلغ المقدر القابل للاسترداد هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، مخصومة بناءً على معدل العائد الأصلي الفعلي، متضمناً المبالغ المقدره القابلة للاسترداد من الضمانات والموجودات المرهونة.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

بالنسبة لأدوات الدين المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة بناءً على نفس الأسلوب المتبع للموجودات المالية المشابهة والمدرجة بالتكلفة المطفأة وذلك لكل أداة مالية على حدة. يتم إدراج الخسارة المتراكمة كإنخفاض في القيمة ناتج من الفرق بين القيمة المطفأة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أية خسائر للانخفاض في القيمة لتلك الأداة والتي تم الاعتراف بها مسبقاً في قائمة الدخل الموحدة.

يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة ضمن قائمة الدخل الموحدة، إذا ظهر في الفترة اللاحقة دليل موضوعي مرتبط بالائتمان حدث بعد الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة ضمن قائمة الدخل الموحدة.

وبما يتعلق باستثمارات الأسهم المقتناة كاستثمارات متاحة للبيع، فإن الانخفاض الجوهرية أو الدائم في القيمة العادلة عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. يتطلب تحديد ما إذا كان الانخفاض جوهرية أو دائمة القيام بإبداء الأحكام. لا يسمح باسترداد مبلغ الخسارة الناتجة من انخفاض القيمة ضمن قائمة الدخل الموحدة طالما أن الأصل قائم بالسجلات، وعليه فإن أي ارتفاع بالقيمة العادلة لاحقاً يجب أن يسجل ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى. في حال إلغاء إثبات خسارة الانخفاض في القيمة، يتم تحويل المكاسب أو الخسائر المتراكمة المثبتة ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة للسنة.

(4ج) إلغاء الاعتراف بالأدوات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (أو جزء منها، أو جزء في مجموعة موجودات مالية متشابهة) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات المالية الخاصة بهذه الموجودات، أو عندما يتم تعديل الأصل ويكون هذا التعديل مؤهلاً لإلغاء الاعتراف.

في الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن المجموعة نقلت أصل مالي، يتم إلغاء الإثبات في حالة قيام المجموعة بنقل معظم المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية هذا الأصل. وفي الحالات التي لم يتم نقل أو إبقاء معظم المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الأصل، يتم إلغاء الاعتراف فقط في حالة تخلي المجموعة عن السيطرة على الأصل المالي. تقوم المجموعة بالاعتراف بأية حقوق أو التزامات نشأت أو نتجت عن هذه العمليات بشكل منفصل كموجودات أو مطلوبات.

يتم إجمالاً إعادة التفاوض بالفروض والسلف إما كجزء من العلاقة المستمرة مع العميل، أو كرد فعل للتراجع في ظروف المقترض. في حالة تراجع ظروف المقترض، يمكن أن يؤدي الاعتراف بهذا التراجع إلى تمديد تاريخ استحقاق الدفعات أو تغيير خطط الدفعات بحيث تقترح المجموعة أسعار عمولات مختلفة للمقترضين المتعثرين. نتائج هذا الإجراء بما يحتوي من تفاصيل أن يستمر الأصل في دفاتر البنك كمتأخر التحصيل بحيث يخضع للانخفاض في القيمة بشكل منفرد حيث من الممكن عدم كفاية دفعات العمولة والأصل التي تم التفاوض بشأنها لاستعادة القيم الدفترية الأصلية للقرض. و في حالات أخرى، هذا الإجراء قد يؤدي إلى اتفاق جديد، ووفقاً لذلك هذه الاتفاقية تُعامل كقرض جديد. تحدد إجراءات وسياسات إعادة الجدولة على معايير تقرر إمكانية استمرارية التسديد على الأرجح ويستمر إخضاع هذه القروض والسلف فردياً أو جماعياً إلى تقديرات الانخفاض في القيمة باستخدام معدل العمولة الأصلي الفعلي للقرض.

تأخذ المجموعة أيضاً بعين الاعتبار الدليل على الانخفاض على أساس إجمالي. على الأساس المحدد يمكن أن يستند إلى معايير تشمل التدهور في التصنيف الداخلي، أو التصنيفات الائتمانية الخارجية المخصصة للمقترض أو مجموعة المقترضين، والمناخ الاقتصادي الحالي الذي يعمل فيه المقترضون، والخبرات وأنماط التعثر التاريخية المضمنة في مكونات محفظة الائتمان.

تقوم المجموعة بممارسة الأحكام الخاصة بها عند مراجعة أي انخفاض في قيمة استثمارات الأسهم وسندات الدين المتاحة للبيع وذلك بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، وذلك يتضمن التأكد فيما إذا كان الانخفاض جوهرية أو مستمرة في القيمة العادلة عن التكلفة. لتقدير ما إذا كان الانخفاض جوهرية، فإن النقص في القيمة العادلة يتم تقييمه مقابل التكلفة الأساسية للأصل عند الإثبات الأولي. ولتقدير ما إذا كان الانخفاض مستمراً، فإن النقص في القيمة العادلة يتم تقييمه مقابل الفترة التي كانت القيمة العادلة للأصل أقل من التكلفة الأساسية عند الإثبات الأولي. وفي هذا الصدد، تقوم المجموعة بتقييم، من بين عوامل أخرى، التغيير العادي في انخفاض أسعار الأسهم والسندات. كذلك، تقوم المجموعة بالتأكد فيما إذا كان الانخفاض في القيمة ملائمة، وذلك عند وجود دليل موضوعي يشير لوجود تدهور في الوضع المالي للجهة المستثمر فيها، وأداء الصناعة والقطاع، والتغيرات في التقنية، والتدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية والتمويلية.

تقوم المجموعة بمراجعة استثماراتها في السندات المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، و بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، لتقدير ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة تلك الاستثمارات. يتطلب هذا التقدير استخدام أحكام كتلك المطبقة على التقديرات المنفردة للقروض والسلف.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية منخفضة القيمة في حالة وجود دليل موضوعي على ذلك كنتيجة لحدث أو أكثر تمت بعد الإثبات الأولي لها وبحيث أن يكون هناك خسارة لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي أو لمجموعة من الموجودات المالية بشكل موثوق به.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

يتم استبعاد المطلوبات المالية (أو أي جزء من تلك المطلوبات المالية) وذلك فقط عند استنفادها، أي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو إنتهاء مدته.

(ج) المطلوبات المالية

يتم في الأصل، إثبات كافة ودائع أسواق المال وودائع العملاء والقروض لأجل و سندات الدين الثانوية وسندات القروض المصدرة وأدوات المديونية الأخرى بالقيمة العادلة مخصصاً منها تكاليف المعاملات. يتم إثبات المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم تحويل تكاليف المعاملات مباشرة إلى قائمة الدخل الموحدة.

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية بخلاف تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والمرتبطة بعمولات، أو تلك التي يتم المحاسبة عنها في قائمة الدخل أو تلك التي تم التحوط من مخاطر قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة والتي يتم حسابها بعد الأخذ بعين الاعتبار مبلغ الخصم أو العلوة. تطفأ العلوات والخصومات وفق أسس العائد الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وتُرَجَّل إلى مصاريف العمولات الخاصة.

تشتمل المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إن وجدت، على (1) المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة و (2) المطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الإثبات الأولي إذا كانت تليبي معيار معين بعد التحقق المبدئي، يتم قياس هذه المطلوبات بالقيمة العادلة ويتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الموحدة.

تعديل المطلوبات المالية الخاضعة للتحوط من مخاطر القيمة العادلة للتغيرات في القيمة العادلة للمخاطر المتحوط منها كحد أعلى. يتم الاعتراف بأية مكاسب أو خسائر ناتجة في قائمة الدخل الموحدة. يعترف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن إلغاء إثبات المطلوبات المسجلة بالتكلفة المطفأة في قائمة الدخل الموحدة.

(د) أسس توحيد القوائم المالية

تشتمل هذه القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركته التابعة كما هو موضح في إيضاح رقم 1. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة عن نفس السنة المالية للبنك وذلك باستخدام سياسات محاسبية متماثلة مع السياسات المحاسبية للبنك. كما يتم تعديل السياسات المحاسبية للشركات التابعة، عند الحاجة، لتتماشى مع تلك السياسات المتبعة من قبل المجموعة.

الشركات التابعة هي شركات مُستثمر فيها ومسيطر عليها من قبل المجموعة. تُعتبر المجموعة مسيطرة على شركات مُستثمر فيها عندما تكون متعرضة للحقوق أو متمكنة من الحقوق في تلك الشركة وكذلك متمكنة من العوائد المختلفة من تلك الشركة ولديها القدرة أيضًا على التأثير في هذه العوائد من خلال سلطتها التي تمارسها على هذه الشركة المُستثمر فيها. يتم إدراج القوائم المالية للشركة التابعة في القوائم المالية الموحدة منذ تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ توقف هذه السيطرة بواسطة المجموعة.

تُعرّف المنشأة بنظام خاص بأنها تلك التي تم تصميم أنشطتها بحيث لا تدار بنظام حقوق التصويت. ولغرض تقدير ما إذا كان للمجموعة السلطة على تلك المؤسسة المُستثمر فيها، فإن المجموعة تأخذ بالاعتبار عدة عوامل مثل الغرض من تصميم الشركة المُستثمر فيها، المقدرة العملية لتوجيه الأنشطة المتعلقة بالشركة المُستثمر فيها، طبيعة العلاقة مع الشركة المُستثمر فيها، وحجم التعرض للاختلاف في العوائد من هذه الشركة المُستثمر فيها. يتم توحيد القوائم المالية لتلك المنشأة بنظام خاص منذ تاريخ حصول المجموعة على السيطرة وحتى تاريخ توقف المجموعة عن السيطرة. على وجه التحديد، تسيطر المجموعة على الشركة المُستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- السيطرة على الشركة المُستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المُستثمر فيها).
- مخاطر التعرض، أو الحقوق، لعوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المُستثمر فيها، و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المُستثمر فيها للتأثير على مبالغ عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة الأقلية من حقوق التصويت أو حقوق مماثلة في الشركة المُستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المُستثمر فيها، بما في ذلك،

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت التخزين للشركة المُستثمر فيها
- الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المُتمثلة الممنوحة من أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على شركة مُستثمر فيها إذا ما كانت الحقائق والأحوال تشير إلى وجود تغيرات في واحد أو أكثر من مكونات السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. يتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركة التابعة المُستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

يتم استبعاد الأرباح و الخسائر غير المحققة عن العمليات بين المجموعة والشركات الزميلة بحد أقصى حصة البنك من الاستثمار في الشركة الزميلة.

تعكس قائمة الدخل الموحدة حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بالاعتراف والإفصاح عن حصتها من أي تغيير مباشر في حقوق الملكية للشركات الزميلة (وذلك عندما ينطبق هذا التغيير)، ليتم الإفصاح عن هذا التغيير ضمن قائمة حقوق الملكية الموحدة. يتم استبعاد الأرباح غير المحققة عن عمليات بحد أقصى حصة المجموعة من الاستثمار في الشركة الزميلة. ويتم استبعاد الخسائر غير المحققة أيضًا إلا إذا كانت العملية مؤيدة بدليل على الانخفاض في الأصل المُحول.

يتم إظهار حصة المجموعة من دخل شركة زميلة في قائمة الدخل الموحدة. يتمثل دخل الشركة الزميلة المشار إليه بأنه صافي الدخل العائد لهلاك الشركة الزميلة وبالتالي الدخل بعد الزكاة والضريبة وحقوق الحصة غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة. يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة لنفس الفترة التي يتم بها إعداد القوائم المالية للمجموعة. ويتم عمل التسويات اللازمة، عند الضرورة، لتتوافق السياسات المحاسبية للشركة الزميلة مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بخسائر انخفاض في قيمة استثمارها في الشركة الزميلة، وذلك بعد تطبيق طريقة الملكية. كذلك، تقوم المجموعة بتاريخ كل قوائم مالية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد تعرض لانخفاض في القيمة. في هذه الحالة، تقوم المجموعة بحساب مبلغ الانخفاض كفرق بين المبلغ القابل للاسترداد من الاستثمار في الشركة الزميلة وبين القيمة الدفترية، ويتم الاعتراف في حصة أرباح الشركات الزميلة في قائمة الدخل الموحدة.

(و) محاسبة تاريخ السداد

يتم إثبات وإلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد، أي التاريخ الذي يتم فيه تسليم الموجودات للطرف الآخر. حينما ينطبق تاريخ السداد، يقوم البنك بمعالجة أي تغيير في القيمة العادلة بين تاريخ السداد و تاريخ التداول بنفس الطريقة التي يتم فيها معالجة الأصل المُشترى. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي تلك العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها التئمة أو تلك المُتعارف عليها في السوق.

أي تغيير في حصة ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة، يتم الاعتراف به في حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) و المطلوبات للشركة التابعة؛
- تستبعد القيمة الدفترية لثبة حقوق تخص الحصة غير المسيطرة؛
- تستبعد فروقات أسعار الصرف المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- تعترف بالقيمة العادلة للمقابل المُستلم؛
- تعترف بالقيمة العادلة لثبة استثمار مُحتفظ به؛
- تعترف بأي فائز أو عجز في الربح أو الخسارة؛ و
- تُعيد تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المُعترف بها سابقًا في قائمة الدخل الشامل الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المُبقاة، حسبما يكون ملائمًا، كما يتطلب لو قامت المجموعة باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياساتٍ محاسبية وطرق تسعير متماثلة وذلك للعمليات المتشابهة والأحداث الأخرى الجارية في نفس الظروف.

تعمل المجموعة كمدير للصندوق في عدد من صناديق الاستثمار. إن تحديد ما إذا كانت المجموعة التي تتحكم في مثل هذا الصندوق الاستثماري تركز عادة على تقييم المصالح الاقتصادية المجمعة للمجموعة في الصندوق (التي تشمل أي فوائد مرحلة والرسوم الإدارية المتوقعة) وحقوق المستثمرين في إزالة مدير الصندوق. ونتيجة لذلك، خلصت المجموعة إلى أنها تعمل كوكيل للمستثمرين في جميع الحالات ، وبالتالي لم يتم توحيد هذه الأموال.

يتم استبعاد التزيدة المتداخلة وأي دخل أو مصاريف ناتجة من المعاملات المتداخلة ضمن المجموعة عند توحيد القوائم المالية.

(هـ) الاستثمارات في الشركات الزميلة

تُسجل الاستثمارات في الشركات الزميلة مبدئيًا بالتكلفة ومن ثم تحسب وفقًا لطريقة حقوق الملكية. تُعرّف الشركات الزميلة بأنها المنشآت التي يكون لدى البنك فيها تأثير مهم (ولكن لا يصل لحد السيطرة) على الأمور المالية والتشغيلية و أن لا تكون تلك الشركة تابعة أو مشروعًا مشتركًا.

تُقيّد الاستثمارات في الشركات الزميلة في قائمة المركز المالي الموحدة بالتكلفة، زائدًا تغييرات ما بعد افتتاح المجموعة لحصتها في صافي موجودات الشركة الزميلة، و ناقصًا أي انخفاض في القيمة لكل استثمارٍ على حده. تتضمن حصة المجموعة في دخل الشركات الزميلة التغييرات في حصة خسائر الشركات الزميلة لما بعد الاستحواذ ضمن قائمة الدخل الموحدة. كما يتم الاعتراف بحصة المجموعة من الحركات على بنود الدخل الشامل الأخرى لما بعد الاستحواذ ضمن الاحتياطيات الأخرى في حقوق المساهمين. يتم تسوية المبالغ المتراكمة عن حركات ما بعد الاستحواذ مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. عندما تتساوى حصة المجموعة من الخسائر في الشركة الزميلة أو تزيد عن قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة بما في ذلك أي ذمم مدينة غير مؤكدة التحصيل، فإن المجموعة لا تقوم بالاعتراف بأي خسائر إضافية، إلا إذا ترتب عليها تحقق التزامات أو عمل دفعات بالنيابة عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة الخاصة بالشركة الزميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يخضع للإطفاء، أو لاختبار انخفاض القيمة.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

(ز) الأذونات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط من المخاطر

يتم إثبات الأذونات المالية المشتقة والتي تشمل على عقود الصرف الأجنبي، العقود المستقبلية لأسعار العملات، اتفاقيات الأسعار التجلة، ومقايضات أسعار العملات والعمولات، وخيارات أسعار العملات و العمولات (المكتتبة والمشتراة) ابتداءً بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام عقد المشتقات ويتم إعادة القياس لاحقاً بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي الموحدة مع تكاليف العمليات المُعترف بها في قائمة الدخل الموحدة. تُقيّد كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما يكون صافي القيمة العادلة لها موجبة، و تُقيّد ضمن المطلوبات عندما يكون صافي القيمة العادلة لها سالبة. تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق أو مصادر أسعار ونماذج خصم التدفقات النقدية و نماذج التسعير، حسب ما هو ملائم.

إن معالجة التغير في القيمة العادلة للمشتقات يعتمد على تصنيف تلك المشتقات بحسب الفئات التالية:

(1 ز) المشتقات المُقتناة لأغراض المتاجرة

تدرج التغيرات في القيمة العادلة للأذونات المشتقة المُقتناة لأغراض المتاجرة مباشرةً في قائمة الدخل الموحدة وتُعرض ضمن دخل المتاجرة. تشمل المشتقات المُقتناة لأغراض المتاجرة على تلك المشتقات التي لا تخضع لمحاسبة التحوط من المخاطر.

(2 ز) المشتقات المُدمجة

يمكن تضمين المشتقات في ترتيب تعاقدي آخر (عقد مضيف). تقوم المجموعة باحتساب مشتق مضمن بشكل منفصل عن العقد المضيف عندما:

- العقد المضيف ليس مصدرًا في نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

- شروط المشتقة المضمنة ستلبي تعريف المشتق إذا كانت واردة في عقد منفصل؛ و

- لا ترتبط الخصائص والمخاطر الاقتصادية للمشتق الضمني ارتباطاً وثيقاً بالخصائص والمخاطر الاقتصادية للعقد المضيف.

يتم قياس المشتقات الضمنية المنفصلة بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بجميع التغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة ما لم تشكل جزءاً من التدفقات النقدية المؤهلة أو صافي علاقة التحوط الاستثمارية.

(3 ز) محاسبة التحوط من المخاطر

تقوم المجموعة بتخصيص مشتقات محددة كأدوات تحوط من المخاطر وذلك في العلاقات المؤهلة للتحوط من المخاطر. وذلك لإدارة مخاطر التعرض لأسعار العملات، العملة الأجنبية و مخاطر الائتمان، و يتضمن ذلك التعرضات الناتجة من عمليات التوقع ذات احتمالية الحدوث المرتفعة والالتزامات غير القابلة للنقض ولأغراض إدارة خطرٍ بعينه، يقوم البنك بتطبيق محاسبة التحوط من المخاطر للعمليات التي تتوفر بها معايير محددة.

لأغراض محاسبة التحوط من المخاطر، فقد تم تصنيف تلك التحوطات إلى فئتين: (أ) تحوط من مخاطر القيمة العادلة والتي تُغطي مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات التحوط (أو الموجودات أو المطلوبات في حالة محفظة التحوط)، أو ارتباطات مؤكدة غير مسجلة أو جزء محدد من تلك الموجودات أو المطلوبات أو ارتباطات مؤكدة مرتبطة بمخاطر محددة والتي تؤثر على صافي المكاسب أو الخسائر المعلنة، و (ب) تحوط من مخاطر التدفقات النقدية والتي تغطي التغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بالموجودات أو المطلوبات المُتحوط لها أو العمليات المُتوقعة حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي المكاسب أو الخسائر المعلنة.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة التحوط من المخاطر، فيجب التوقع أن يكون التحوط من المخاطر ذو فعالية عالية خلال فترة التحوط، بحيث يتم تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة التحوط من المخاطر بشكل فَعَالٍ مع التغيرات التي طرأت على البند الذي تم التحوط من مخاطره، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. عند بداية التحوط من المخاطر، يجب توثيق استراتيجية وأهداف إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة التحوط من المخاطر والبند المتعلق بالتحوط وطبيعة المخاطر المُتحوط منها وطريقة المجموعة في تقييم مدى فعالية التحوط من المخاطر. لاحقاً لهذا التوثيق، يتوجب للتحوط من المخاطر أن يتم تقييمه و أن يتم تحديد فعالية ذلك التحوط من المخاطر على أساس مستمر.

بتاريخ كل تقييم لفعالية التحوط من المخاطر / أو بتاريخ كل قوائم مالية ويُتوقع أن تكون كل عملية تحوط من المخاطر مرتفعة الفعالية على أساس مستقبلي و تثبت أنها كانت فعالة (يرتبط مفهوم الفعالية بأثر رجعي) للفترة المحددة وذلك حتى تكون العلاقة مؤهلة لمحاسبة التحوط من المخاطر. يتم مباشرة تقييم فعالية التحوط رسميًا بمقارنة فعالية أداة التحوط في تعويض التغير في التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية العائدة لمخاطر التحوط و ذلك في البند موضوع التحوط، وذلك عند تاريخ بدء التحوط من المخاطر وعند تاريخ نهاية كل ربع مالي على أساس مستمر. يُعتبر التحوط من المخاطر ذو فعالية مرتفعة عندما تكون التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المنسوبة لمخاطر التحوط خلال الفترة المحددة للتحوط قد تم تعويضًا باستخدام إدارة التحوط خلال مدى من 80% حتى 125% و أن يكون من المتوقع أن يبلغ هذا التعويض في الفترات المستقبلية. إذا ما كان الجزء غير الفعّال من التحوط جوهريًا، فإنه يتم الاعتراف به في قائمة الدخل الموحدة ضمن صافي دخل المتاجرة. في الحالات التي يكون فيها البند موضوع التحوط عبارة عن عملية توقع، تقوم حينها المجموعة بتقييم ما إذا كانت العملية ذات احتمالية حدوث مرتفعة وتمثل تعرض المجموعة لتذبذبات في التدفقات النقدية تؤثر في النهاية على قائمة الدخل الموحدة.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

التحوط من مخاطر القيمة العادلة

ويتم التوقف عن اتباع محاسبة التحوط من المخاطر عند انتهاء سريان أداة التحوط أو عندما يتم بيعها أو إنهاؤها أو عندما يتم ممارسة الحق تجاهها أو عندما تُصبح تلك الأداة غير مؤهلة لمحاسبة التحوط من المخاطر أو عندما يتم التوقع بأن العملية لن تحدث أو عندما تقوم المجموعة بحل الارتباط للفترة التي كان التحوط من المخاطر فعالاً. وفي تلك الحالة، يتم تحويل الربح أو الخسارة المتراكمة الناتجة عن أداة التحوط من مخاطر التدفقات النقدية التي تم إثباتها في بنود الدخل الشامل الأخرى في حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة عندما تحدث العملية. وفي حالة التوقع بعدم حدوث المعاملة والتي تؤثر على قائمة الدخل الموحدة، يتم تحويل صافي الربح المثبت أو الخسارة المتراكمة المثبتة سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى فوراً إلى قائمة الدخل الموحدة.

(ح) العملات الأجنبية

تُحوّل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إجراء المعاملات. كما تُحوّل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

يتألف ربح أو خسارة العملات الأجنبية للبنود النقدية من الفرق بين التكلفة المُطفاة بالعملية الوظيفية في بداية السنة معدلاً بسعر العمولة الفعلي والدفقات خلال السنة وبين التكلفة المُطفاة بالعملية الأجنبية محوّلًا بسعر الصرف كما في نهاية السنة. يتم تسجيل كافة الفروقات الناتجة من الأنشطة غير التجارية في الدخل من الأنشطة غير التشغيلية بقائمة الدخل الموحدة باستثناء فروقات الاقتراض بالعملية الأجنبية والتي تمنح عملية تحوط من مخاطر فعالة مقابل صافي الاستثمار في أسهم أجنبية. يتم إثبات مكاسب أو خسائر تحويل العملات الخاصة بأرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة، باستثناء الفروقات الناتجة عن تحويل أرصدة الاستثمارات في أدوات الملكية المتاحة للبيع و/ أو عندما تُؤجل تلك الفروقات ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى كتحويط مؤهل من مخاطر التدفقات النقدية و تحويط مؤهل من مخاطر صافي الاستثمارات لمدى كون التحوط فعالاً. تُدرج مكاسب أو خسائر وفروقات أسعار الصرف الخاصة بالبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة كجزء من تسوية القيمة العادلة ضمن استثمارات الأوراق المالية المتاحة للبيع، إلا إذا كانت تلك البنود غير المالية في حالة تحوط استراتيجي من المخاطر.

يتم ترجمة البنود غير النقدية في العملة الأجنبية - والتي يتم قياسها وفقاً لمحددات التكلفة التاريخية - باستخدام أسعار تحويل كما في تواريخ إنشاء التعاملات. أما البنود غير النقدية في العملة الأجنبية - والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة، فإنه يتم ترجمتها باستخدام أسعار تحويل التاريخ الذي حددت فيه القيمة العادلة.

عندما يتم تخصيص مشتق مالي مؤثر كأداة تحوط من مخاطر التغيير في القيمة العادلة لأصل أو مطلوب أو التزام مؤكد معترف به وذو تأثير مُحتمل على قائمة الدخل الموحدة فإن أي ربح أو خسارة من إعادة تقييم أداة التحوط من تلك المخاطر بالقيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة في قائمة الدخل الموحدة بالإضافة إلى التغيير في القيمة العادلة لأداة التحوط من المخاطر العائدة للمخاطر المُتحوط منها في دخل العمولات الخاصة.

وبما يتعلق ببنود التحوط من المخاطر والمقيمة بالتكلفة المُطفاة، وفي الحالات التي توقف فيها التحوط من مخاطر القيمة العادلة للدوات المالية المرتبطة بعمولات خاصة عن الوفاء بشروط محاسبة التحوط من المخاطر، أو بيعها أو تنفيذها أو انتهاءها، يتم إطفاء الفرق بين القيمة الحفترية لأداة التحوط عند الانتهاء والقيمة الاسمية على مدار الفترة المتبقية للتحوط باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. وعند التوقف عن إثبات أداة التحوط، فإنه يتم إثبات تسوية القيمة العادلة غير المُطفاة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

التحوط من مخاطر التدفقات النقدية

عند ما يتم تخصيص مشتق مالي مؤهل كأداة تحوط من مخاطر التقلبات في التدفقات النقدية العائدة لخطر مُحدد مُرتبط بأصلي أو التزام أو عملية مُتوقعة مُحتملة أو ذات تأثير مُحتمل على قائمة الدخل الموحدة، فإن الجزء الخاص بالربح أو الخسارة من أداة التحوط والذي تم تحديده باعتباره الجزء الفعّال، إذا وجد، يتم الاعتراف به ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى أما بالنسبة للجزء غير الفعّال، إذا وجد، فإنه يتم الاعتراف به في قائمة الدخل الموحدة. و بالنسبة للتحوط من مخاطر التدفقات النقدية التي تؤثر على عمليات مستقبلية، فإن الأرباح أو الخسائر المُعترف بها ضمن الاحتياطات الأخرى يتم تحويلها لقائمة الدخل الموحدة وذلك لنفس الفترة التي أثرت فيها عملية التحوط في قائمة الدخل الموحدة. وبالرغم من ذلك، لو توقع البنك أن كل الخسائر أو جزءاً منها والمُعترف بها في بنود الدخل الشامل الأخرى لن يتم استرجاعها خلال فترة أو عدة فترات مستقبلية فإنه يتم إعادة تصنيفها في قائمة الدخل الموحدة كتسوية إعادة تصنيف للمبلغ كما لو لم يتم الاعتراف به.

عندما تؤدي عملية تحوط إلى الاعتراف بأصلي غير مالي أو التزام غير مالي، فإنه وفي الوقت ذاته الذي تم الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام ، يتم إضافة الأرباح أو الخسائر المرتبطة بهذا الأصل أو الالتزام ، والتي تم الاعتراف بها مُسبقاً و بشكل مباشر في بنود الدخل الشامل الأخرى، إلى القياس التوليبي لتكلفة الاقتناء أو القيمة الحفترية لهذا الأصل أو الالتزام.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

(ط) مقاصة الأذونات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويُدْرَج المبلغ بالصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نظامي ملزم و عندما تنوي المجموعة تسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

لا يتم مقاصة الدخل و المصاريف في قائمة الدخل الموحدة إلا إذا كان ذلك بحسب ماهو وارد في معيار أو تفسير محاسبي، وكما ورد بهذا الخصوص في السياسات المحاسبية للمجموعة.

(ي) إثبات الإيرادات / المصروفات

يتم الاعتراف بالإيراد للحد الذي يجعل المنافع الاقتصادية لهذا الإيراد ستتدفق للمجموعة بشكل متوقع الحدوث و للحد الذي يمكن هذا الإيراد من قياسه بشكل موثوق به. فيما يلي معايير الاعتراف الخاصة التي يجب توفرها في الإيراد قبل الاعتراف به.

(ي1) دخل ومصاريف العمولات الخاصة

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة لكافة الأذونات المالية التي تكتسب / تحمل عمولة في قائمة الدخل الموحدة على أساس مبدأ معدل العائد الفعلي. إن معدل العمولات الخاصة الفعلي هو المعدل الحقيقي المستخدم لحصم الدفعات و المتحصلات النقدية المستقبلية، خلال عمر الأصل أو الالتزام المالي المتوقع (أو لفترة أقصر، حينما يكون ذلك مناسباً)، إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. تقوم المجموعة بتقدير التحفقات النقدية المستقبلية بالأخذ في الاعتبار كافة الأحكام التعاقدية للأداة المالية ولكن بدون خصائر الائتمان المستقبلية، وذلك عند احتساب معدل العمولات الخاصة.

يتم تعديل القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في حالة قيام المجموعة بتعديل تقديرات المدفوعات أو المتحصلات. يستمر الاعتراف بالقيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل العمولة الخاصة الأصلي و يتم تسجيل الفرق كدخل أو مصروف عمولات خاصة.

عند تخفيض القيمة المسجلة لأصل مالي أو لمجموعة متشابهة من الأصول المالية نتيجة خصائر الانخفاض في القيمة، فإن البنك يستمر بالاعتراف بدخل العمولات الخاصة باستخدام معدل العائد الفعلي على المبلغ و بناءً على القيمة الدفترية للأصل صافيًا بعد المخصصات.

عند احتساب معدل العائد الفعلي فإنه يتم الأخذ في الاعتبار كافة الأحكام التعاقدية للأداة المالية (من دفعات مقدمة أو خيارات أو خلافه) كما يتضمن ذلك احتساب جميع الرسوم المدفوعة أو المقبوضة، مصاريف العملية، و العلوة أو الخصم الذي يعتبر جزءًا لا يتجزأ من سعر العمولة الخاص الفعلي. تعتبر مصاريف العملية مصاريف إضافية مرتبطة باقتناء، إصدار أو بيع موجوداتٍ أو مطلوباتٍ مالية.

(ي2) دخل أو خصائر تحويل العملات

يتم إثبات دخل أو خصائر تحويل العملات عند تحققها أو تكبدها. و وفقًا للمبادئ المذكورة في إيضاح (3-ج).

يتم إثبات رسوم ودخل العمولات اللذان يشكلان مكونًا رئيسيًا من معدل العائد على العمولة الفعلي ضمن قياس الموجودات ذات الصلة.

(ي3) دخل أتعاب الخدمات البنكية

يتم إثبات دخل أتعاب الخدمات البنكية عمومًا، والتي لا تمثل جزءًا أساسيًا من احتساب معدل العائد الفعلي على الموجودات أو المطلوبات المالية، عند تقديم الخدمة ذات العلاقة، وعلى أساس الاستحقاق.

يتم إثبات أتعاب المحافظ المدارة والخدمات الاستشارية على أساس زمني نسبي وطبقًا لعقود الخدمات المعنية.

يتم إثبات الدخل عن إدارة الأصول وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى التي يتم تقديمها على مدى فترة زمنية طويلة حسب الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة.

يتم إثبات الأتعاب ذات الصلة بالأداء، أو الأتعاب التي تعتمد على أكثر من مكون عند إتمام الأداء ذو الصلة.

أتعاب التزامات القروض و ذلك للقروض المحتمل سحب مبالغها من قبل العملاء والأتعاب الأخرى المتعلقة بالائتمان فيتم تأجيلها، بما في ذلك تكاليف الاستثمار، ويتم الاعتراف بتلك الأتعاب كتعديل على سعر العمولة الفعلي على القرض. يتم الاعتراف بأتعاب التزامات القروض على أساس القسط الثابت فإنه يمكن الاعتراف بالفرق على مدار فترة الالتزام إذا لم يكن من المتوقع سحب مبالغ تلك القروض.

الأتعاب الأخرى و مصاريف العمولات، المرتبطة أساسًا بأتعاب الخدمات والعمليات، فيتم الاعتراف بها كمصاريف وذلك بحسب تلقي الخدمة أو اكتمال العملية.

(ي4) توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح عند وجود إقرارٍ بأحقية استلامها. تعتبر توزيعات الأرباح بناءً من دخل المتاجرة، صافي الدخل من الموجودات المالية المدرج قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل أو بنود الدخل التشغيلي الأخرى بناءً على التصنيف المبدئي لأذونات الملكية.

(ي5) ربح أو خسارة اليوم الأول

تقوم المجموعة بالاعتراف مباشرةً بالفرق بين سعر العملية والقيمة العادلة (ويسمى ذلك بربح أو خسارة اليوم الأول)، و ذلك في حالة كان سعر العملية يختلف عن القيمة العادلة للعمليات الأخرى الممكن ملاحظتها من السوق لنفس الأداة المالية، وبناءً على طرق تقييم معينة والتي تحتوي متغيراتها

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

على بيانات السوق الممكن ملاحظتها، حيث يتم هذا الاعتراف في قائمة الدخل الموحدة. وعندما يكون من غير الممكن ملاحظة استخدام البيانات فإنه يمكن الاعتراف بالفرق بين سعر العملية و نموذج القيمة فقط في قائمة الدخل الموحدة عندما يمكن ملاحظة المعطيات ذات الصلة، أو عندما يتم تخفيض قيمة الأداة المالية.

(ك) اتفاقيات إعادة الشراء واتفاقيات إعادة الشراء العكسية

يستمر البنك في إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع المباعة مع الالتزام الفوري بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة الشراء) في قائمة المركز المالي الموحدة، حيث تقوم المجموعة بالاحتفاظ تقريبًا بكافة الأخطار والعوائد العائد لها ملكيتها، ويتم قياسها وفقًا للسياسات المحاسبية المتبعة بشأن الاستثمارات المتاحة للبيع. يتم معاملة العمليات كإفراض بضمان في حين يتم إظهار الالتزام تجاه الطرف الآخر لقاء المبالغ المستلمة منه بموجب هذه الاتفاقيات في الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى أو ودائع العملاء، حسبما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة، ويستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء.

لا يتم إظهار الموجودات المشتراة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة الشراء العكسية) في قائمة المركز المالي الموحدة لعدم انتقال السيطرة على تلك الموجودات الأولية إلى المجموعة. تُدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة ويستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء العكسية وعلى أساس معدل العائد الفعلي.

(ل) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي بتقدير ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة أصل. إذا ما توافر هذا المؤشر أو عند ما تكون المراجعة السنوية لاختبار انخفاض قيمة أصل مطلوبة فإن المجموعة تقوم بتقدير المبلغ الممكن تحويله من الأصل. إن القيمة القابلة للاسترداد الممكن تحصيلها من الأصل هي القيمة العادلة للأصل أو قيمة الوحدة النقدية الممكن تحقيقها من الأصل من الأصل أيهما أكثر ناقصًا تكاليف بيعه وقيمه قيد الاستخدام. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو قيمة الوحدة النقدية الممكن تحقيقها من الأصل أكثر من القيمة القابلة للاسترداد من الأصل، فإن الأصل يعتبر منخفض القيمة و يتوجب خفض قيمته الدفترية لتقابل القيمة القابلة للاسترداد. في سبيل تقدير قيمة الأصل قيد الاستخدام، يقوم البنك بخصم قيمة التدفقات النقدية المستقبلية إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم يعكس تقديرات السوق للقيمة الحالية للنقد وكذلك المخاطر المرتبطة بالأصل. في سبيل تحديد القيمة العادلة للأصل ناقصًا تكاليف البيع، فإنه يتم استخدام نماذج تسعير ملائمة. يتم تعزيز احتساب تلك النماذج باستخدام مضاعفات التقييم، أو مؤشرات قيمة عادلة متاحة أخرى.

(م) العقارات الأخرى

تؤول للمجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، بعض العقارات وذلك بمثابة سدادٍ للقروض والسلف. تعتبر هذه العقارات كموجودات متاحة للبيع وتظهر هذه العقارات في البداية بصافي القيمة الممكن تحقيقها للقروض والسلف أو القيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية أيهما أقل، مخصومًا منها أي تكاليف بيع جوهرية. لا يتم حساب استهلاك على هذه العقارات. تُسجل الإيرادات الناتجة من تأجير هذه العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة.

وبعد الإثبات الأولي، يتم تسجيل أي انخفاض في القيمة العادلة لاحقًا مخصومًا منها تكاليف البيع في قائمة الدخل الموحدة. يتم تسجيل أي مكاسب لاحقة في القيمة العادلة، مخصومًا منها تكاليف بيع هذه الأصول وعلى أن لا تتجاوز الخسائر المتراكمة، مباشرةً كمكاسب مجمعة مع أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة.

(ن) الممتلكات والمعدات وموجودات تقنية المعلومات غير الملموسة

تظهر الممتلكات، المعدات، والموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم. ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. تُتبع طريقة القسط الثابت في حساب استهلاك الممتلكات، المعدات الأخرى والموجودات غير الملموسة وذلك على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات كما يلي:

المباني	20 - 30 سنة
تحسينات على المباني المستأجرة	فترة الإيجار أو 5 سنوات، أيهما أقل
الأثاث والمعدات والسيارات	4 - 5 سنوات
موجودات تقنية المعلومات غير الملموسة	8 سنوات

يتم مراجعة العمر الإنتاجي والمنافع الاقتصادية وطرق الاستهلاك والاطفاء لهذه الموجودات في تاريخ كل قوائم مالية ومن ثم يتم تعديلها إذا لزم الأمر. يتم احتساب المكاسب والخسائر الناتجة عن بيع الموجودات على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المحصل وتدرج المكاسب والخسائر الناتجة في قائمة الدخل الموحدة.

يتم رسملة النفقات الأخرى عندما يكون من المحتمل أن تستفيد المجموعة من منافع اقتصادية لتلك النفقات. يتم إثبات الإصلاحات المستمرة و تكاليف الصيانة كمصاريف عند حدوثها.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

وفي حال إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهائه مدته، تُدرج أية غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

تقوم المجموعة كذلك بتقييم أي عقد غير إيجاري كتلك العقود القائمة والمتشابهة لتحديد ما إذا كانت تلك العقود تحتوي على بنود إيجارية حتى يتم المحاسبة عن تلك البنود بشكل منفصل.

يتم مراجعة انخفاض في قيمة الموجودات عندما يشير التغيير في الأحداث أو في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. يتم إطفاء القيمة الدفترية مباشرة إلى حدود القيمة الممكن استردادها إذا ما كان قيمة الأصل أعلى من القيمة المقدرة الممكن استردادها.

(س) الضمانات المالية

يتطلب عادةً عقد ضمان مالي من الجهة مُصدرة العقد أن تقوم بعمل دفعات للجهة الأخرى حاملة العقد وذلك عن الخسارة المستحقة للجهة حاملة العقد إذا ما أخفقت الجهة المدينة في السداد وفقاً لشروط أداة الدين.

(ص) النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وما في حكمها بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء الودائع النظامية، كما تشمل أيضاً الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال تسعين يوماً أو أقل من تاريخ الاقتناء حيث تتعرض تلك الأرصدة لمخاطر غير جوهريّة للتغير في القيمة العادلة.

يتم منح ضمانات مالية تتكون من اعتمادات مستندية و ضمانات وقبولت ضمن دورة عمل المجموعة المعتادة. يتم الإثبات المبدئي في القوائم المالية الموحدة للضمانات بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى، ويمثل ذلك قيمة العلوّة المستلمة. ولاحقاً بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس التزامات المجموعة لكل ضمان إما بالعلوّة المطفأة أو بأفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لتسوية أي تعهدات مالية تظهر نتيجة لهذه الضمانات، أيهما أعلى. ويتم إثبات أي زيادة في الالتزامات المرتبطة بالضمانات المالية بقائمة الدخل الموحدة كمصروفات خسائر ائتمانية. كما يتم إثبات العلوّات المحصلة في قائمة الدخل الموحدة في صافي دخل العمولات والأتعاب بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

(ق) الزكاة و ضريبة الدخل و ضريبة القيمة المضافة

تستحق الزكاة و ضريبة الدخل ضمن المطلوبات الأخرى و تُحسّل مباشرة على الأرباح المُبقاة تطبيقاً لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي بالتعميم رقم 381000074519 والصادر بشهر أبريل 2017.

قدمت الهيئة العامة للزكاة والدخل نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية في 1 يناير 2018. خلال عام 2018، جمعت المجموعة ضريبة القيمة المضافة من عملائها للحصول على الخدمات المؤهلة المقدمة، و ضريبة القيمة المضافة المدفوعة لمورديها مقابل المدفوعات المؤهلة. على أساس شهري، تم تحويل صافي تحويلات ضريبة القيمة المضافة إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل التي تمثل ضريبة القيمة المضافة التي تم جمعها من عملائها، صافية من أي ضريبة القيمة المضافة القابلة للاسترداد على المدفوعات. تتحمل المجموعة ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد وهي إما مصروفة أو في حالة الممتلكات والمعدات والمدفوعات غير الملموسة، يتم رسملتها وإما استهلاكها أو إطفائها كجزء من التكلفة الرأسمالية.

(ع) المخصصات

يتم تكوين مخصصات، للبنود داخل وخارج قائمة المركز المالي، عندما يمكن إجراء تقدير موثوق به بواسطة المجموعة لمقابلة التزام قانوني أو التزام واضح ناتج عن أحداث ماضية وتكون احتمالية دفع مبالغ لتسوية الالتزام أعلى من احتمالية عدم الدفع.

تتلقى المجموعة مطالبات قانونية ضدها في سياق الأعمال الاعتيادية. أصدرت الإدارة أحكاماً بشأن احتمال أي مطالبة قد تنجح بوضع مخصصات. إن وقت إتمام المطالبات القانونية غير مؤكد، شأنه شأن مقدار التدفق المحتمل للمنافع الاقتصادية. يعتمد التوقيت والتكلفة في نهاية المطاف على اتباع الإجراءات القانونية السليمة وفقاً للقانون.

(ر) البرامج التحفيزية للموظفين

تقدم المجموعة لموظفيها المؤهلين («الموظفين») برنامج تحفيزي محسوب على أساس الأُسهم («البرنامج») والمسمى برنامج منحة الأُسهم للموظفين، والمعتمد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. بموجب هذا البرنامج تقوم المجموعة بمنح الموظفين أسهم يتم اكتسابها خلال أربع سنوات. تقاس تكلفة البرنامج على أساس قيمة الأُسهم في تاريخ الشراء، والتي يبدأ الاعتراف بها خلال الفترة التي ينص خلالها الوفاء بشرط الخدمة باستخدام طريقة تسعير مناسبة، والتي تنتهي بتاريخ الاستحقاق. تُسجل خيارات أسهم الموظفين من قبل المجموعة بالقيمة العادلة كما بتاريخ المنح. و تسجل الأُسهم المكتتاة لأغراض خيارات أسهم الموظفين بالتكلفة وتظهر كبنود مخصوم من حقوق المساهمين بعد تعديل مصاريف المعاملات، وتوزيعات الأرباح، وأرباح أو خسائر بيع هذه الأُسهم.

(ف) عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، حيث لا يتم تحويل المخاطر والمنافع العائدة للملكية بموجب عقود الإيجار للمجموعة، وبموجبها تُحسّل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية - (تتمة)

(ث) المنتجات المصرفية القائمة على مبدأ تجنب الفائدة

إضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية، تقدم المجموعة لعملائها بعض المنتجات المصرفية القائمة على مبدأ تجنب الفائدة والمعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية.

تعريف المنتجات المصرفية القائمة على مبدأ تجنب الفائدة:

1. **المرابحة** - هي اتفاقية على أن تقوم المجموعة ببيع سلعة أو أصل إلى العميل والتي يكون البنك قد اشتراها واقتناها بناءً على وعد بالشراء من العميل. يشمل سعر البيع التكلفة مضافاً إليه هامش ربح متفق عليه.
2. **الاستصناع** - هي اتفاقية بين المجموعة والعميل بحيث تقوم بموجيها المجموعة ببيع أصل تم إنشاؤه وفق مواصفات متفق عليها مسبقاً مقابل سعر متفق عليه.
3. **الإجارة** - هي اتفاقية بين المجموعة (كمؤجر) والتي تقوم بشراء أو بناء أصل لتقوم بتأجيره وفقاً لطلب العميل (المستأجر)، بناءً على وعد العميل باستئجار الأصل في مقابل مادي ولفترة محددة قد تنتهي بانتقال ملكية الأصل من المؤجر للمستأجر.

يتم معالجة كافة المنتجات المصرفية القائمة على مبدأ تجنب الفائدة ووفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

تقوم المجموعة أيضاً بتوفير برنامج خيارات الأسهم بمشاركة الموظفين. يوفر هذا البرنامج للموظفين المؤهلين الحصول على أسهم البنك على أساس سعر محدد مسبقاً للإشتراك وذلك في بداية فترة البرنامج. يقوم الموظفون بالمشاركة لشراء الأسهم من خلال خصم شهري من رواتبهم، و على مدار عامين. ووفقاً للبرنامج، يقوم الموظفون المشاركون بالحصول على الأسهم المشتركة بها في نهاية فترة الإشتراك حسب البرنامج. إذا ما انخفض سعر السهم عن سعر الإشتراك المحدد، يتم تعويض الموظفين بالفرق بين سعر السهم في نهاية البرنامج وسعر الإشتراك المحدد مسبقاً.

بالإضافة لذلك، تقوم المجموعة بمنح موظفيها المؤهلين برامج تحفيزية أخرى على أساس الأسهم والادخار والتي تتم بناءً على مساهمات مشتركة بين المجموعة والموظفين. هذه المساهمات تُدفع للموظفين بتأريخ استحقاق كل برنامج.

(ش) مزايا الموظفين الأخرى

يتم قياس مزايا الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم كما يتم تسجيلها كمصاريف عندما تُؤدى الخدمة ذات الصلة. يتم الاعتراف بالالتزام للمبلغ المتوقع دفعه على حساب المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو برامج مشاركة الأرباح إذا ما كان للمجموعة التزام واضح أو التزام قانوني حالي لدفع هذا المبلغ نتيجة خدمات سبق تأديتها بواسطة الموظف ويمكن تقدير هذه الالتزامات بشكل موثوق به.

يتم تحديد الالتزام على المجموعة بخصوص مزايا نهاية الخدمة للموظفين بناءً على تقييمات إكتوارية بواسطة خبير إكتواري مستقل، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار الأحكام السائدة في قانون العمل والعمال في المملكة العربية السعودية. يتم كذلك تقييم منافع الموظفين طويلة الأجل بناءً على تقييمات إكتوارية بواسطة خبير إكتواري حيث تم الأخذ في الحسبان الشروط ذات العلاقة لكل برنامج من برامج المنافع بشكل منفرد.

(ت) خدمات إدارة الأصول

تقدم المجموعة خدمات إدارة الأصول لعملائها والتي تتضمن إدارة بعض صناديق الاستثمار وذلك بالتشاور مع مستشاري استثمار متخصصين. يتم إدراج حصة المجموعة في تلك الصناديق ضمن الاستثمارات ويتم الإفصاح عن أتعاب الخدمات البنكية المكتسبة ضمن الدخل من أتعاب الخدمات البنكية، صافي. يتم تضمين حصة المجموعة من الاستثمار في هذه الصناديق في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم إيضاح الرسوم المكتسبة في إيضاح المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

لا تعتبر الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الاستثمار موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة.

4. نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

يتكون بند النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 مما يلي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
725,972	736,763	نقد في الصندوق
1,282,000	977,000	اتفاقيات إعادة الشراء العكسية مع المؤسسة
(76,739)	(59,061)	أرصدة أخرى لدى المؤسسة، صافي
1,931,233	1,654,702	نقدية وأرصدة لدى المؤسسة قبل الوديعه النظامية
3,332,205	3,217,230	وديعه نظامية لدى المؤسسة
5,263,438	4,871,932	نقدية وأرصدة لدى المؤسسة

طبقًا لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة) يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعه نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسبة مئوية محددة من الودائع تحت الطلب، والادخار، ولتجّل، والودائع الأخرى، تُحسب في نهاية كل شهر. من غير المسموح به استخدام تلك الوديعه النظامية لتمويل العمليات اليومية للبنك وبالتالي فهي ليست جزءًا من النقدية و ما في حكمها.

5. أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي

يتكون بند أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 مما يلي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
913,181	797,185	حسابات جارية
2,599,892	2,123,215	إداعات أسواق المال
3,513,073	2,920,400	إجمالي أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
-	(2,703)	مخصص خسائر الائتمان
3,513,073	2,917,697	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي

يتم إدارة الجودة الائتمانية للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى باستخدام بيانات تم الحصول عليها من وكالات تصنيف ائتماني مشهود بسمعتها. متوسط التصنيف الائتماني لوكالة ستاندرد أند بورز للمحفظة هو «A» لعامي 2018 و 2017.

الحركة في مخصص خسائر الائتمان للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017 كما يلي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
-	-	الرصيد في بداية السنة
-	13,564	الأثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بتاريخ 1 يناير 2018
-	(10,861)	مخصص خسائر الائتمان
-	2,703	الرصيد في نهاية السنة

5. أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي - (تتمة)

يوضح الجدول التالي معلومات عن جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة كما في 31 ديسمبر 2018.

بآلاف الريالات السعودية				
الإجمالي	المرحلة 3 خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة للائتمان منخفض القيمة	المرحلة 2 خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة للائتمان غير منخفض القيمة	المرحلة 1 خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر	
2,917,319	-	-	2,917,319	استثمارات من الدرجة الأولى
3,081	-	3,081	-	استثمارات دون الدرجة الأولى
2,920,400	-	3,081	2,917,319	إجمالي أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يلخص الجدول التالي التسوية بين الأرصدة الافتتاحية وأرصدة الإقفال لمخصصات خسائر الائتمان للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

بآلاف الريالات السعودية				
الإجمالي	المرحلة 3 مخصص خسائر الائتمان مدى الحياة منخفض القيمة	المرحلة 2 مخصص خسائر الائتمان مدى الحياة غير منخفض القيمة	المرحلة 1 مخصص خسائر الائتمان لمدة 12 شهر	
13,564	-	897	12,667	الأرصدة كما في 1 يناير 2018
(10,861)	-	(530)	(10,331)	مخصص خسائر الائتمان - التغيرات في التعرض للخطر
2,703	-	367	2,336	الأرصدة كما في 31 ديسمبر 2018

6. استثمارات

(أ) تتلخص الاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 كما يلي:

2017 بآلاف الريالات السعودية			2018 بآلاف الريالات السعودية			
الإجمالي	خارج المملكة	داخل المملكة	الإجمالي	خارج المملكة	داخل المملكة	
16,957,476	7,761,445	9,196,031	20,732,211	7,796,720	12,935,491	سندات دين بعمولة ثابتة
4,039,257	2,573,706	1,465,551	3,470,253	2,281,885	1,188,368	سندات دين بعمولة عائمة
20,996,733	10,335,151	10,661,582	24,202,464	10,078,605	14,123,859	إجمالي سندات الدين
(4,000)	(4,000)	-	-	-	-	مخصص خسائر الائتمان
20,992,733	10,331,151	10,661,582	24,202,464	10,078,605	14,123,859	سندات الدين، صافي
462,422	13,271	449,151	261,381	8,631	252,750	أسهم
212,530	-	212,530	131,626	-	131,626	صناديق استثمارية
46,291	46,291	-	42,642	42,642	-	سندات أخرى
21,713,976	10,390,713	11,323,263	24,638,113	10,129,878	14,508,235	استثمارات

كما في 31 ديسمبر 2017، تم تصنيف جميع الاستثمارات على أنها متاحة للبيع. كما في 31 ديسمبر 2018، تم تصنيف سندات الدين بعمولة ثابتة وعائمة والأسهم بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، كما تم تصنيف الصناديق الاستثمارية والسندات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تشتمل استثمارات المجموعة في الأسهم على 8.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 245.9 مليون ريال سعودي) والتي استحوذ عليها البنك في السنوات السابقة فيما يتعلق بتسوية بعض الفروض والسلف. خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017، قام البنك ببيع جزء من هذه الاستثمارات. بلغت القيمة العادلة للأسهم المباع مبلغ 284.3 مليون ريال سعودي (2017: 237.3 مليون ريال سعودي)، والتي نتج عنها مكاسب محققة بلغت حوالي 73.4 مليون ريال سعودي (2017: 31.8 مليون ريال سعودي). تم تحويل هذه المكاسب بمبلغ 73.4 مليون ريال سعودي في عام 2018 لاحقاً من الاحتياطات الأخرى إلى الأرباح المبقاة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

كما يقوم البنك باقتناء استثمارات استراتيجية إضافية في الأسهم بمبلغ 250.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 215.8 مليون ريال سعودي) بما في ذلك شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني وشركة سمة (الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية) والشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمولي.

6. استثمارات - (تتمة)

تشتمل الاستثمارات على مبالغ قدرها 7.7 مليار ريال سعودي (2017: 3.0 مليار ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء لدى بنوك أخرى. بلغت القيمة السوقية لهذه الاستثمارات 9.1 مليار ريال سعودي (2017: 3.0 مليار ريال سعودي). انظر إيضاح 19 (د).

بلغ صافي التكلفة للاستثمارات المتاحة للبيع قبل مخصص خسائر الانخفاض في القيمة كما في 31 ديسمبر 2017 ما قيمته 21.5 مليار ريال سعودي.

(ب) فيما يلي، مكونات الاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

2017 بألف الريالات السعودية			2018 بألف الريالات السعودية			
متداولة	غير متداولة	الإجمالي	متداولة	غير متداولة	الإجمالي	
16,957,476	5,932,199	20,732,211	6,035,768	14,696,443	20,732,211	سندات دين بعمولة ثابتة
4,039,257	1,923,256	3,470,253	1,647,676	1,822,577	3,470,253	سندات دين بعمولة عائمة
20,996,733	7,855,455	24,202,464	7,683,444	16,519,020	24,202,464	إجمالي سندات الدين
(4,000)	(4,000)	-	-	-	-	مخصص خسائر الائتمان
20,992,733	7,851,455	24,202,464	7,683,444	16,519,020	24,202,464	سندات الدين، صافي
462,422	13,271	261,381	13,274	248,107	261,381	أسهم
212,530	-	131,626	-	131,626	131,626	صناديق استثمارية
46,291	46,291	42,642	42,642	-	42,642	سندات أخرى
21,713,976	7,911,017	24,638,113	7,739,360	16,898,753	24,638,113	استثمارات

تمثل الاستثمارات غير المتداولة في الجدول أعلاه، بشكل أساسي، سندات التنمية الحكومية السعودية وسندات الخزينة السعودية وبعض سندات شركات سعودية. إن الأسهم المدرجة ضمن بند الاستثمارات والمدرج قيمتها العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى تتضمن أسهم غير متداولة بمبلغ 13.3 مليون ريال سعودي (2017: 13.3 مليون ريال سعودي) والتي يتم إثباتها بالتكلفة لعدم إمكانية قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به. تعتبر الصناديق الاستثمارية استثمارات متداولة في الجدول أعلاه حيث يتم نشر صافي قيم الموجودات لدى السوق المالية السعودية (تداول) يوميًا.

(ج) فيما يلي تحليل للاستثمارات حسب الأطراف الأخرى كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

2017 بألف الريالات السعودية	2018 بألف الريالات السعودية	
12,457,770	15,777,094	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
3,354,035	4,424,299	شركات
5,902,171	4,436,720	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
21,713,976	24,638,113	الإجمالي

(د) فيما يلي تحليل لتعرض الاستثمارات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

2017 بألف الريالات السعودية	2018 بألف الريالات السعودية	
18,836,442	20,979,707	استثمارات من الدرجة الأولى
1,109,997	1,739,706	استثمارات دون الدرجة الأولى
1,046,294	1,483,051	غير مصنفة
20,992,733	24,202,464	الإجمالي الفرعي
721,243	435,649	أسهم و صناديق استثمارية و سندات أخرى
21,713,976	24,638,113	الإجمالي

6. استثمارات - (تنمة)

تحتوي الاستثمارات من الدرجة الاولى عامّةً على استثمارات لا تقل في جودة تصنيفها الائتماني الخارجي الرّعد من وكالات تصنيف ائتماني معتمدة تتضمن (-BBB) لوكالة ستاندرد أند بورز، (Baa3) لوكالة موديز، أو (-BBB) لوكالة فيتش. تتضمن الاستثمارات غير المصنفة بشكل أساسي سندات شركات سعودية واستثمارات صناديق ملكية خاصة أخرى.

(هـ) الحركة في مخصص خسائر الائتمان لسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى المشمولة ضمن الاحتياطات الأخرى للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و للاستثمارات المتاحة للبيع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 كما يلي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
4,000	4,000	الرصيد في بداية السنة
-	60,977	الأثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بتاريخ 1 يناير 2018
-	10,503	مخصص خسائر الائتمان
108,622	-	الانخفاض في القيمة خلال السنة
(108,622)	-	عكس خسائر محققة خلال السنة
4,000	75,480	الرصيد في نهاية السنة

يوضح الجدول التالي معلومات عن جودة الائتمان لسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى كما في 31 ديسمبر 2018.

بآلاف الريالات السعودية				
الإجمالي	المرحلة 3 خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة للإئتمان منخفض القيمة	المرحلة 2 خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة للإئتمان غير منخفض القيمة	المرحلة 1 خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر	
24,198,778	-	-	24,198,778	الدرجات 6-1 وغير المصنفة
3,686	-	3,686	-	الدرجات 9-7
24,202,464	-	3,686	24,198,778	إجمالي سندات الدين

يلخص الجدول التالي التسوية بين الأرصدة الافتتاحية وأرصدة الإقفال لمخصصات خسائر الائتمان لسندات الدين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

بآلاف الريالات السعودية				
الإجمالي	المرحلة 3 مخصص خسائر الائتمان مدى الحياة منخفض القيمة	المرحلة 2 مخصص خسائر الائتمان مدى الحياة غير منخفض القيمة	المرحلة 1 مخصص خسائر الائتمان لمدة 12 شهر	
64,977	-	-	64,977	الأرصدة كما في 1 يناير 2018
3,833	-	(2,995)	6,828	التغيرات في التعرض للخطر وإعادة القياس
6,670	-	6,681	(11)	المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2
10,503	-	3,686	6,817	مخصص خسائر الائتمان
75,480	-	3,686	71,794	الأرصدة كما في 31 ديسمبر 2018

6. استثمارات - (تتمة)

(و) تتلخص الحركة على الاحتياطيات الأخرى في حقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 كما يلي:

2017 بآلاف الريال السعودية	2018 بآلاف الريال السعودية	
-	(228,599)	الخسائر غير المحققة من إعادة تقييم سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى قبل مخصص خسائر الائتمان
-	75,480	مخصص خسائر الائتمان لسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
-	(153,119)	الخسائر غير المحققة من إعادة تقييم سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى بعد مخصص خسائر الائتمان
-	(39,192)	الخسائر غير المحققة من إعادة تقييم الأسهم بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
204,298	-	الزرباخ غير المحققة من الاستثمارات المتاحة للبيع
180	255	الحصة في بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الزميلة
204,478	(192,056)	الاحتياطيات الأخرى

7. قروض وسلف، صافي

(أ) تتكون القروض والسلف، صافي المثبتة بالتكلفة المطفأة كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 مما يلي:

2018 بآلاف الريال السعودية				
إجمالي	شخصية	جاري مدين	تجارية وأخرى	
52,249,546	14,267,187	3,547,689	34,434,670	المرحلة 1 خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر
6,267,935	189,619	906,743	5,171,573	المرحلة 2 خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة للائتمان غير منخفض القيمة
2,690,624	290,684	1,083,091	1,316,849	المرحلة 3 خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة للائتمان منخفض القيمة
61,208,105	14,747,490	5,537,523	40,923,092	إجمالي القروض والسلف
(1,795,576)	(465,153)	(459,161)	(871,262)	مخصص خسائر الائتمان
59,412,529	14,282,337	5,078,362	40,051,830	قروض وسلف، صافي

2017 بآلاف الريال السعودية				
إجمالي	شخصية	جاري مدين	تجارية وأخرى	
59,889,917	16,599,693	3,449,960	39,840,264	قروض وسلف عاملة
773,148	242,195	404,739	126,214	قروض وسلف غير عاملة
60,663,065	16,841,888	3,854,699	39,966,478	إجمالي القروض والسلف
(1,074,781)	(408,099)	(316,155)	(350,527)	مخصص خسائر الائتمان
59,588,284	16,433,789	3,538,544	39,615,951	قروض وسلف، صافي

تتضمن القروض والسلف أعلاه منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب الفائدة فيما يتعلق بعمليات مرابحة واستئجار والتي تظهر بالتكلفة المطفأة بمبلغ 37.1 مليار ريال سعودي (2017: 37.3 مليار ريال سعودي).

تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها الاعتيادية، بالاحتفاظ بضمانات للتقليل من مخاطر ائتمان القروض والسلف. تتضمن تلك الضمانات إيداعات عملاء، ضمانات مالية، أوراق مالية، عقارات وموجودات أخرى. تُدار تلك الضمانات مقابل تعرضات مخاطر الائتمان بحسب القيمة الممكن تحققها. بلغت القيمة المقدرة للضمانات المُحتفظ بها من قبل المجموعة لإجمالي القروض و السلف ما يقارب 49.4 مليار ريال سعودي (2017: 46.1 مليار ريال سعودي).

كما في 31 ديسمبر 2018، تحتفظ المجموعة بضمانات في شكل أسهم وعقارات وهوامش نقدية بمبلغ 11.45 مليار ريال سعودي مقابل التعرض لمخاطر المرحلة 2 و 3.

بلغت القيمة العادلة للضمانات المُحتفظ بها من قبل المجموعة للقروض والسلف غير العاملة كما في 31 ديسمبر 2017 مبلغ 0.6 مليار ريال سعودي تقريباً.

7. قروض وسلف، صافي - (تتمة)

(ب) الحركة في مخصص خسائر الائتمان للقروض والسلف للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017 كما يلي:

بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
994,844	1,074,781	الرصيد في بداية السنة
-	643,301	التأثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بتاريخ 1 يناير 2018
213,000	220,514	مخصص خسائر الائتمان
(133,063)	(143,020)	ديون مشطوبة، صافي
1,074,781	1,795,576	الرصيد في نهاية السنة

تلخص الجداول التالية التسوية بين الأرصدة الافتتاحية وأرصدة الإقفال لمخصصات خسائر الائتمان للقروض والسلف للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

تجارية وأخرى بآلاف الريالات السعودية				
الإجمالي	المرحلة 3 مخصص خسائر الائتمان مدى الحياة منخفض القيمة	المرحلة 2 مخصص خسائر الائتمان مدى الحياة غير منخفض القيمة	المرحلة 1 مخصص خسائر الائتمان لمدة 12 شهر	
1,038,334	852,645	96,595	89,094	الأرصدة كما في 1 يناير 2018
(221,127)	(243,274)	(14,328)	36,475	التغيرات في التعرض للخطر وإعادة القياس
13,896	6,974	7,384	(462)	المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 3,2
40,159	40,050	109	-	المحول بين المرحلة 2 و المرحلة 3
(167,072)	(196,250)	(6,835)	36,013	مخصص خسائر الائتمان
-	-	-	-	الديون المشطوبة
871,262	656,395	89,760	125,107	الأرصدة كما في 31 ديسمبر 2018

جاري مدين بآلاف الريالات السعودية				
الإجمالي	المرحلة 3 مخصص خسائر الائتمان مدى الحياة منخفض القيمة	المرحلة 2 مخصص خسائر الائتمان مدى الحياة غير منخفض القيمة	المرحلة 1 مخصص خسائر الائتمان لمدة 12 شهر	
269,629	227,772	12,246	29,611	الأرصدة كما في 1 يناير 2018
76,416	26,984	44,440	4,992	التغيرات في التعرض للخطر وإعادة القياس
28,717	25,284	3,899	(466)	المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 3,2
182,327	236,912	(54,585)	-	المحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 3
287,460	289,180	(6,246)	4,526	مخصص خسائر الائتمان
(97,928)	(97,928)	-	-	الديون المشطوبة
459,161	419,024	6,000	34,137	الأرصدة كما في 31 ديسمبر 2018

7. قروض وسلف، صافي - (تتمة)

شخصية بألف الريالات السعودية				
الإجمالي	المرحلة 3 مخصص خسائر الائتمان مدى الحياة منخفض القيمة	المرحلة 2 مخصص خسائر الائتمان مدى الحياة غير منخفض القيمة	المرحلة 1 مخصص خسائر الائتمان لمدة 12 شهر	
410,119	218,337	15,537	176,245	الرصدة كما في 1 يناير 2018
92,930	64,103	24,605	4,222	التغيرات في التعرض للخطر وإعادة القياس
5,847	5,937	-	(90)	الهول من المرحلة 1 إلى المرحلة 3
1,349	1,795	(446)	-	الهول من المرحلة 2 إلى المرحلة 3
100,126	71,835	24,159	4,132	مخصص خسائر الائتمان
(45,092)	(45,092)	-	-	الديون المشطوبة
465,153	245,080	39,696	180,377	الرصدة كما في 31 ديسمبر 2018

تتمثل مبالغ التحويل في الجداول أعلاه الزيادة أو النقص في مخصص خسائر الائتمان للتعرضات المحولة بين المراحل خلال العام للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

الحركة في مخصص خسائر الائتمان للقروض والسلف للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 للمخصص المحدد والجماعي كما يلي:

قروض تجارية وأخرى وجاري مدين بألف الريالات السعودية			
إجمالي	مخصص جماعي	مخصص محدد	
614,546	383,853	230,693	رصيد 31 ديسمبر 2016
107,702	(10,324)	118,026	المضاف خلال السنة
(55,566)	(12,440)	(43,126)	الديون المشطوبة خلال السنة
-	-	-	المبالغ المستردة خلال السنة
666,682	361,089	305,593	رصيد 31 ديسمبر 2017

قروض شخصية بألف الريالات السعودية			
إجمالي	مخصص جماعي	مخصص محدد	
380,298	165,661	214,637	رصيد 31 ديسمبر 2016
105,298	243	105,055	المضاف خلال السنة
(163,189)	-	(163,189)	الديون المشطوبة خلال السنة
85,692	-	85,692	المبالغ المستردة خلال السنة
408,099	165,904	242,195	رصيد 31 ديسمبر 2017

7. قروض وسلف، صافي - (تتمة)

(ج) تتلخص الجودة الائتمانية للقروض والسلف كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 كما يلي:

(1) القروض والسلف غير متأخرة السداد وغير ضعيفة الائتمان (2017: غير منخفضة القيمة):

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
5,106,586	1,562,954	ممتازة
8,270,575	4,494,733	قوية
13,840,569	8,146,686	متوسطة
9,052,186	11,730,396	مقبولة
2,209,452	11,046,285	هامشية
76,406	710,616	تحت الملاحظة
18,158,645	13,854,259	غير مصنفة
56,714,419	51,545,929	الإجمالي

فيما يلي وصف لتقييم القروض والسلف أعلاه:

ممتازة: ريادة في صناعة مستقرة. مركز مالي وتحفقات نقدية أفضل من مثيله في السوق. لديه مدخل للأسواق المالية خلال الظروف العادية للسوق.**قوية:** سوق ومركز مالي قوي مع تاريخ أداء ناجح لكن مع وجود استثناءات، و تعتبر المؤشرات المالية أفضل من معايير الصناعة التي تنتمي إليها. هذه المنشأة لها حرية الوصول إلى الأسواق المالية وفق الحالات الطبيعية.**متوسطة:** معدل ثبات معتدل مع عوامل مخاطرة للصناعة أو الشركة، و تعتبر المؤشرات المالية سليمة وضمن معايير الصناعة التي تنتمي إليها. الوصول إلى الأسواق المالية محدود وتكون المنشأة عُرضة لتغيرات دورية.**مقبولة:** تعتبر عوامل المخاطرة للصناعة أو الشركة ثانوية، و تعتبر المؤشرات المالية أدنى من معايير الصناعة التي تنتمي إليها. مصادر التمويل البديلة قد تكون متوفرة ولكنها قد تكون محدودة بالمصادر الخاصة و المؤسساتية فقط.**هامشية:** تعتبر عوامل المخاطر للصناعة أو الشركة غير إيجابية، مع أداء مالي و تشغيلي هامشي. مصادر التمويل البديلة قد لا تكون متوفرة. لا يتوقع الدخول في أعمال جديدة مع هذه الفئة.**تحت الملاحظة:** تعتبر عوامل المخاطر للصناعة أو الشركة غير إيجابية، كما تعتبر مخاطر عدم السداد عالية. تعتبر المؤشرات المالية دون معايير الصناعة التي تنتمي إليها بشكل عال، كما تعتبر مصادر التمويل البديلة محدودة جداً.**غير مصنفة:** تتضمن القروض والسلف الغير مصنفة بشكل أساسي، أرصدة القروض الشخصية وقروض الأفراد الأخرى غير متأخرة السداد.

(2) القروض والسلف متأخرة السداد وغير ضعيفة الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018:

2018 بآلاف الريالات السعودية				
إجمالي	شخصية	جاري مدين	تجارية وأخرى	
6,623,307	703,612	748,122	5,171,573	من 1 إلى 30 يوم
348,245	189,619	158,626	-	من 31 إلى 90 يوم
6,971,552	893,231	906,748	5,171,573	الإجمالي

7. قروض وسلف، صافي - (تتمة)

القروض والسلف متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2017:

2017 بألف الريالات السعودية			
إجمالي	شخصية	جاري مدين	تجارية وأخرى
355,268	336,311	18,957	-
1,041,629	66,842	843,787	131,000
179,280	-	110,557	68,723
1,599,321	-	713,173	886,148
3,175,498	403,153	1,686,474	1,085,871

(3) فيما يلي تحليل بمخاطر تركيزات القروض والسلف ومخصص خسائر الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

2018 بألف الريالات السعودية			
قروض وسلف، صافي	مخصص خسائر الائتمان	المرحلة 3	المرحلة 1 و المرحلة 2
1,586,638	(13,597)	-	1,600,235
7,422,006	(45,190)	27,065	7,440,131
9,848	(51)	-	9,899
5,244,690	(144,506)	174,998	5,214,198
5,207,843	(132,051)	197,608	5,142,286
16,810,640	(620,014)	1,288,417	16,142,237
1,636,647	(48,042)	45,112	1,639,577
2,223,613	(59,973)	114,646	2,168,940
14,282,337	(465,153)	290,684	14,456,806
4,988,267	(266,999)	552,094	4,703,172
59,412,529	(1,795,576)	2,690,624	58,517,481

2017 بألف الريالات السعودية			
قروض وسلف، صافي	مخصص خسائر الائتمان	غير عاملة	عاملة
1,395,452	(7,093)	-	1,402,545
7,660,562	(67,871)	27,065	7,701,368
19,892	(189)	-	20,081
5,828,498	(144,277)	143,395	5,829,380
4,585,661	(62,126)	148,304	4,499,483
16,404,277	(237,166)	159,720	16,481,723
1,797,691	(46,583)	45,112	1,799,162
2,285,257	(18,566)	236	2,303,587
16,433,789	(408,099)	242,195	16,599,693
3,177,205	(82,811)	7,121	3,252,895
59,588,284	(1,074,781)	773,148	59,889,917

8. استثمارات في شركات زميلة

يشمل بند الاستثمار في شركات زميلة حصة البنك في الاستثمار في الشركات التي يحتفظ فيها البنك بتأثير جوهري. هذه الاستثمارات يتم المحاسبة عنها حسب طريقة الملكية.

(أ) تمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 حصة البنك لدى شركات مسجلة بالمملكة العربية السعودية كما يلي:

2017	2018	
50%	50%	شركة أمريكان إكسبريس العربية السعودية ("أمكس")
38%	38%	شركة أوركس السعودية للتأجير ("أوركس")
32%	32%	شركة أملاك العالمية للتمويل والتنمية العقارية ("أملاك")

أمكس هي شركة مساهمة سعودية مفضلة برأس مال قدره 100 مليون ريال سعودي. تتركز الأنشطة الرئيسية للشركة في إصدار بطاقات الائتمان وتقديم المنتجات الأخرى لأمريكان إكسبريس في المملكة العربية السعودية.

أوركس هي شركة مساهمة سعودية مفضلة برأس مال قدره 550 مليون ريال سعودي. تتركز الأنشطة الرئيسية للشركة في أعمال الإيجار التمويلي في المملكة العربية السعودية.

أملاك هي شركة مساهمة سعودية مفضلة برأس مال قدره 905 مليون ريال سعودي. تتركز الأنشطة الرئيسية للشركة في تقديم منتجات التمويل العقاري في المملكة العربية السعودية.

تم تأسيس كافة الشركات الزميلة للمجموعة، في المملكة العربية السعودية كما تقوم هذه الشركات بممارسة أنشطتها في المملكة العربية السعودية.

(ب) تتلخص الحركة في الاستثمار في شركات زميلة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017 كما يلي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
1,000,337	1,019,961	الرصيد في بداية السنة
-	(26,621)	تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بتاريخ 1 يناير 2018
131,851	126,145	الحصة في الدخل
(98,815)	(108,273)	الأرباح المستلمة
(1,412)	(722)	الحصة في بنود الخسارة الشاملة الأخرى
(12,000)	1,876	استثمارات (مشطوبة)
1,019,961	1,012,366	الرصيد في نهاية السنة

(ج) تتلخص حصة البنك كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 في القوائم المالية للشركات الزميلة كالتالي:

2017 بآلاف الريالات السعودية			2018 بآلاف الريالات السعودية			
أملاك	أوركس	أمكس	أملاك	أوركس	أمكس	
1,072,234	504,807	393,775	1,051,438	460,557	419,174	إجمالي الموجودات
695,600	176,590	181,021	677,268	134,428	209,171	إجمالي المطلوبات
376,634	328,217	212,754	374,170	326,129	210,003	إجمالي حقوق الملكية
59,177	57,487	199,774	56,279	46,761	197,259	إجمالي الدخل
25,807	38,450	116,237	24,750	24,936	121,438	إجمالي المصاريف

يقع المركز الرئيسي لتلك الشركات الزميلة في الرياض بالمملكة العربية السعودية حيث تقوم تلك الشركات بتنفيذ كل عملياتها في المملكة العربية السعودية.

لدى إحدى الشركات الزميلة المذكورة أعلاه التزامات زكاة إضافية محتملة كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017. إذا ماتم تأييد طريقة تقدير الزكاة المحتملة من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل بواسطة كل درجات الاستئناف فإن المجموعة قد اتفقت مع الشركة الزميلة بأن تكون المجموعة ملتزمة بشكل غير مشروط تجاه حصتها البالغة تقريباً 108.2 مليون ريال سعودي (2017: 97.6 مليون ريال سعودي).

9. ممتلكات ومعدات و موجودات تقنية المعلومات غير الملموسة، صافي

يتكون بند ممتلكات ومعدات و موجودات تقنية المعلومات الغير ملموسة، صافي كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 مما يلي

2018 بالآلاف الريالات السعودية					
تقنية المعلومات الغير ملموسة	ممتلكات ومعدات				
	الإجمالي	الأثاث والمعدات والسيارات	تحسينات على المباني المستأجرة	الأراضي والمباني	
					التكلفة
255,094	1,622,795	468,027	145,725	1,009,043	الرصيد في بداية السنة
60,807	100,749	22,820	14,020	63,909	الإضافات
-	(1,266)	(1,266)	-	-	الاستيعادات
315,901	1,722,278	489,581	159,745	1,072,952	الرصيد في نهاية السنة
					الاستهلاك المتراكم والإطفاءات
126,000	748,979	351,333	101,653	295,993	الرصيد في بداية السنة
26,388	76,851	26,876	16,850	33,125	المُحمل على السنة
-	(1,230)	(1,230)	-	-	الاستيعادات
152,388	824,600	376,979	118,503	329,118	الرصيد في نهاية السنة
163,513	897,678	112,602	41,242	743,834	صافي القيمة الدفترية

2017 بالآلاف الريالات السعودية					
تقنية المعلومات الغير ملموسة	ممتلكات ومعدات				
	الإجمالي	الأثاث والمعدات والسيارات	تحسينات على المباني المستأجرة	الأراضي والمباني	
					التكلفة
228,639	1,541,505	419,871	130,506	991,128	الرصيد في بداية السنة
26,455	81,425	48,291	15,219	17,915	الإضافات
-	(135)	(135)	-	-	الاستيعادات
255,094	1,622,795	468,027	145,725	1,009,043	الرصيد في نهاية السنة
					الاستهلاك المتراكم والإطفاءات
105,792	676,752	327,397	85,560	263,795	الرصيد في بداية السنة
20,208	72,351	24,060	16,093	32,198	المُحمل على السنة
-	(124)	(124)	-	-	الاستيعادات
126,000	748,979	351,333	101,653	295,993	الرصيد في نهاية السنة
129,094	873,816	116,694	44,072	713,050	صافي القيمة الدفترية

تتضمن موجودات تقنية المعلومات غير الملموسة بشكل أساسي على تكاليف تطوير البرمجيات والبرامج.

10. موجودات أخرى

يتكون بند الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 مما يلي:

2017 بآلاف الريالات ت السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
122,769	65,624	ممتلكات، معدات وتكاليف موجودات غير ملموسة تحت التجهيز
67,442	40,849	ذمم عملاء ومديون آخرون
92,601	69,542	مصاريف مدفوعة مقدماً
23,871	16,664	جميع الموجودات الأخرى
306,683	192,679	إجمالي موجودات أخرى
-	(566)	ناقصاً مخصص خسائر الائتمان
306,683	192,113	موجودات أخرى، صافي

الحركة في مخصص خسائر الائتمان للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017 كما يلي:

2017 بآلاف الريالات ت السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
-	-	الرصيد في بداية السنة
-	-	التأثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بتاريخ 1 يناير 2018
-	276	مخصص خسائر الائتمان
-	566	الرصيد في نهاية السنة

11. المشتقات

يقوم البنك خلال دورة أعماله العادية باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة والتحوط من المخاطر:

(أ) المقايضات

وتمثل التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار العمولات الخاصة، عادة ما تقوم الأطراف الأخرى بتبادل دفع العمولات الخاصة بسعر ثابت وبسعر عائم وعملة واحدة، دون تبادل المبالغ الاسمية. وبالنسبة لمقايضات أسعار العمولات الخاصة بعدة عملات، فإنه يتم تبادل المبالغ الاسمية مع العمولات الخاصة الثابتة والعائمة بعملة مختلفة. يمكن كذلك للمبالغ الاسمية أن تتغير بناءً على بنود الاتفاق في حالة مقايضات المبالغ الاسمية.

(ب) العقود الآجلة والمستقبلية

وهي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. هذه العقود يتم تصميمها خصيصاً لتلبية احتياجات محددة والتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. يتم التعامل بالعقود الآجلة بالعملة الأجنبية وعقود معدل العمولة الخاصة الآجلة بمبالغ محددة وفي أسواق مالية منظمة، كما يتم تسوية التغيرات في قيمة العقود الآجلة بشكل يومي.

(ج) اتفاقيات الأسعار الآجلة

وهي عبارة عن عقود بأسعار عمولات خاصة يتم التفاوض عليها بصورة منفردة وتنص على أن يُسدد الفرق بين سعر العمولة الخاصة المُتعاقد عليها وسعر السوق في تاريخ مستقبلي محدد نقدًا، وذلك عن المبلغ الاسمي المحدد وخلال الفترة الزمنية المُتفق عليها.

11. المشتقات - (تتمة)

(د) الخيارات

وهي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (المكاتب بالخيار)، وليس الالتزام، لبيع أو شراء في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك بمبلغ محدد من العملة أو السلع أو أداة مالية بسعر محدد سلفًا.

تنقسم الأدوات المالية المشتقة إلى أدوات مشتقة مُقتناة لأغراض المتاجرة أو أدوات مشتقة مُقتناة لأغراض التحوط من المخاطر كما هو موضح أدناه:

(أ) المشتقات المُقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المُقتناة لأغراض المتاجرة بالمبيعات وأخذ المراكز والمراجعة بأسعار الصرف. تتعلق المبيعات بطرح المنتجات لعملاء وبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق أخذ المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق المراجعة على تحديد، مع توقع الاستفادة من فروق الأسعار، بين الأسواق أو المنتجات.

(ب) المشتقات المُقتناة لأغراض التحوط من المخاطر

يتبع البنك نظامًا شاملًا لقياس وإدارة المخاطر. إن عملية إدارة المخاطر تتضمن المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العملات الخاصة ضمن المستويات المقبولة والتي يقررها مجلس الإدارة بناءً على التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

وقد وضع مجلس الإدارة مستويات معينة لمخاطر العملات وذلك بوضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى ولمخاطر مراكز العملات. تُراقب مراكز العملات بشكل منتظم وتستخدم استراتيجيات التحوط من المخاطر لضمان بقاء مراكز العملات ضمن الحدود المقررة. كما وضع مجلس الإدارة مستوى معينًا لمخاطر أسعار العملات الخاصة وذلك بوضع حدود للفجوات في أسعار العملات للفترة المقررة. يتم دوريًا مراجعة الفجوات بين أسعار العملات الخاصة بالموجودات والمطلوبات وتستخدم استراتيجيات التحوط من المخاطر في تقليل الفجوة بين أسعار العملات الخاصة ضمن الحدود المقررة.

وكجزء من إدارة موجوداته ومطلوباته، يستخدم البنك المشتقات لأغراض التحوط من المخاطر وذلك لتقليل تعرضه لمخاطر أسعار العملات والعملات الخاصة. ويتم ذلك عادة من خلال التحوط من مخاطر معاملات محددة. يستخدم البنك عقود الصرف الأجنبي التجلة في التحوط من مخاطر عملات محددة ولتطبيق استراتيجيات تحوط مختلفة. كما يستخدم البنك مقايضات أسعار العملات الخاصة للتحوط من مخاطر محددة ناشئة عن التعرض لمخاطر أسعار عملات خاصة ثابتة.

(ج) القيمة العادلة الموجبة والسالبة للمشتقات بالمبالغ الاسمية

يُلخص الجدول أدناه، القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع تحليل بالمبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق والمعدل الشهري. إن المبالغ الاسمية، التي تُعتبر مؤشرًا على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها وبالتالي، فإن إجمالي المبالغ الاسمية لا تعكس مخاطر الائتمان ولا مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك، حيث تكون في العادة مخاطر الائتمان محددة بالقيمة العادلة الموجبة لتلك المشتقات.

لدى البنك خيار بيع ناشئ، من الدخول في اتفاقية رئيسية قائمة مع شركة زميلة. تُعطي شروط الاتفاقية البنك الخيار في البيع كما تُعطي الطرف الآخر الخيار في الشراء والذي يمكن ممارسته من العام 2013 فصاعدًا وذلك على مدى مدة اتفاقية الشراكة. يقوم البنك فقط بتقييم خيار البيع المذكور، حيث يُعتبر خيار الشراء أقل من قيمة التنفيذ. يُعطي خيار البيع، في حال تم تنفيذه، البنك الحق في استلام دفعة مقابل حصته في الشركة الزميلة بعد عام واحد من ذلك الخيار، وذلك بناءً على صيغ متفق عليها مسبقًا ضمن الاتفاقية.

11. المشتقات - (تتمة)

تم تعديل القيمة العادلة الموجبة و السالبة للادوات المالية المشتقة كما في 31 ديسمبر 2016 لتعكس في المقام الثول مقاصة تلك المبالغ بما يتماشى مع عرض 31 ديسمبر 2017. فيما يلي ملخص للادوات المالية المشتقة:

المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق							
2018 بآلاف الريالات السعودية							
المعدل الشهري	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهر	خلال 3 أشهر	إجمالي المبالغ الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
مُقتناة لغراض المتاجرة:							
							عقود الصرف التجنبي
4,012,207	-	-	-	2,919,605	2,919,605	6,802	9,781
							خيارات أسعار الصرف الأجنبي
1,135,816	-	750,000	-	98,020	848,020	4,408	4,408
13,577,210	1,376,578	7,521,528	254,000	-	9,152,106	199,306	382,628
4,706,477	1,499,099	5,397,520	-	-	6,896,619	187,979	187,979
مُقتناة لغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة:							
							مقايضات أسعار العمولات
7,310,805	8,144,512	4,107,892	-	-	12,252,404	102,209	242,456
							خيار بيع شركة زميلة
-	-	-	-	-	-	-	417,991
30,742,515	11,020,189	17,776,940	254,000	3,017,625	32,068,754	500,704	1,245,243
الإجمالي							

المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق							
2017 بآلاف الريالات السعودية							
المعدل الشهري	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهر	خلال 3 أشهر	إجمالي المبالغ الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
مُقتناة لغراض المتاجرة:							
							عقود الصرف التجنبي
7,696,867	-	534,418	3,219,507	2,360,556	6,114,481	25,403	36,689
							خيارات أسعار الصرف الأجنبي
1,501,408	-	849,460	398,522	236,697	1,484,679	12,407	12,407
10,991,357	999,753	11,270,499	-	-	12,270,252	56,226	54,450
مُقتناة لغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة:							
							مقايضات أسعار العمولات
6,823,156	4,879,271	2,737,792	-	-	7,617,063	22,619	130,203
							خيار بيع شركة زميلة
-	-	-	-	-	-	-	435,421
27,012,788	5,879,024	15,392,169	3,618,029	2,597,253	27,486,475	116,655	669,170
الإجمالي							

11. المشتقات - (تتمة)

يلخص الجدول أدناه كلاً من التحوط من مخاطر القيمة العادلة ومحافظ التحوط العائدين للبنك كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017، و يتضمن هذا الجدول وصف للبنود المتحوط من مخاطرها و القيم العادلة لتلك البنود، و طبيعة المخاطر التي تم التحوط منها و أدوات التحوط والقيمة العادلة لتلك الأدوات.

31 ديسمبر 2018 (بآلاف الريالات السعودية)					
أدوات التحوط			بنود التحوط		
القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	النذاه المستخدمة	المخاطر المتحوط منها	القيمة العادلة في بداية التحوط	القيمة العادلة الحالية
		مقايضات أسعار العمولات	مخاطر القيمة العادلة	12,349,164	11,938,600
102,209	242,456				
استثمارات بسعر عمولة ثابت					

31 ديسمبر 2017 (بآلاف الريالات السعودية)					
أدوات التحوط			بنود التحوط		
القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	النذاه المستخدمة	المخاطر المتحوط منها	القيمة العادلة في بداية التحوط	القيمة العادلة الحالية
		مقايضات أسعار العمولات	مخاطر القيمة العادلة	7,636,736	7,687,135
22,619	130,203				
استثمارات بسعر عمولة ثابت					

بلغت صافي الأرباح المسجلة خلال السنة من أدوات التحوط من مخاطر القيمة العادلة 41.1 مليون ريال سعودي (2017: أرباح بقيمة 44.4 مليون ريال سعودي). بلغت صافي الخسائر من بنود التحوط العائدة لمخاطر التحوط مبلغ 41.1 مليون ريال سعودي (2017: خسائر بقيمة 44.3 مليون ريال سعودي). وبلغ صافي القيمة العادلة الموجبة للمشتقات 744.5 مليون ريال سعودي تقريباً (2017: 552.5 مليون ريال سعودي صافي قيمة عادلة موجبة). كان تركيز ما نسبته 57% (2017: 68%) تقريباً من القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الخاصة بالبنك مع مؤسسات مالية، بينما كان تركيز 23% (2017: 19%) من القيمة العادلة الموجبة مع طرف واحد من الأطراف الأخرى كما في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. يتم التعامل بالمشتقات في قطاع الخزينة لدى البنك بشكل رئيسي.

كجزء من إدارة المشتقات المالية، أبرم البنك اتفاقية رئيسية متوافقة مع توجيهات الاتحاد العالمي للمبادلات والمشتقات المالية. وفقاً لهذه الاتفاقية، فقد تم توحيد بنود وشروط منتجات المشتقات المالية المشتراة أو المبيعة بواسطة البنك. وكجزء من تلك الاتفاقية تم توقيع ملحق دعم الائتمان (الملحق). يسمح ذلك الملحق للبنك أن يحصل على تسعير محسن عن طريق تبادل المبالغ المعروفة سوقياً كضمان نقدي وذلك لصالح البنك أو الطرف الآخر.

بالنسبة لمقايضات أسعار العمولة التي تم إبرامها مع الأطراف الأخرى الأوروبية، يلتزم البنك والأطراف الأخرى الأوروبية بتنظيمات البنية التحتية للسوق الأوروبية (إمير). إمير هو مجموعة من التشريعات الأوروبية للمخالصة المركزية والتنظيم للمشتقات المتداولة خارج السوق. تتضمن النظمه متطلبات الإبلاغ عن عقود المشتقات وتنفيذ معايير إدارة المخاطر، وتضع قواعد مشتركة للأطراف المقابلة المركزية والمستودعات التجارية. وفقاً لذلك، يتم تداول جميع عقود المشتقات المعيارية هذه في البورصات ويتم تسويتها من خلال طرف مركزي مقابل من خلال ترتيبات المعاوضة وتبادل النقد للحد من مخاطر ائتمان الطرف الآخر ومخاطر السيولة.

بلغت المبالغ المحتفظ بها للملحق وإمير بواسطة الأطراف الأخرى كضمان نقدي لصالح البنك 184.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 5.7 مليون ريال سعودي).

يتم معاوضة/مقابلة القيم العادلة للمشتقات الموجبة والسالبة بما في ذلك هوامش السيولة النقدية للهيئة وإمير عندما يكون هنالك حق قانوني قابل للتنفيذ في سداد المبالغ المعترف بها وعندما تنوي المجموعة التسوية على أساس صافي، أو للاعتراف بالموجودات و تسوية المطلوبات في الوقت نفسه.

يمثل خيار بيع شركة زميلة الوارد في الجدول أعلاه القيمة العادلة لخيار ناشئ يخص شركة زميلة حيث يرد هذا الخيار في اتفاقية رئيسية يعتبر البنك طرفاً فيها. تعطى شروط الاتفاقية البنك خيار بيع يمكن ممارسته خلال الفترة المتبقية من الإتفاقية. يُعطي خيار البيع البنك الحق في إستلام دفعة مقابل حصته في تلك الشركة بعد عام واحد من ممارسة ذلك الخيار، وذلك بناءً على معادلات متفق عليها مسبقاً ضمن الإتفاقية.

12. أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يتكون بند الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 مما يلي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
9,137	16,073	حسابات جارية
2,951,658	7,656,065	اتفاقيات إعادة الشراء (إيضاح 19-د)
4,648,891	4,948,694	ودائع أسواق المال
7,609,686	12,620,832	الإجمالي

13. ودائع العملاء

يتكون بند ودائع العملاء كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 مما يلي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
39,308,674	37,037,991	ودائع لتلج
2,174,702	1,529,185	ودائع ادخار
41,483,376	38,567,176	مجموع الودائع بعمولات خاصة محملة
24,585,587	24,113,708	ودائع تحت الطلب
873,657	1,008,985	ودائع أخرى
66,942,620	63,689,869	ودائع العملاء

تشتمل ودائع العملاء الأخرى على مبالغ قدرها 601 مليون ريال سعودي (2017: 537 مليون ريال سعودي) كضمانات مُحتجزة مقابل الالتزامات غير القابلة للنقض.

تتضمن ودائع العملاء الأخرى أعلىه ودائع متوافقة مع الشريعة بإجمالي 57.4 مليار ريال سعودي (2017: 58.4 مليار ريال سعودي).

تشتمل الودائع أعلىه على ودائع بعملات أجنبية (بما يعادلها بالريال السعودي) كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017، تفاصيلها كالآتي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
1,860,647	1,775,379	تحت الطلب
1,303,295	1,161,374	ادخار
6,868,199	6,092,931	لتلج
54,815	103,407	أخرى
10,086,956	9,133,091	الإجمالي

14. قروض لأجل

قام البنك بتاريخ 24 يونيو 2012 بإبرام اتفاقية قرض متوسط الأجل مدته خمس سنوات بمبلغ 1.0 مليار ريال سعودي لغراض التشغيل العام. هذا وقد استُحق هذا القرض لأجل وتم سداحه كاملاً في 5 سبتمبر 2017.

قام البنك بتاريخ 19 يونيو 2016 بإبرام اتفاقية قرض متوسط الأجل آخر مدته خمس سنوات بمبلغ 1.0 مليار ريال سعودي لغراض التشغيل العام. تم استخدام القرض بالكامل و يُستحق سداحه في 19 يونيو 2021. قام البنك بتاريخ 26 سبتمبر 2017 بإبرام اتفاقية قرض متوسط الأجل آخر مدته خمس سنوات بمبلغ 1.0 مليار ريال سعودي لغراض التشغيل العام. تم استخدام القرض بالكامل في 4 أكتوبر 2017 و يُستحق سداحه في 26 سبتمبر 2022.

تخضع القروض لعمولة بمعدلات متغيرة على أساس السوق. ويحق للبنك سداد كل قرض مبكراً عن مواعده وذلك وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية التسهيلات لكل قرض. تشمل اتفاقيات التسهيلات أعلاه على شروط تتطلب المحافظة على نسب مالية معينة بالإضافة إلى شروط أخرى والتي التزم البنك بها بالكامل. لم يكن على البنك أي حالات تعثر فيما يتعلق بأصل أو عمولة تلك القروض.

15. سندات دين ثانوية

قام البنك بتاريخ 5 يونيو 2014 باستكمال عملية إصدار سندات دين ثانوية بقيمة 2.0 مليار ريال سعودي من خلال إصدار خاص في المملكة العربية السعودية لصكوك الشريعة الثانية المتوافقة مع الشريعة ومتطلبات رأس المال المساند.

تحمل تلك الصكوك ربداً نصف سنوي بمقدار سعر الإقراض بين البنوك السعودية (سايبور) لستة أشهر بالإضافة لـ 1.45%. يبلغ أجل هذه الصكوك 10 سنوات بحيث يحتفظ البنك بالحق في الاسترداد المبكر لهذه الصكوك في نهاية الخمس سنوات الأولى من مدة الأجل، وذلك بعد الحصول على الموافقات النظامية ذات الصلة. لم يكن على البنك أي حالات تعثر فيما يتعلق بأصل أو عمولة سندات الدين الثانوية تلك.

16. مطلوبات أخرى

يتكون بند المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 مما يلي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
80,081	874,563	زكاة وضريبة دخل مستحقة، صافي
362,188	356,807	رواتب و منافع موظفين مستحقة
-	165,320	مخصص خسائر الائتمان لعقود الضمان المالي
122,841	158,412	مصاريف مستحقة واحتياطيات أخرى
210,155	174,435	مطلوبات خاصة بالعملاء
17,934	13,422	دخل أتعباب خدمات مؤجلة
37,101	40,836	جميع المطلوبات الأخرى
830,300	1,783,795	الإجمالي

الحركة في مخصص خسائر الائتمان لعقود الضمان المالي كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 كما يلي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
-	-	الرصيد في بداية السنة
-	138,794	الأثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بتاريخ 1 يناير 2018
-	26,526	مخصص خسائر الائتمان
-	165,320	الرصيد في نهاية السنة

16. مطلوبات أخرى - (تتمة)

يلخص الجدول التالي التسوية بين الأرصدة الافتتاحية وأرصدة الإقفال لمخصصات خسائر الائتمان لعقود الضمان المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

بآلاف الريالات السعودية			
الإجمالي	المرحلة 1 مخصص خسائر الائتمان لمدة 12 شهر	المرحلة 2 مخصص خسائر الائتمان مدى الحياة غير منخف القيمة	المرحلة 3 مخصص خسائر الائتمان مدى الحياة منخفض القيمة
138,794	25,437	14,676	98,681
(47,545)	(58,350)	2,030	8,775
32,078	16,291	19,204	(3,417)
41,993	46,765	(4,772)	-
26,526	4,706	16,462	5,358
165,320	30,143	31,138	104,039

الأرصدة في 1 يناير 2018
إعادة قياس التغيرات في التعرض للمخاطر
نقل من المرحلة 1 إلى المرحلة 2.3
الانتقال من المرحلة 2 إلى المرحلة 3
مخصص خسائر الائتمان
أرصدة كما في 31 ديسمبر 2018

17. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 2018 من 750 مليون سهم، قيمة كل سهم 10 ريال سعودي (2017: 750 مليون سهم قيمة كل سهم 10 ريال سعودي). ملخص رأسمال البنك ونسب ملكية رأس المال كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 كما يلي (بملايين الريالات السعودية):

2017		2018	
%	المبلغ	%	المبلغ
90.0	6,750.0	90.0	6,750.0
المساهمون السعوديين			
المساهمون الأجانب:			
7.5	562.5	-	-
شركة ج. ب. مورغان الدولية المحدودة للتمويل (إيضاح 40)			
2.5	187.5	2.5	187.5
بنك مؤسسة ميزوهو المحدود			
-	-	7.5	562.5
أسهم خزينة (إيضاح 40)			
100.0	7,500.0	100.0	7,500.0

خلال عام 2017، قام البنك بإصدار 50 مليون سهم مجاني ليزيد عدد الأسهم المصدرة والقائمة من 700 مليون سهم إلى 750 مليون سهم.

18. الاحتياطي النظامي

يقتضي نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية و النظام الأساسي للبنك، تحويل ما لا يقل عن 25% من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يساوي رصيد هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع. وعليه، تم تحويل مبلغ 365 مليون ريال سعودي من صافي الدخل لعام 2018 (2017: 353 مليون ريال سعودي) إلى الاحتياطي النظامي. إن هذا الاحتياطي غير قابل حاليًا للتوزيع.

19. التعهدات والالتزامات المحتملة وعقود الضمان المالي

(أ) الدعاوى القضائية

بتاريخ 31 ديسمبر 2018، كانت هناك 118 دعوى قضائية مُقامة ضد المجموعة (2017: 76). لم يُجنب أي مخصص لقاء الدعاوى التي نصح المستشارين القانونيين بشأنها كونه من غير المتوقع تسببها في تكبد خسائر جوهريّة. ومع ذلك فقد تم تجنب مخصصات لبعض الدعاوى القانونية، بناءً على النصيحة المهنية والتي تتوقع الإدارة بأن تكون نتائجها في غير مصلحة المجموعة. في نهاية العام المنتهي في 31 ديسمبر 2018 كانت مخصصات البنك عن تلك الدعاوى ما مجموعه 55.2 مليون ريال سعودي (2017: 8.1 مليون ريال سعودي) والمشمولة في مطلوبات أخرى.

(ب) الالتزامات الرأس مالية

بلغت الالتزامات الرأس مالية لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 65.3 مليون ريال سعودي (2017: 13.2 مليون ريال سعودي) للممتلكات والمعدات.

(ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

تقوم المجموعة بالدخول في بعض التسهيلات المتعلقة بالائتمان لضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها.

إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل المجموعة بالسداد في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالالتزامات تجاه الطرف الثالث تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها القروض والسلف. أما المتطلبات النقدية بموجب خطابات الضمان والاعتمادات المستندية فتقل كثيراً عن المبلغ الملتزم به لعدم توقع المجموعة قيام الطرف الثالث بسحب الأموال بموجب الاتفاقية.

إن الاعتمادات المستندية والتي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المجموعة، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادةً بالبطانة التي تخصصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات المجموعة لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. تتوقع المجموعة أن يتم تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح بشكل رئيسي على قروض وسلف و ضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يُتوقع أن يكون أقل بكثير من إجمالي الالتزام غير المستخدم لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة.

إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو تنتهي بدون تقديم التمويل المطلوب.

بالنسبة لعقود الضمانات المالية والتزامات القروض فيتم توزيع المبلغ الأعلى للفترة الأقرب حيث لدى البنك الحق في إنهاء عقود الضمانات المالية والتزامات القروض قبل تاريخ انتهائها.

19. التعهدات والالتزامات المحتملة وعقود الضمان المالي - (تتمة)

(1) فيما يلي تحليل بالاستحقاقات التعاقدية لتعهدات المجموعة المتعلقة بالائتمان والالتزامات المحتملة كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

2018 بألف الريالات السعودية					
الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهر	خلال 3 أشهر	
2,190,347	-	286,262	578,465	1,325,620	اعتمادات مستندية
8,948,406	311,486	1,595,453	4,900,113	2,141,354	خطابات ضمان
657,927	-	222	255,513	402,192	قبولات العملاء
11,796,680	311,486	1,881,937	5,734,091	3,869,166	إجمالي عقود الضمان المالي
558,942	320,731	204,162	34,049	-	التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للإلغاء
12,355,622	632,217	2,086,099	5,768,140	3,869,166	التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

2017 بألف الريالات السعودية					
الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهر	خلال 3 أشهر	
1,845,674	-	12,395	1,050,329	782,950	اعتمادات مستندية
8,395,752	263,674	1,268,746	4,860,898	2,002,434	خطابات ضمان
732,318	-	-	371,671	360,647	قبولات العملاء
10,973,744	263,674	1,281,141	6,282,898	3,146,031	إجمالي عقود الضمان المالي
380,723	99,861	280,281	581	-	التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للإلغاء
11,354,467	363,535	1,561,422	6,283,479	3,146,031	التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

في الإيضاح 10، ملخص للحركة في مخصص خسائر الائتمان لعقود الضمان المالي. بلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات، والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل البنك، والقائمة كما في 31 ديسمبر 2018 ما مجموعه 23.5 مليار ريال سعودي (2017: 27.6 مليار ريال سعودي).

(2) فيما يلي تحليل للتعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

2017 بألف الريالات السعودية	2018 بألف الريالات السعودية	
5,896,601	5,707,436	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
4,698,100	5,575,514	شركات
536,713	742,951	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
223,053	329,721	أخرى
11,354,467	12,355,622	الإجمالي

19. التعهدات والالتزامات المحتملة وعقود الضمان المالي - (تتمة)**(د) الموجودات المرهونة**

سندات الدين المرهونة تحت عقود إعادة الشراء مع البنوك الأخرى تتضمن سندات شركات و سندات بنوك و سندات غير حكومية. فيما يلي تحليل للقيمة العادلة للموجودات المرهونة كضمانات لدى المؤسسات المالية الأخرى والأرصدة الخاصة باتفاقيات إعادة الشراء كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

2017 بآلاف الريالات السعودية		2018 بآلاف الريالات السعودية	
اتفاقيات إعادة الشراء	الموجودات المرهونة	اتفاقيات إعادة الشراء	الموجودات المرهونة
2,951,658	2,989,646	7,656,065	9,130,728
سندات الدين			

إن الموجودات المرهونة في الجدول أعلاه تمثل الموجودات المالية التي من الممكن إعادة رهنها أو إعادة بيعها من قبل أطراف أخرى تم في الأصل تحويل تلك الأصول لهم. تتم هذه العمليات وفقاً لشروط عادية ومتعارف عليها في مجال إقراض الأوراق المالية وأنشطة التسليف، وكذلك وفقاً لمتطلبات أسواق المال والتي يتعامل فيها البنك كوسيط.

(هـ) الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليل بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء، التي أبرمتها المجموعة كمستأجر كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية
49,298	47,698
100,327	93,152
57,957	75,400
207,582	216,250
الإجمالي	

(و) الزكاة و ضريبة الدخل

توفر الإيضاحات 27،8 معلومات حول الموقف الحالي للمجموعة بخصوص الزكاة و ضريبة الدخل.

(ز) جودة الائتمان لعقود الضمان المالي

يوضح الجدول التالي معلومات عن جودة الائتمان لعقود الضمان المالي كما في 31 ديسمبر 2018.

2018 آلاف الريالات السعودية			
الإجمالي	المرحلة 3 خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة للائتمان منخفض القيمة	المرحلة 2 خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة للائتمان غير منخفض القيمة	المرحلة 1 خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر
11,796,680	335,703	622,477	10,838,500
عقود الضمان المالي			

20. دخل و مصاريف العمولات الخاصة

يتكون بند الدخل و مصاريف العمولات الخاصة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017 مما يلي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
		دخل العمولات الخاصة:
2,694,492	2,796,235	فروض وسلف
626,936	770,591	الاستثمارات
48,796	66,590	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,370,224	3,633,416	الإجمالي (إيضاح 41)
		مصاريف العمولات الخاصة:
862,028	926,894	ودائع العملاء
201,202	268,248	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
58,964	70,978	فروض لأجل
73,630	79,575	سندات دين ثنوية
1,195,824	1,345,695	الإجمالي (إيضاح 41)

21. دخل أتعاب خدمات بنكية، صافي

يتكون بند دخل أتعاب الخدمات البنكية، صافي للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017 مما يلي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
		دخل الأتعاب:
139,368	149,057	- تداول الأسهم وإدارة الصناديق
92,034	104,279	- عمليات تمويل تجاري
42,012	19,059	- تمويل شركات وأفراد
128,227	175,970	- خدمات بنكية أخرى
401,641	448,365	إجمالي دخل الأتعاب
		مصاريف الأتعاب:
80,572	86,716	- خدمات الحفظ
41,252	66,647	- خدمات بنكية أخرى
121,824	153,363	إجمالي مصاريف الأتعاب
279,817	295,002	دخل أتعاب خدمات بنكية، صافي (إيضاح 41)

22. توزيعات أرباح

يتكون بند توزيعات أرباح للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017 مما يلي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
19,749	5,407	توزيعات أرباح مستلمة من استثمارات أسهم

23. مكاسب استثمارات وخسائر من سندات الدين والمدرج قيمتها العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، صافي

يتكون بند مكاسب استثمارات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017 ميمًا يلي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
31,826	-	مكاسب من بيع أسهم
17,304	-	مكاسب من بيع أسهم مكاسب من بيع استثمارات أخرى
-	(458)	خسائر من سندات الدين والمدرج قيمتها العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
-	399	مكاسب من سندات الدين والمدرج قيمتها العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
49,130	(59)	الإجمالي

24. التعويضات و الممارسات والحوكمة الخاصة بها

وفقًا لتعليمات المؤسسة، فإن الجدول أدناه يلخص الفئات المختلفة لموظفي المجموعة وفقًا لتعريف قواعد المؤسسة بخصوص ممارسات تعويضات الموظفين والذي يتضمن إجمالي المبالغ الثابتة والمتغيرة للتعويضات المدفوعة و طريقة تلك الدفعات، والتي تتضمن أيضًا، التعويضات المتغيرة والأخرى المستحقة ومنافع الموظفين الأخرى والمصاريف المتعلقة بها والمتكبدة خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017.

2018 آلاف الريالات السعودية				
التعويضات المتغيرة المدفوعة				
إجمالي	أسهم	نقدية	الثابتة المدفوعة	عدد الموظفين
19,656	4,609	15,047	42,063	23
14,870	3,547	11,323	56,463	130
8,753	2,969	5,784	61,567	228
36,455	10,995	25,460	248,614	1,150
1,267	130	1,137	8,629	50
81,001	22,250	58,751	417,336	1,581
			70,000	
			138,655	
			625,991	

إجمالي التعويضات الثابتة المدفوعة في 2018 والتي تبلغ 417.3 مليون ريال سعودي أعلاه تشمل 18.0 مليون ريال سعودي لبدل غلاء المعيشة (2017: لا شيء).

24. التعويضات و الممارسات والحوكمة الخاصة بها - (تتمة)

2017 آلاف الريالات السعودية					
التعويضات المتغيرة المدفوعة					
الفئة	عدد الموظفين	الثابتة المدفوعة	نقدية	أسهم	إجمالي
مدراء تنفيذيون لوظائف تتطلب عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي	19	35,130	11,272	4,322	15,594
موظفون عاملون في مهام تنطوي على مخاطر	131	54,903	10,437	2,446	12,883
موظفون عاملون في مهام الرقابة	231	57,263	6,500	2,642	9,142
موظفون آخرون	1,190	230,382	25,262	7,933	33,195
موظفون خارجيون	54	8,141	1,126	92	1,218
الإجمالي	1,625	385,819	54,597	17,435	72,032
تعويضات متغيرة مستحقة		73,540			
منافع موظفين أخرى ومصاريف متعلقة بها		119,746			
إجمالي الرواتب ومافى حكمها		579,105			

قام مجلس إدارة البنك بتأسيس لجنة الترشيحات و المكافآت (اللجنة) والتي تتكون من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة. تعتبر اللجنة مسؤولة بشكل أساسي عن تقديم التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس والمناصب التنفيذية المهمة وذلك التزاماً بإرشادات لجنة حوكمة الشركات الخاصة بالبنك، وإكمال المراجعة السنوية للمهارات الواجب توفرها واستقلالية عضوية مجلس الإدارة، ومراجعة تكوين مجلس الإدارة، ووضع سياسات لمكافآت وتعويضات مجلس الإدارة، ومراقبة تصميم نظام تعويضات الموظفين.

كذلك فإن اللجنة تُعتبر مسؤولة عن تقديم التوصية لمجلس الإدارة بخصوص اعتماد سياسة التعويضات وأية تعديلات على تلك السياسة، وذلك للتأكد من أن تلك السياسات متوافقة مع إرشادات المؤسسة ومبادئ مجلس الاستقرار المالي، وتُعتبر اللجنة أيضاً مسؤولة عن المراجعة الدورية لسياسة التعويضات والمكافآت وتقييم طرق دفع التعويضات للموظفين، وتحديد علاوات الأداء لموظفي البنك بناءً على ربح البنك المعدل على أساس المخاطر.

ضمت سياسة المكافآت والتعويضات لجذب والحفاظ على وتحفيز الموظفين الفعاليين والواعدين. يقوم الموظفون بالاشتراك في العديد من برامج التعويضات المتغيرة. تتوقف مراجعات تقرير تعويضات الدفع الثابت والمتغير على تحقيق البنك لأهدافه والتي يتم مراقبتها وقياسها بواسطة نظام قوي لتحليل أداء الإدارة. إن منح المكافآت المتغيرة، على أساس نقدي و على أساس أسهم، يعتمد بشكل متحفظ على تحقيق مجموعة من الأهداف ومستوى تحقيقها وعلى أداء البنك بشكل عام. يضمن تحقيق أعلى للأهداف تصنيف أداء أعلى وبالتالي مكافآت متغيرة أعلى. يُستخدم مبدأ بطاقة تقييم الأداء بحيث يتم تصنيف الأهداف إلى أربع فئات: أهداف مالية و أهداف خاصة بالعميل و أهداف خاصة بالإجراءات وأهداف خاصة بالعميلين.

يتم استخدام نماذج مالية وغير مالية لقياس الأداء مقارنة بالأهداف، تتضمن تلك النماذج: الربحية، و مراقبة النفقات، ورضاء العميل، و تطوير وارتباط الموظف، و تنوع القوة العاملة، واستمرارية ممارسات العمل و إرشادات الإقراض، وإجراءات الرقابة الداخلية، والالتزام باللوائح، وأنظمة تنفيذ الأعمال. يتم التركيز على إدارة المخاطر الفعالة للحفاظ على أساس تشغيل قوي وآمن. تم تطبيق إطار سياسة إرشادات المخاطر والتي يُعتبر الالتزام بها أمراً أساسياً لكافة القرارات الخاصة بالمكافآت بما في ذلك القائمة على أساس متغير.

بالإضافة إلى ماسبق، فإنه يتم تشجيع الموظفين للالتحاق ببرامج أسهم الموظفين. ترتبط التعويضات المتغيرة بابتكار القيمة على المستوى طويل الأجل وعلى المخاطر. وهذا يعتمد أيضاً على مستوى أداء الفرد، أداء قطاع العمل و معايير أداء البنك. وبناءً عليه، فإن الموظفين أصحاب الأداء والمرتفع في مستويات الإدارة يتم ضمهم لبرنامج منحة الأسهم للموظفين التنفيذيين، حيث يتم تأجيل جزء من التعويضات المتغيرة بالتوازي مع تحقق المخاطر طويلة الأجل. يعتمد المنح على آليات التخصيص السابقة.

24. التعويضات و الممارسات والحوكمة الخاصة بها - (تتمة)

كما تقوم الشركات التابعة للبنك بتطبيق أسلوب مشابه وذلك بتطبيق سياسات مكافآت وتعويضات الموظفين المذكورة أعلاه في إطار معقول لإدارة المخاطر.

كان المبلغ الإجمالي للتعويضات المدفوعة للإدارة التنفيذية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 61.7 مليون ريال سعودي (2017: 50.7 مليون ريال سعودي) وبلغت مزايا ما بعد الخدمة للإدارة التنفيذية المستحقة أو المدفوعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 4.3 مليون ريال سعودي (2017: 6.0 مليون ريال سعودي).

كان مبلغ نهاية الخدمة الإجمالي المدفوع للموظفين المنتهية خدماتهم مع المجموعة للعام المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 20.7 مليون ريال سعودي (2017: 20.5 مليون ريال سعودي). وكان عدد المستفيدين من هذه الخدمات 121 مستفيدًا (2017: 150 مستفيد). بلغت أعلى دفعة لأحد المستفيدين خلال عام 2018: 3.4 مليون ريال سعودي (2017: 1.8 مليون ريال سعودي).

25. ربح السهم الأساسي والمخفض لكل سهم

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بتقسيم صافي دخل الفترة بعد تعديل تكلفة صكوك الشريحة الأولى على عدد 735.0 مليون سهم المصدره والقائمة، بعد احتساب أثر شراء 56.2 مليون سهم خزينة بتاريخ 27 سبتمبر 2018 (انظر إيضاح 40).

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بتقسيم صافي دخل الفترة بعد تعديل تكلفة صكوك الشريحة الأولى على عدد 750.0 مليون سهم المصدره والقائمة، بعد احتساب أثر التسهم المجانية المصدره بتاريخ 17 أبريل 2017.

26. توزيعات الأرباح

في عام 2018، اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بقيمة 450 مليون ريال سعودي بواقع 0.60 ريال سعودي للسهم وذلك بعد الزكاة التي سيتم استقطاعها من المساهمين السعوديين. هذا وقد تم اعتماد اقتراح توزيعات الأرباح النقدية من قبل مساهمي البنك خلال اجتماع الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة في 8 شعبان 1439 هـ (الموافق 24 أبريل 2018) وقد تم دفع صافي توزيعات الأرباح لمساهمي البنك بعد انعقاد الجمعية.

في عام 2016، اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بقيمة 350 مليون ريال سعودي بواقع 0.50 ريال سعودي للسهم وذلك بعد الزكاة التي سيتم استقطاعها من المساهمين السعوديين. هذا وقد اقترح مجلس الإدارة أيضًا إصدار أسهم مجانية مقدارها 50 مليون سهم بقيمة أسمية 10 ريال سعودي لكل سهم، بما يعني منح سهم مجاني واحد لكل أربعة عشر سهم قائم. هذا وقد تم اعتماد توزيعات الأرباح النقدية وإصدار الأسهم المجانية المقترحة من قبل مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في 20 رجب 1438 هـ (الموافق 17 أبريل 2017). وقد تم دفع صافي توزيعات الأرباح وتحويل الأسهم المجانية لمساهمي البنك بعد انعقاد الجمعية.

27. الزكاة وضريبة الدخل

قام البنك بتقديم ملف الضريبة المستحقة والزكاة وضريبة الدخل الخاص به للهيئة العامة للزكاة و الدخل، حيث يستحق هذا التقديم بتاريخ 30 أبريل من كل عام، وذلك عن الأعوام المنصرمة وحتى العام المنتهية في 31 ديسمبر 2017. تستند حسابات الزكاة والدخل الخاصة بالبنك وما يرتبط بها من مستحقات ومدفوعات الزكاة وضريبة الدخل إلى نسب الملكية و المذكورة في الإيضاح 17.

قام البنك باستلام الربوط النهائية لزكاة وضريبة الدخل وضرائب مستقطعة إضافية بما يقارب 277 مليون ريال سعودي تخص إقرارات زكاة عن الأعوام من 2005 إلى 2009 وضريبة دخل وضرائب مستقطعة عن الأعوام من 2003 إلى 2009. كذلك وقد استلم البنك ربوط جزئية لزكاة بمبلغ إضافي مجموعه 383 مليون ريال سعودي تقريبًا وذلك عن الإقرارات الزكوية للأعوام 2010 و 2011 و 2013. تشمل كلا الربوط الجزئية والنهائية، ما يقارب 573 مليون ريال سعودي كتقديرات زكاة نشأت أساسًا بسبب عدم سماح الهيئة العامة للزكاة و الدخل للبنك بخضم استثمارات محددة طويلة الأجل من الوعاء الزكوي. وقد قام البنك، وبالتشاور مع خبراء زكاة وضريبة مهنيين، باستئناف هذه التقديرات الجزئية والنهائية لدى الهيئة العامة للزكاة و الدخل. لم يتم بعد إجراء عمليات التقييم الإضافية للسنوات 2012، 2014، 2015 و 2016 من قبل الهيئة العامة للزكاة و الدخل.

27. الزكاة وضريبة الدخل - (تتمة)**تسوية الزكاة**

خلال شهر ديسمبر 2018، اتفق البنك مع الهيئة العامة للزكاة والدخل على تسوية تقديرات الزكاة للسنوات من 2006 إلى 2017 بمبلغ 775.5 مليون ريال سعودي. سيتم سداد تسوية الزكاة خلال فترات زمنية كما يلي:

2018 بألف الريالات السعودية	
155,089	1 يناير 2019
124,072	1 ديسمبر 2019
124,072	1 ديسمبر 2020
124,072	1 ديسمبر 2021
124,072	1 ديسمبر 2022
124,072	1 ديسمبر 2023
775,449	الإجمالي

تم إدراج تسوية الزكاة بالكامل من خلال تحميلها على الأرباح المؤجلة مقابل الالتزام المضاف إلى المطلوبات الأخرى. قام البنك بتسجيل التزام الزكاة المخصصة بمبلغ 712 مليون ريال سعودي في القوائم المالية الموحدة. قام البنك بدفع 155 مليون ريال في 1 يناير 2019 بموجب اتفاقية التسوية.

كما تضمنت تسوية الزكاة مخصصات للبنك لاحتساب التزام الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 باستخدام نفس المنهجية المتفق عليها في التسوية للسنوات السابقة. تم احتساب الاستحقاق في السنة الحالية للزكاة بمبلغ 107 مليون ريال سعودي وفقاً لهذه الطريقة، كما تم تحميلها على الأرباح المؤجلة مقابل الالتزام المضاف إلى المطلوبات الأخرى والتي سيتم تسويتها بحلول 30 أبريل 2019.

لم تتضمن تسوية الزكاة عام 2005. ومع ذلك، قام البنك بتسجيل مخصصات بمبلغ 39 مليون ريال سعودي تقريباً لهذه الزكاة الإضافية المحتملة في قوائمه المالية الموحدة.

انظر إيضاح رقم 8 من هذه القوائم المالية الموحدة بخصوص تقديرات الزكاة التي لم يثبت بشأنها لشركة زميلة.

تقييمات ضريبة الدخل والضرائب المستقطعة

تبقى بعض التقييمات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل وضرائب مستقطعة إضافية عن الأعوام من 2003 إلى 2009. قام البنك بالتحوط لثية التزامات محتملة لضريبة الدخل أو الضريبة المستقطعة التي قد تنشأ في حالة وجود نتائج غير مواتية لهذه القضايا من خلال عمليات الاستئناف المتاحة للبنك مع الهيئة العامة للزكاة والدخل. للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، قام البنك بتقديم مخصصات تبلغ 28 مليون ريال سعودي تقريباً فيما يتعلق بإجمالي مطلوبات ضريبة الدخل والضرائب المستقطعة (2017: 29 مليون ريال سعودي).

28. النقدية وما في حكمها

يتكون بند النقدية وما في حكمها المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 مما يلي:

2018 بألف الريالات السعودية	2018 بألف الريالات السعودية	
1,931,233	1,654,702	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فيما عدا الوديعة النظامية (إيضاح 4)
3,513,073	2,848,470	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء
5,444,306	4,503,172	النقدية وما في حكمها

29. القطاعات التشغيلية

يتم تعريف القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الإدارية الداخلية الخاصة بالعناصر الأساسية للمجموعة والتي يتم مراجعتها دوريًا بواسطة مجلس الإدارة بصفته الوظيفية كمتخذ للقرار العملياتي وذلك لأغراض توزيع الموارد وتقييم الأداء للقطاعات.

يتم قياس الأداء على أساس ربح القطاع حيث تعتقد الإدارة أن ذلك يعتبر المؤشر الأكثر وضوحًا لقياس نتائج قطاعات محددة لمؤسساتٍ أخرى تعمل في المجال نفسه.

تتم التعاملات بين القطاعات التشغيلية وفقًا للأحكام والشروط التجارية المعتادة بحسب ماتم اعتماده من الإدارة.

يتم قياس الإيرادات من الأطراف الخارجية والمقدمة لمجلس الإدارة بطريقة مماثلة لتلك المعروضة في قائمة الدخل الموحدة. تمثل الموجودات والمطلوبات للقطاعات المختلفة الموجودات والمطلوبات التشغيلية. تمارس المجموعة نشاطها الرئيسي في المملكة العربية السعودية.

تتكون القطاعات التشغيلية للمجموعة مما يلي:

- قطاع التجزئة: قروض وودائع ومنتجات ائتمانية أخرى للأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- قطاع الشركات: قروض وودائع ومنتجات ائتمانية أخرى للشركات الكبرى والمؤسسات.
- قطاع الخزينة والاستثمارات: أسواق المال، والاستثمارات وخدمات الخزينة الأخرى.
- قطاع إدارة الأصول والوساطة: خدمات التعامل وإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.
- أخرى: مهام الدعم، الائتمان الائتماني ووحدات الإدارة الأخرى والتحكم.

تحوّل العمولة على القطاعات التشغيلية باعتماد أسعار تحويل الموارد. تتضمن مساهمة صافي أسعار تحويل الموارد في المعلومات القطاعية أدناه صافي دخل العمولات الخاصة لكل قطاع بعد أسعار تحويل الموارد لتكاليف الموجودات وعائدات المطلوبات. تتألف كافة إيرادات القطاعات الأخرى أعلاه من عملاء خارجيين.

أ) تتكون البيانات القطاعية للمجموعة المقدمة لمجلس الإدارة من إجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017، و إجمالي دخل العمليات، و مصاريف العمليات و صافي دخل السنتين المنتهيتين في ذينك التاريخين مما يلي:

2018 بالآلاف الريالات السعودية						
إجمالي	أخرى	قطاع إدارة الأصول والوساطة	قطاع الخزينة والاستثمارات	قطاع الشركات	قطاع التجزئة	
96,069,908	2,094,463	421,161	34,007,092	35,870,049	23,677,143	إجمالي الموجودات
82,631,232	975,889	57,425	25,395,824	6,088,379	50,113,715	إجمالي المطلوبات
2,287,721	19,250	23,446	230,607	1,724,805	289,613	صافي دخل العمولات الخاصة
-	(8,889)	-	-	(762,323)	771,212	صافي تحويلات أسعار تحويل الموارد
2,287,721	10,361	23,446	230,607	962,482	1,060,825	صافي العمولات بعد تطبيق أسعار تحويل الموارد
295,002	(81,690)	64,644	69,820	112,565	129,663	دخل (خسارة) أتعاب خدمات بنكية، صافي
130,007	(108,714)	(5,322)	127,396	49,397	67,250	دخل (خسارة) العمليات الأخرى
2,712,730	(180,043)	82,768	427,823	1,124,444	1,257,738	إجمالي دخل (خسارة) العمليات
567,427	-	71,869	31,803	70,890	392,865	مصاريف عمليات مباشرة
565,758	-	-	113,152	124,467	328,139	مصاريف عمليات غير مباشرة
246,972	-	292	(223)	38,894	208,009	مخصصات خسائر الائتمان
1,380,157	-	72,161	144,732	234,251	929,013	إجمالي مصاريف العمليات
1,332,573	(180,043)	10,607	283,091	890,193	328,725	الدخل (الخسارة) من الأنشطة التشغيلية
126,145	-	-	126,145	-	-	الحصة في دخل الشركات الزميلة
1,458,718	(180,043)	10,607	409,236	890,193	328,725	صافي الدخل
161,556	71,405	937	35	384	88,795	الإضافات على الممتلكات والمعدات و الموجودات غير الملموسة
103,239	53,668	2,527	168	1,045	45,831	الاستهلاك والإطفاء

29. القطاعات التشغيلية - (تتمة)

2017 بالآلاف الريالات السعودية						
إجمالي	أخرى	قطاع إدارة الأصول والوساطة	قطاع الخزينة والاستثمارات	قطاع الشركات	قطاع التجزئة	
93,796,219	1,757,734	404,088	28,370,374	35,564,170	27,699,853	إجمالي الموجودات
79,517,152	951,042	41,785	20,010,969	7,974,977	50,538,379	إجمالي المطلوبات
2,174,400	76,662	15,981	72,564	1,651,057	358,136	صافي دخل العمولات الخاصة
-	(20,005)	-	130,970	(768,223)	657,258	صافي تحويلات أسعار تحويل الموارد
2,174,400	56,657	15,981	203,534	882,834	1,015,394	صافي العمولات بعد تطبيق أسعار تحويل الموارد
279,817	(94,845)	71,725	51,979	144,763	106,195	دخل (خسارة) أتعاب خدمات بنكية، صافي
205,666	(93,248)	(1,433)	207,086	43,440	49,821	دخل (خسارة) العمليات الأخرى
2,659,883	(131,436)	86,273	462,599	1,071,037	1,171,410	إجمالي دخل (خسارة) العمليات
546,228	-	77,283	29,980	67,270	371,695	مصاريف عمليات مباشرة
513,086	-	-	85,941	170,511	256,634	مصاريف عمليات غير مباشرة
321,622	-	2,622	106,000	116,010	96,990	مخصصات خسائر الائتمان
1,380,936	-	79,905	221,921	353,791	725,319	إجمالي مصاريف العمليات
1,278,947	(131,436)	6,368	240,678	717,246	446,091	الدخل (الخسارة) من الأنشطة التشغيلية
131,851	-	-	131,851	-	-	الحصة في دخل الشركات الزميلة
1,410,798	(131,436)	6,368	372,529	717,246	446,091	صافي الدخل
107,880	84,867	1,949	-	45	21,019	الإضافات على الممتلكات والمعدات و الموجودات غير الملموسة
92,559	38,673	3,289	165	1,129	49,303	الاستهلاك والإطفاء

(ب) فيما يلي تحليل لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة لكل قطاع من القطاعات الأعمال كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 أعلاه:

2018 بالآلاف الريالات السعودية						
إجمالي	قطاعات أخرى	قطاع إدارة الأصول والوساطة	قطاع الخزينة والاستثمارات	قطاع الشركات	قطاع التجزئة	
91,913,102	665,735	349,650	32,541,629	35,867,577	22,488,511	الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة
8,707,694	-	-	523,599	3,929,374	4,254,721	التعهدات والالتزامات المحتملة
1,971,687	-	-	1,971,687	-	-	المشتقات
102,592,483	665,735	349,650	35,036,915	39,796,951	26,743,232	الإجمالي

2017 بالآلاف الريالات السعودية						
إجمالي	قطاعات أخرى	قطاع إدارة الأصول والوساطة	قطاع الخزينة والاستثمارات	قطاع الشركات	قطاع التجزئة	
89,298,104	230,299	245,531	26,731,760	35,561,073	26,529,441	الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة
6,197,870	-	-	293,785	2,554,318	3,349,767	التعهدات والالتزامات المحتملة
2,582,443	-	-	2,582,443	-	-	المشتقات
98,078,417	230,299	245,531	29,607,988	38,115,391	29,879,208	الإجمالي

تتضمن مخاطر الائتمان الواردة في قائمة المركز المالي الموحدة القيمة الدفترية للموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة ماعدا النقدية في الصندوق، الممتلكات، المعدات والموجودات غير الملموسة، العقارات الأخرى، الاستثمارات في شركات زميلة، الاستثمارات في الأسهم وصناديق الاستثمار والموجودات الأخرى، كما تم إدراج المعادل الائتماني للتعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات ضمن الجدول أعلاه.

30. التركيز الجغرافي

(أ) فيما يلي التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

2018 بالآلاف الريالات السعودية						
المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات						
736,763	-	-	-	-	-	736,763
4,135,169	-	-	-	-	-	4,135,169
-	69,660	252,178	455,048	2,870	16,362	796,118
1,649,902	258,701	212,976	-	-	-	2,121,579
131,626	-	254	42,388	-	-	174,268
15,404,960	5,912,945	1,236,263	1,731,190	-	178,487	24,463,845
37,651	-	436,828	110,317	-	-	584,796
18,504	112,757	111,195	-	-	-	242,456
-	417,991	-	-	-	-	417,991
40,051,830	-	-	-	-	-	40,051,830
5,078,362	-	-	-	-	-	5,078,362
14,282,337	-	-	-	-	-	14,282,337
1,012,366	-	-	-	-	-	1,012,366
718,724	-	-	-	-	-	718,724
163,513	-	-	-	-	-	163,513
897,678	-	-	-	-	-	897,678
192,113	-	-	-	-	-	192,113
84,511,498	6,772,054	2,249,694	2,338,943	2,870	194,849	96,069,908
المطلوبات						
-	7,940	6,665	-	-	1,468	16,073
4,528,124	2,835,145	5,241,490	-	-	-	12,604,759
37,037,991	-	-	-	-	-	37,037,991
1,529,185	-	-	-	-	-	1,529,185
24,113,708	-	-	-	-	-	24,113,708
1,008,985	-	-	-	-	-	1,008,985
114,373	9,953	118,801	155,368	-	-	398,495
2,195	17,429	82,585	-	-	-	102,209
2,030,371	-	-	-	-	-	2,030,371
2,005,661	-	-	-	-	-	2,005,661
1,783,795	-	-	-	-	-	1,783,795
74,154,388	2,870,467	5,449,541	155,368	-	1,468	82,631,232

30. التركيز الجغرافي - (تتمة)

2018 بالآلاف الريالات السعودية						
المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التعهدات والالتزامات المحتملة						
989,529	129,131	237,366	4,075	24,277	805,969	2,190,347
اعتمادات مستندية						
8,163,093	166,470	508,308	25,213	6,600	78,722	8,948,406
خطابات ضمان						
653,360	2,444	-	-	-	2,123	657,927
قبولات العملاء						
558,942	-	-	-	-	-	558,942
التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للإلغاء						
مخاطر الائتمان القصوى (يتم عرضها بقيمة المعادل الائتماني): التعهدات والالتزامات المحتملة						
942,484	122,992	226,082	3,882	23,123	767,652	2,086,215
اعتمادات مستندية						
5,441,101	110,960	338,812	16,806	4,399	52,472	5,964,550
خطابات ضمان						
652,369	2,440	-	-	-	2,120	656,929
قبولات العملاء						
270,904	-	516,748	234,289	-	-	1,021,941
المشتقات						
مُقتناة لأغراض المتاجرة						
35,529	212,207	284,019	-	-	-	531,755
مُقتناة لأغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة						
-	417,991	-	-	-	-	417,991
خيار بيع شركة زميلة						

2017 بالآلاف الريالات السعودية						
المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات						
725,972	-	-	-	-	-	725,972
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي						
4,537,466	-	-	-	-	-	4,537,466
نقد في الصدوق						
-	70,056	253,036	579,294	3,076	7,719	913,181
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
1,144,360	987,535	459,047	8,950	-	-	2,599,892
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
11,601,267	6,624,978	1,473,864	1,776,502	-	237,365	21,713,976
حسابات جارية						
69,436	28,912	5,198	-	-	-	103,546
إيداعات أسواق المال						
8,552	70,759	50,892	-	-	-	130,203
استثمارات متاحة للبيع						
-	435,421	-	-	-	-	435,421
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات						
مُقتناة لأغراض المتاجرة						
مُقتناة لأغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة						
خيار بيع شركة زميلة						
39,615,951	-	-	-	-	-	39,615,951
قروض وسلف، صافي						
3,538,544	-	-	-	-	-	3,538,544
تجارية وأخرى						
16,433,789	-	-	-	-	-	16,433,789
جاري مدين						
1,019,961	-	-	-	-	-	1,019,961
شخصية						
718,724	-	-	-	-	-	718,724
استثمارات في شركات زميلة						
عقارات أخرى						
129,094	-	-	-	-	-	129,094
موجودات تقنية المعلومات غير الملموسة، صافي						
873,816	-	-	-	-	-	873,816
ممتلكات ومعدات، صافي						
306,683	-	-	-	-	-	306,683
موجودات أخرى						
93,796,219	245,084	2,242,037	2,364,746	3,076	245,084	93,796,219
الإجمالي						

30. التركيز الجغرافي - (تتمة)

2017 بألف الرياليت السعودية						
الإجمالي	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية
المطلوبات						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
9,137	1,028	-	-	1,962	6,147	-
حسابات جارية						
7,600,549	-	-	-	1,996,224	931,030	4,673,295
ودائع أسواق المال و اتفاقيات إعادة الشراء						
39,308,674	-	-	-	-	-	39,308,674
ودائع العملاء						
2,174,702	-	-	-	-	-	2,174,702
ودائع لاجل						
24,585,587	-	-	-	-	-	24,585,587
ودائع تحت الطلب						
873,657	-	-	-	-	-	873,657
ودائع أخرى						
94,036	-	-	49	27,271	28,342	38,374
القيمة العادلة السالبة للمشتقات						
مُقتناة لأغراض المتاجرة						
22,619	-	-	-	16,322	2,899	3,398
مُقتناة لأغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة						
2,014,823	-	-	-	-	-	2,014,823
قروض لاجل						
2,003,068	-	-	-	-	-	2,003,068
سندات دين ثانوية						
830,300	-	-	-	-	-	830,300
مطلوبات أخرى						
79,517,152	1,028	-	49	2,041,779	968,418	76,505,878
الإجمالي						
التعهدات والالتزامات المحتملة						
1,845,674	200,801	28,530	21,401	214,551	106,903	1,273,488
اعتمادات مستندية						
8,395,752	85,929	-	13,879	483,338	19,533	7,793,073
خطابات ضمان						
734,636	2,318	-	-	-	-	732,318
قبولت العملاء						
378,405	-	-	-	-	-	378,405
التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للإلغاء						
1,503,687	163,594	23,244	17,436	174,797	87,095	1,037,521
مخاطر الائتمان القصوى (يتم عرضها بقيمة المعادل الائتماني):						
اعتمادات مستندية						
3,961,759	40,548	-	6,549	228,076	9,217	3,677,369
خطابات ضمان						
732,424	106	-	-	-	-	732,318
قبولت العملاء						
960,122	-	-	-	439,113	265,566	255,443
المشتقات						
مُقتناة لأغراض المتاجرة						
1,186,900	-	-	-	596,305	258,744	331,851
مُقتناة لأغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة						
435,421	-	-	-	-	435,421	-
خيار بيع شركة زميلة						

تتكون مخاطر الائتمان للموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة من القيمة الدفترية لأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، الاستثمارات المعرضة إلى مخاطر الائتمان، القروض والسلف، القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، مستحقات أخرى وودائع مستردة.

احتسب المعادل الائتماني للتعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات وفقاً للأسس المحددة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

31. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بالتذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للدوات المالية نتيجة التقلب في متغيرات السوق كأسعار العملات و أسعار صرف العملات الأجنبية و أسعار الأسهم، تُصنف المجموعة تعرضها لمخاطر السوق إلى عمليات المتاجرة أو العمليات المصرفية.

(أ) مخاطر السوق - عمليات المتاجرة

قام مجلس الإدارة بوضع حدود مقبولة لمستوى المخاطر عند إدارة عمليات المتاجرة. لدى المجموعة حالياً تعرضات ناتجة عن عمليات متاجرة في عقود الصرف الاجنبي و مقايضات أسعار عمولات.

(ب) مخاطر السوق - العمليات المصرفية

تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بمراكز المجموعة في العمليات المصرفية بصورة رئيسية من التعرض لمخاطر أسعار العملات و مخاطر السيولة و مخاطر العملات و مخاطر أسعار الأسهم.

(1) مخاطر أسعار العملات

تنشأ مخاطر أسعار العملات من احتمالية تأثير تقلبات أسعار العملات والتي بدورها قد تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للدوات المالية والالتزامات. وضع مجلس الإدارة حدوداً متعلقة بالفجوة الخاصة لمخاطر أسعار العملات للفترات المحددة، وتراقب المجموعة المراكز وتقوم باستخدام خطط التحوط من المخاطر للتأكد من بقاء المراكز ضمن الحدود المقررة.

يبين الجدول التالي حساسية آثار تقلبات أسعار العملات المحتمل حدوثها والمعقولة مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة وذلك على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة أو حقوق المساهمين. تعتمد التغيرات محتملة الحدوث والمعقولة على التحركات في أسعار العملات خلال آخر خمس سنوات (2018-2014) (2017: 2013-2017). يُظهر التأثير الإيجابي احتمال صافي الزيادة في قائمة الدخل الموحدة وحقوق المساهمين، في حين يُظهر التأثير السلبي احتمال صافي الانخفاض في قائمة الدخل الموحدة وحقوق المساهمين.

تمثل حساسية صافي دخل العملات الخاصة بتأثير التغيرات المفترضة في أسعار العملات الخاصة على صافي دخل العملات الخاصة خلال العام معتمدةً على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المُقتناة لغير أغراض المتاجرة ذات السعر العائم في 31 ديسمبر 2018 و 2017، بما في ذلك تأثيرات أدوات التحوط من المخاطر.

تحتسب آثار التقلبات على حقوق المساهمين بإعادة تقييم الموجودات المتاحة للبيع ذات سعر العمولة الثابتة، بما في ذلك أي تأثير مرتبط بالتحوط من المخاطر، كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: استثمارات متاحة للبيع) والناجئة عن تأثير أي تغيرات مفترضة في أسعار العملات. كما يتم تحليل أثر هذه التقلبات على حقوق المساهمين حسب فترات استحقاق الموجودات أو المقايضات ويتم تحليل ومراقبة جميع التعرضات لمخاطر المحافظ وذلك حسب العملات و يفسح عن الآثار المتعلقة بها بالآلاف الريالات السعودية. لتعرض العرض في الجداول أدناه، فإن مطلوبات الودائع قصيرة الأجل ذات السعر الثابت تم معاملتها كودائع ذات سعر متغير.

سعر العمولة الزيادة (الانخفاض) في نقاط الأساس	2018 آثار التقلبات على حقوق الملكية بالآلاف الريالات السعودية					2018 بالآلاف الريالات السعودية أثر التقلبات على صافي دخل العملات الخاصة
	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	6-12 شهراً	6 أشهر أو أقل	الإجمالي	
سايبور	-216,588/	-176,552/	-2,589/0	-	-395,729/	-62,917/
	+21,790	+270,543			+292,333	+199,434
ليبور	-1,022,103/	-373,467/	-6,238/	-3,218/	-1,405,026/	+8,429/
	+4,088,416	+1,493,872	+24,955	+12,869	+5,620,112	-33,718
يوروبر	-	-	-	-	-	+2,296/-14
	-	-	-	-	-	+167/-1

31. مخاطر السوق - (تتمة)

2017 آثار التقلبات على حقوق الملكية بآلاف الريالات السعودية				2017 بآلاف الريالات السعودية		سعر العمولة الزيادة (الانخفاض) في نقاط الأساس
الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	6-12 شهراً	6 أشهر أو أقل	أثر التقلبات على صافي دخل العمولات الخاصة	
-16,962/		-16,892/			-84,303/	
+44,100	-70 /+181	+43,919	-	-	+219,186	+45/-117
-371,227/	-256,684/	-113,017/			-78,446/	
+419,646	+290,165	+127,755	-1,278/+1,445	-248/+281	+88,678	+69/-78
-	-	-	-	-	+2,404/-59	+164/-4

تقوم المجموعة بإدارة التعرض لتأثير عدة مخاطر متعلقة بالتقلبات في أسعار العمولات الخاصة السائدة في السوق على مركزها المالي و تدفقاتها النقدية. يحدد مجلس الإدارة كذلك المستويات العليا المقبولة لعدم التوافق في تجديد تسعير أسعار العمولات الخاصة والتي يتم مراقبتها من قبل وحدة الخزينة.

تعرض المجموعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة نتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات في قيم الموجودات والمطلوبات والتأثيرات خارج قائمة المركز المالي الموحدة التي تستحق أو سيتم تجديد تسعيرها في فترة محددة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر وذلك بمطابقة تواريخ تجديد تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة مخاطر أسعار العمولات الخاصة.

يشتمل الجدولين أدناه على ملخص لمخاطر أسعار العمولات الخاصة كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017. كما يشتمل على موجودات ومطلوبات المجموعة والمبالغ خارج قائمة المركز المالي مصنفة حسب تاريخ تجديد التسعير أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

2018 بآلاف الريالات السعودية					
الإجمالي	غير مرتبطة بعمولة	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	3-12 شهراً	خلال 3 أشهر
الموجودات					
					نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
736,763	736,763	-	-	-	نقد في الصندوق
					أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
4,135,169	3,158,169	-	-	-	977,000
					أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
796,118	-	-	-	-	796,118
					حسابات جارية
2,121,579	-	-	-	67,589	2,053,990
					إيداعات أسواق المال
					استثمارات
					مقتناة بالقيمة العادلة من خلال الآرباح والخسائر
174,268	174,268	-	-	-	-
					مقتناة بالقيمة العادلة من الأخرى خلال بنود الدخل الشامل
24,463,845	261,381	8,115,407	11,405,053	1,411,887	3,270,117
					القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
584,796	584,796	-	-	-	-
					مقتناة لأغراض المتاجرة
					مقتناة لأغراض التحوط من
242,456	242,456	-	-	-	-
					مخاطر القيمة العادلة
417,991	417,991	-	-	-	-
					خيار بيع شركة زميلة
					قروض وسلف، صافي
40,051,830	-	115,118	440,267	13,156,867	26,339,578
					تجارية وأخرى
5,078,362	-	-	-	-	5,078,362
					جاري مدين
14,282,337	-	772,733	7,347,915	2,417,134	3,744,555
					شخصية
1,012,366	1,012,366	-	-	-	-
					استثمارات في شركات زميلة
718,724	718,724	-	-	-	-
					عقارات أخرى
					موجودات تقنية المعلومات غير الملموسة، صافي
163,513	163,513	-	-	-	-
					ممتلكات ومعدات، صافي
897,678	897,678	-	-	-	-
					موجودات أخرى
192,113	192,113	-	-	-	-
96,069,908	8,560,218	9,003,258	19,193,235	17,053,477	42,259,720
					الإجمالي

31. مخاطر السوق - (تتمة)

2018 بألاف الريالات السعودية					
الإجمالي	غير مرتبطة بعمولة	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهرًا	خلال 3 أشهر
المطلوبات وحقوق المساهمين					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
16,073	16,073	-	-	-	-
حسابات جارية					
12,604,759	-	-	-	5,527,769	7,076,990
ودائع أسواق المال و اتفاقيات إعادة الشراء					
37,037,991	-	-	-	15,341,260	21,696,731
ودائع العملاء					
1,529,185	-	-	-	-	1,529,185
ودائع ادخار					
24,113,708	24,113,708	-	-	-	-
ودائع تحت الطلب					
1,008,985	408,240	-	-	600,745	-
ودائع أخرى					
القيمة العادلة السالبة للمشتقات					
398,495	398,495	-	-	-	-
مُقتناة لأغراض المتاجرة					
مُقتناة لأغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة					
102,209	102,209	-	-	-	-
قروض لأجل					
2,030,371	-	-	-	2,000,000	30,371
سندات دين ثانوية					
2,005,661	-	-	-	2,000,000	5,661
مطلوبات أخرى					
1,783,795	1,783,795	-	-	-	-
إجمالي حقوق المساهمين					
96,069,908	40,261,196	-	-	25,469,774	30,338,938
الإجمالي					
آثار التقلبات في سعر العمولة الخاصة على البنود داخل قائمة المركز المالي					
-	(31,700,978)	9,003,258	19,193,235	(8,416,297)	11,920,782
آثار التقلبات في سعر العمولة الخاصة على البنود خارج قائمة المركز المالي					
-	-	(8,144,511)	(4,107,894)	-	12,252,405
إجمالي فجوة مخاطر أسعار العمولات الخاصة					
-	(31,700,978)	858,747	15,085,341	(8,416,297)	24,173,187
الفجوة التراكمية لآثار التقلبات في أسعار العمولات الخاصة					
-	-	31,700,978	30,842,231	15,756,890	24,173,187

3.1. مخاطر السوق - (تتمة)

2017 بآلاف الريالات السعودية						
الإجمالي	غير مرتبطة بعمولة	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهراً	خلال 3 أشهر	
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي						
725,972	725,972	-	-	-	-	نقد في الصندوق
4,537,466	3,255,466	-	-	-	1,282,000	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
913,181	-	-	-	-	913,181	حسابات جارية
2,599,892	-	-	-	-	2,599,892	إيداعات أسواق المال
21,713,976	717,243	6,862,845	9,624,849	969,361	3,539,678	استثمارات متاحة للبيع
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات						
103,546	103,546	-	-	-	-	مُقتناة لأغراض المتاجرة
مُقتناة لأغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة						
130,203	130,203	-	-	-	-	
435,421	435,421	-	-	-	-	خيار بيع شركة زميلة
قروض وسلف، صافي						
39,615,951	-	95,979	898,605	13,508,342	25,113,025	تجارية وأخرى
3,538,544	-	-	-	-	3,538,544	جاري مدين
16,433,789	-	694,508	10,315,388	2,670,517	2,753,376	شخصية
1,019,961	1,019,961	-	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
718,724	718,724	-	-	-	-	عقارات أخرى
موجودات تقنية المعلومات غير الملموسة، صافي						
129,094	129,094	-	-	-	-	
ممتلكات ومعدات، صافي						
873,816	873,816	-	-	-	-	
موجودات أخرى						
306,683	306,683	-	-	-	-	
93,796,219	8,416,129	7,653,332	20,838,842	17,148,220	39,739,696	الإجمالي
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
9,137	9,137	-	-	-	-	حسابات جارية
7,600,549	-	-	-	2,388,765	5,211,784	ودائع أسواق المال و اتفاقيات إعادة الشراء
ودائع العملاء						
39,308,674	-	-	-	14,921,453	24,387,221	ودائع لأجل
2,174,702	-	-	-	-	2,174,702	ودائع ادخار
24,585,587	24,585,587	-	-	-	-	ودائع تحت الطلب
873,657	336,593	-	-	537,064	-	ودائع أخرى
القيمة العادلة السالبة للمشتقات						
94,036	94,036	-	-	-	-	مُقتناة لأغراض المتاجرة
مُقتناة لأغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة						
22,619	22,619	-	-	-	-	
2,014,823	-	-	-	-	2,014,823	قروض لأجل
2,003,068	-	-	-	2,000,000	3,068	سندات دين ثانوية
830,300	830,300	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
14,279,067	14,279,067	-	-	-	-	إجمالي حقوق المساهمين
93,796,219	40,157,339	-	-	19,847,282	33,791,598	الإجمالي
-	(31,741,210)	7,653,332	20,838,842	(2,699,062)	5,948,098	آثار التقلبات في سعر العمولة الخاصة على البنود داخل قائمة المركز المالي
-	-	(5,379,147)	(4,291,638)	358,000	9,312,785	آثار التقلبات في سعر العمولة الخاصة على البنود خارج قائمة المركز المالي
-	(31,741,210)	2,274,185	16,547,204	(2,341,062)	15,260,883	إجمالي فجوة مخاطر أسعار العمولات الخاصة
-	-	31,741,210	29,467,025	12,919,821	15,260,883	الفجوة التراكمية لآثار التقلبات في أسعار العمولات الخاصة

31. مخاطر السوق - (تتمة)

تمثل الفجوة للمراكز خارج قائمة المركز المالي صافي القيمة الاسمية للأدوات المالية المشتقة التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العملات الخاصة.

(2) مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية بسبب التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. قام مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى التعرض لهذه المخاطر لمراكز العملات. وتتم مراجعة هذه المراكز على أساس يومي كما يستخدم استراتيجيات تحوط من المخاطر للتأكد من مراقبة مراكز العملات ضمن الحدود المقررة.

يبين الجدول أدناه العملات التي تتعرض فيها المجموعة للمخاطر كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017، في الموجودات و المطلوبات والتدفقات النقدية المقدره في العمليات المصرفية. يقوم هذا التحليل في الجدول أدناه بحساب تأثير التغيرات محتملة الحدوث والمعقولة لسعر صرف العملة الأجنبية مقابل الريال السعودي، بناء على تاريخ التحركات في سعر الصرف، مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة على قائمة الدخل الموحدة (بسبب أثر التغير في القيمة العادلة لعملة الموجودات والمطلوبات المالية في العمليات المصرفية). تُقِيم التغيرات محتملة الحدوث والمعقولة على أساس تحركات سعر الصرف الأجنبي خلال الخمس سنوات السابقة (2014 - 2018) (2013 - 2017). يظهر التأثير الإيجابي لصادف الزيادة المتوقعة في الدخل الموحد بينما يظهر التأثير السلبي لصادف الانخفاض في الدخل الموحد.

العملات المعرضة للمخاطر كما في 31 ديسمبر 2018	التغير في سعر الصرف %	التأثير على صافي الدخل بألف الريالات السعودية
دولار أمريكي	+0.28/-0.10	+3,097/-1,100
يورو	+18.00/-12.01	-954/+636
جنيه استرليني	+29.64/-9.75	-268/+91
العملات المعرضة للمخاطر كما في 31 ديسمبر 2017	التغير في سعر الصرف %	التأثير على صافي الدخل بألف الريالات السعودية
دولار أمريكي	+0.31/-0.04	+4,290/-576
يورو	+18.15/-12.08	-359/+239
جنيه استرليني	+29.88/-8.74	-332/+97

(3) مركز العملات

تقوم المجموعة بإدارة التعرض لتأثير التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية السائدة بالسوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى التعرض المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات، سواء كانت في نهاية اليوم أو خلال اليوم، ويتم مراقبتها يوميًا. فيما يلي تحليل بالتعرضات الجوهرية الخاصة بالمجموعة بشأن العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

2018 بألف الريالات السعودية دائن/ (مدين)	2017 بألف الريالات السعودية دائن / (مدين)	
1,120,449	1,404,006	دولار أمريكي
(5,299)	(1,978)	يورو
(936)	(1,112)	جنيه استرليني
201	207	ين ياباني
964	34,072	درهم إماراتي
15,747	11,780	أخرى

31. مخاطر السوق - (تتمة)**(4) مخاطر أسعار الأسهم**

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في مخاطر انخفاض القيم العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات لدى المجموعة نتيجة تغيرات محتملة الحدوث معقولة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل استثمار على حدة.

يوضح الجدول أدناه التأثير على استثمارات المجموعة في الأسهم و الصناديق الاستثمارية من التغيرات في مؤشرات الأسواق ذات الصلة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، و يوضح أيضًا ذلك التأثير على صافي الربح وحقوق المساهمين للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وحقوق المساهمين للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017. تفقد التغيرات المحتمل حدوثها والمعقولة في مؤشرات الأسواق ذات الصلة على أساس التغيرات في تلك المؤشرات للخمس سنوات السابقة (2014 - 2018) (2017: 2013 - 2017). يُظهر التأثير الإيجابي الزيادة المحتملة في حقوق المساهمين الموحدة في حين يُظهر التأثير السلبي النقص المحتمل في حقوق المساهمين الموحدة.

2017		2018		مؤشر السوق	التغير في سعر السهم %
التأثير على حقوق المساهمين بألاف الريالات السعودية	التغير في سعر السهم %	التأثير على حقوق المساهمين بألاف الريالات السعودية	التأثير على صافي الربح بألاف الريالات السعودية		
+442,845/-126,796	+66.59%/-19.07%	+116,281/-86,465	+44,109/-32,799	تداول	+41.82%/-31.10%
+232/-232	+5.00%/-5.00%	+232/-232	-/-	غير مدرجة	+5.00%/-5.00%

32. مخاطر السيولة

تُمثل مخاطر السيولة تلك المخاطر التي ستواجهها المجموعة في صعوبة تلبية المتطلبات الخاصة بتمويل المطلوبات المالية والتي يتم تسويتها إما نقدًا أو على شكل موجودات مالية أخرى خاصة بها. تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى الائتمان مما يؤدي إلى شح مفاجئ وفوري في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد التأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كافي للتقديرة وشبه التقديرة والأوراق المالية القابلة للبيع كجزء من موجوداتها عالية السيولة. تقوم الإدارة بمراقبة مدى استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة مناسبة. تتم مراقبة مستوى السيولة يوميًا ويتم عمل اختبارات جهد السيولة بصفة مستمرة تحت سيناريوهات مختلفة والتي تغطي كلاً من الحالات العادية والحادة لأحوال السوق. جميع سياسات وإجراءات السيولة تتم مراجعتها والموافقة عليها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. يتم إصدار تقرير ملخص متضمنًا جميع الحالات الاستثنائية والحلول المُتخذة وتقديمه بصفة دورية إلى لجنة الموجودات و المطلوبات. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم مراقبة كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي استقرار التمويل للمجموعة بشكل منتظم ليتوافق مع إرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي. كما تقوم المجموعة كذلك بإجراء اختبارات الجهد بشكل منتظم وبحسب عدة حالات لتغطية أوضاع التحمل للسوق في الأحوال العادية والحادة.

وطبقًا لنظام مراقبة البنوك والتنظمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، تحتفظ المجموعة لدى مؤسسة النقد بوديعة نظامية تساوي 7% (2017: 7%) من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% (2017: 4%) من ودائع الإحذار والودائع لأجل. إضافة إلى الوديعة النظامية، تحتفظ المجموعة باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات الودائع في شكل نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، أو سندات التنمية الحكومية السعودية، أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يومًا. كما يمكن للمجموعة توفير مبالغ إضافية من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل سندات التنمية الحكومية السعودية بحد أعلى ما نسبته 98% من القيمة الاسمية المقومة للريال السعودي لهذه السندات.

(أ) ملخص الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات

يشتمل الجدولين أدناه على ملخص الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. لا تُعتبر المبالغ المُفصح عنها للمشتقات والتعهدات والالتزامات المحتملة مؤشراً ذو دلالة لالتزامات الدفعات المستقبلية.

32. مخاطر السيولة - (تتمة)

2018 بالآلاف الريالات السعودية					
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد/ عند الطلب	أكثر من 5 سنوات	1-5 سنوات	12-3 شهرًا	خلال 3 أشهر
الموجودات					
					نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
736,763	736,763	-	-	-	نقد في الصندوق
4,135,169	3,158,169	-	-	-	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
					أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
796,118	796,118	-	-	-	حسابات جارية
2,121,579	-	-	-	67,589	إيداعات أسواق المال
					استثمارات
174,268	174,268	-	-	-	مُقتناة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
24,463,845	261,381	8,664,596	14,070,094	1,036,468	مُقتناة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
					القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
584,796	-	-	-	584,796	مُقتناة لأغراض المتاجرة
					مُقتناة لأغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة
242,456	-	-	-	242,456	-
417,991	-	417,991	-	-	خيار بيع شركة زميلة
					قروض وسلف، صافي
40,051,830	-	1,804,750	4,298,864	14,300,442	19,647,774
					تجارية وأخرى
5,078,362	-	-	-	-	5,078,362
					جاري مدين
14,282,337	-	772,733	7,347,915	2,417,134	3,744,555
					شخصية
1,012,366	1,012,366	-	-	-	-
					استثمارات في شركات زميلة
718,724	718,724	-	-	-	-
					عقارات أخرى
					موجودات تقنية المعلومات غير الملموسة، صافي
163,513	163,513	-	-	-	-
					ممتلكات ومعدات، صافي
897,678	897,678	-	-	-	-
					موجودات أخرى
192,113	-	-	-	192,113	-
96,069,908	7,918,980	11,660,070	25,716,873	18,840,998	31,932,987
الإجمالي					
المطلوبات وحقوق المساهمين					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
					حسابات جارية
16,073	16,073	-	-	-	-
					ودائع أسواق المال و اتفاقيات إعادة الشراء
12,604,759	-	-	-	5,527,769	7,076,990
					ودائع العملاء
37,037,991	-	-	2,782,465	12,789,360	21,466,166
					ودائع لأجل
1,529,185	1,529,185	-	-	-	-
					ودائع ادخار
24,113,708	24,113,708	-	-	-	-
					ودائع تحت الطلب
1,008,985	408,240	-	-	600,745	-
					ودائع أخرى
					القيمة العادلة السالبة للمشتقات
398,495	-	-	-	398,495	-
					مُقتناة لأغراض المتاجرة
					مُقتناة لأغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة
102,209	-	-	-	102,209	-
					قروض لأجل
2,030,371	-	-	2,000,000	-	30,371
					سندات دين ثانوية
2,005,661	-	-	-	2,000,000	5,661
					مطلوبات أخرى
1,783,795	-	-	496,288	1,287,507	-
					إجمالي حقوق المساهمين
13,438,676	13,438,676	-	-	-	-
96,069,908	39,505,882	-	5,278,753	22,706,085	28,579,188
الإجمالي					
المشتقات، والتعهدات والالتزامات المحتملة					
44,424,376	-	11,652,406	19,863,039	6,022,140	6,886,791

32. مخاطر السيولة - (تتمة)

2017 بالآلاف الريالات السعودية					
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد/ عند الطلب	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهراً	خلال 3 أشهر
الموجودات					
					نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
725,972	725,972	-	-	-	نقد في الصندوق
4,537,466	3,255,466	-	-	-	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
					أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
913,181	913,181	-	-	-	حسابات جارية
2,599,892	-	-	-	-	إيداعات أسواق المال
21,713,976	717,243	7,128,085	12,787,002	913,956	167,690
					استثمارات متاحة للبيع
103,546	-	-	-	103,546	-
					القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
					مقتناة لأغراض المتاجرة
130,203	-	-	-	130,203	-
					مقتناة لأغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة
435,421	-	435,421	-	-	-
					خيار بيع شركة زميلة
					قروض وسلف، صافي تجارية وأخرى
39,615,951	-	2,902,106	6,075,319	13,908,635	16,729,891
3,538,544	-	-	-	-	3,538,544
					جاري مدين
16,433,789	-	694,508	10,441,602	2,670,517	2,627,162
					شخصية
1,019,961	1,019,961	-	-	-	-
					استثمارات في شركات زميلة
718,724	718,724	-	-	-	-
					عقارات أخرى
129,094	129,094	-	-	-	-
					موجودات تقنية المعلومات غير الملموسة، صافي
873,816	873,816	-	-	-	-
					ممتلكات ومعدات، صافي
306,683	-	-	-	306,683	-
					موجودات أخرى
93,796,219	8,353,457	11,160,120	29,303,923	18,033,540	26,945,179
المطلوبات وحقوق المساهمين					
					أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
9,137	9,137	-	-	-	-
					حسابات جارية
7,600,549	-	-	-	2,388,765	5,211,784
					ودائع أسواق المال و اتفاقيات إعادة الشراء
					ودائع العملاء
39,308,674	-	-	-	15,153,706	24,154,968
2,174,702	2,174,702	-	-	-	-
					ودائع ادخار
24,585,587	24,585,587	-	-	-	-
					ودائع تحت الطلب
873,657	336,593	-	-	537,064	-
					ودائع أخرى
					القيمة العادلة السالبة للمشتقات
94,036	-	-	-	94,036	-
					مقتناة لأغراض المتاجرة
					مقتناة لأغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة
22,619	-	-	-	22,619	-
					قروض لأجل
2,014,823	-	-	2,000,000	-	14,823
2,003,068	-	-	2,000,000	-	3,068
					سندات دين ثانوية
830,300	-	-	-	830,300	-
					مطلوبات أخرى
14,279,067	14,279,067	-	-	-	-
					إجمالي حقوق المساهمين
93,796,219	41,385,086	-	4,000,000	19,026,490	29,384,643
المشتقات، والتعهدات والالتزامات المحتملة					
38,840,941	-	6,242,558	16,953,591	9,901,507	5,743,285

32. مخاطر السيولة - (تتمة)

تتضمن الموجودات المتاحة لمقابلة جميع المطلوبات ولتغطية تعهدات القروض القائمة كلاً من النقد، و أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، وبنود في طور التحصيل، وقروض وسلف ممنوحة لبنوك وعملاء. تقوم المجموعة بمراقبة تواريخ الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من التوفر الكافي للسيولة. إن فترات الاستحقاق المتراكمة للتعهدات والالتزامات المحتملة مبينة في الإيضاح 19 (ج-1).

(ب) تحليل المطلوبات المالية بحسب فترات الاستحقاق غير المخصصة

يلخص الجدول أدناه الاستحقاقات المقدرة للمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 بناءً على التزامات إعادة الدفع التعاقدية المستقبلية غير المخصصة. بالرغم من أن الجدولين أدناه يحتويان على دفعات العمولات الخاصة المقدرة، فإن مبالغ البنود في الجدولين أدناه لا تتطابق مع نفس مبالغ البنود في قائمة المركز المالي الموحدة. تم تحديد استحقاقات المطلوبات الغير مخصصة بناءً على الفترة المتبقية في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية، ولا تؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات المتوقعة الفعلية. تتوقع المجموعة أن لا يقوم العديد من العملاء بطلب إعادة الدفع في تاريخ مبكر، وبذلك لن تكون مُلزَمة بالدفع وبالتالي لا يعكس الجدولين أدناه تأثير التحفقات النقدية المتوقعة حسبما تُظهر الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع لدى المجموعة.

فيما يلي ملخص لاستحقاقات المطلوبات المالية غير المخصصة:

2018 بالآلاف الريالات السعودية					
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد/ عند الطلب	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهراً	خلال 3 أشهر
					أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
16,073	16,073	-	-	-	حسابات جارية
12,703,418	-	-	-	5,602,623	7,100,795
					ودائع أسواق المال و اتفاقيات إعادة الشراء
37,498,170	-	-	2,982,107	12,972,887	21,543,176
					ودائع العملاء
1,529,185	1,529,185	-	-	-	-
					ودائع لأجل
24,113,708	24,113,708	-	-	-	-
					ودائع ادخار
1,008,985	408,240	-	-	600,745	-
					ودائع تحت الطلب
					ودائع أخرى
					القيمة العادلة السالبة للمشتقات
398,495	-	-	-	398,495	-
					مفتتاة لأغراض المتاجرة
					مفتتاة لأغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة
102,209	-	-	-	102,209	-
					قروض لأجل
2,160,571	-	-	2,055,800	55,800	48,971
					سندات دين ثانوية
2,005,661	-	-	-	2,000,000	5,661
81,536,475	26,067,206	-	5,037,907	21,732,759	28,698,603
					الإجمالي
3,360,456	-	413,257	2,213,078	543,121	191,000
					المشتقات
84,896,931	26,067,206	413,257	7,250,985	22,275,880	28,889,603
					الإجمالي

32. مخاطر السيولة - (تنمة)

2017 بالآلاف الريالات السعودية					
الإجمالي	بحون تاريخ استحقاق محدد/ عند الطلب	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهراً	خلال 3 أشهر
					أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
9,137	9,137	-	-	-	حسابات جارية
7,625,745	-	-	-	2,405,068	ودائع أسواق المال و اتفاقيات إعادة الشراء
39,516,660	-	-	-	15,303,267	ودائع العملاء
2,174,702	2,174,702	-	-	-	ودائع لئجل
24,585,587	24,585,587	-	-	-	ودائع تحت الطلب
873,657	336,593	-	-	537,064	ودائع أخرى
94,036	-	-	-	94,036	القيمة العادلة السالبة للمشتقات
22,619	-	-	-	22,619	مقتناة لأغراض المتاجرة
2,124,373	-	-	2,046,950	46,950	مقتناة لأغراض التحوط من مخاطر القيمة العادلة
2,261,068	-	-	2,186,000	54,000	فروض لئجل
79,287,584	27,106,019	-	4,232,950	18,463,004	سندات دين ثانوية
1,531,503	-	141,978	998,144	285,975	الإجمالي
80,819,087	27,106,019	141,978	5,231,094	18,748,979	المشتقات
					الإجمالي
					29,485,611
					105,406
					29,591,017

33. إدارة المخاطر المالية والائتمان

إن مجلس إدارة المجموعة مسؤول عن تأسيس عمليات حوكمة الشركات والموافقة على الإقبال على المخاطر وإطار إدارة المخاطر ذي الصلة. كما أنه مسؤول عن الموافقة على السياسات وتنفيذها لضمان التوافق مع إرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي ، ومعايير المحاسبة والإبلاغ (أخرها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 فيما يتعلق بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة) وأفضل الممارسات الصناعية بما في ذلك إرشادات بازل. وافق مجلس الإدارة على سياسة دليل إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة باعتبارها دليلاً شاملاً لسياسة المخاطر التي بموجبها تمتلك المجموعة مجموعة من السياسات بما في ذلك سياسة إطار مخاطر المخاطر ودليل سياسة الائتمان ودليل سياسة الخزنة وسياسة اختبار الإجهاد وسياسة خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلي، وسياسة المخاطر، وسياسات مخاطر الاحتياطي، وسياسات أمن المعلومات، وغيرها.

كما وافق مجلس الإدارة على سياسة إطار عمل المجموعة الشاملة للتقارير المالية الدولية رقم 9 لعام 2018 ، والتي تتناول سياسة المقاربة والتسعير الخاصة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، والتي يتم استكمالها بسياسات مستوى الإدارة الإضافية بما في ذلك سياسة إطار إدارة البيانات والتحكم في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 9 إطار الحوكمة جنباً إلى جنب مع إجراءات المحاسبة والتشفيل ذات الصلة.

يتم دعم مجلس الإدارة من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وهي لجنة فرعية تابعة لمجلس الإدارة ، مسؤولة عن التوصية بسياسات لموافقة المجلس ولرصد المخاطر داخل المجموعة. على مستوى الإدارة ، تشغل المجموعة لجاناً مختلفة بما في ذلك لجنة إدارة المخاطر المؤسسية، ولجنة الائتمان، ولجنة المسؤولية عن الموجودات والمطلوبات، والتي تكون مسؤولة عن مختلف مجالات إدارة المخاطر. كما تعمل اللجنة المعنية بخسائر الائتمان المتوقعة على مستوى الإدارة والمرتبطة بسياسة الحوكمة وإطار السياسات للمجموعة فيما يتعلق بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والتي تعتبر مسؤولة عن جميع جوانب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة.

وتشمل اللجان الأخرى على مستوى الإدارة لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة اختبار الإجهاد ولجنة مكافحة الاحتياطي المالي ولجنة إدارة استمرارية الأعمال ولجنة توجيه أمن المعلومات ولجنة الموافقة على الحلول المنظمة.

على المستوى الإداري، لدى المجموعة مجموعة إدارة المخاطر برئاسة رئيس إدارة المخاطر الذي يساعده مساعدون مدراء، عامون مسؤولون عن إدارة المخاطر ومراجعة مخاطر الائتمان وإدارة الائتمان والتحصيل.

33. إدارة المخاطر المالية والائتمان - (تتمة)

مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها و تتمثل تلك مخاطر في عدم مقدرة طرفي ما على الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية محددة، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الأخرى لخسارة مالية. ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان بشكل أساسي عن المخاطر المتعلقة بالائتمان الموجود في محفظة القروض والسلف والاستثمارات الأخرى.

توجد أيضًا مخاطر ائتمان في الأذونات المالية خارج قائمة المركز المالي الموحدة مثل الالتزامات لمنح الائتمان. تُقيم المجموعة احتمالات التعثر للعملاء باستخدام نظام تصنيف مخاطر داخلي، كما تستخدم المجموعة أيضًا نظام تصنيف مخاطر خارجي معد من قبل وكالات تصنيف رئيسية ما أمكن ذلك. تتمثل مخاطر الائتمان لدى المجموعة فيما يتعلق بالمشتقات في التكلفة المتوقعة لاستبدال عقود المشتقات في حالة إخفاق الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتهم والتحكم بمستوى مخاطر الائتمان المقبولة، كما تقوم المجموعة بتقييم الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب المُتبعة في أنشطة الإقراض للعملاء.

يظهر التركيز في مخاطر الائتمان عند مزاوله عدد من الأطراف الأخرى لنشاطات مماثلة أو ممارسة أعمالهم في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لهم نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر في مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. تُظهر التراكبات في مخاطر الائتمان مدى حساسية أداء المجموعة مقابل أي تطورات تؤثر على قطاع أو منطقة جغرافية معينة.

إدارة المخاطر المالية والائتمان

لدى المجموعة إطار شامل تم اعتماده من مجلس الإدارة بغرض إدارة مخاطر الائتمان والتي تتضمن مراجعة مستقلة لوظيفة الائتمان ومراقبة عملية مخاطر الائتمان. تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر الائتمان عن طريق رقابة التعرض لمخاطر الائتمان والحد من المعاملات مع أطراف محددة وتقييم الملاءة المالية لهذه الأطراف باستمرار. تم تصميم سياسات إدارة مخاطر الائتمان لتتمكن المجموعة من تحديد ووضع حدود المخاطر الملائمة ومراقبة المخاطر والالتزام بالحدود الموضوعية. ويتم رقابة التعرض الفعلي للمخاطر مقابل الحدود الموضوعية بشكل منتظم. كما تقوم المجموعة أحيانًا بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنوع محفظة الإقراض لتفادي التركيز في المخاطر الخاصة بأفراد معينين أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة أو القطاعات الاقتصادية. يتم الإفصاح عن تراكبات القطاعات الاقتصادية ضمن إيضاح 7.

تستخدم المجموعة نظام تصنيف للائتمان والذي يستخدم كأداة للمساعدة في إدارة جودة مخاطر الائتمان ضمن محفظة القروض. هذا التصنيف يتضمن درجات تفصل بين المحافظ العاملة ومنخفضة القيمة وتعمل على توجيه مخصصات لهذه المحافظ ومخصصات أخرى محددة. تحدد المجموعة تصنيف كل عميل على حده بناءً على عوامل مالية ومعايير تقييم تجارية موضوعية وشخصية تغطي كلاً من خدمة القرض، الربحية، السيولة، هيكل رأس المال، القطاع التجاري، جودة الإدارة، وملاءة الشركة. تقوم المجموعة بعمل تصنيف جودة على جميع المقترضين والذي يُراجع ويوثق من قبل وحدة إدارة مخاطر مستقلة لهذا الغرض. لمزيد من المعلومات حول الجودة الائتمانية للقروض والسلف، انظر إيضاح 7.

كما تقوم المجموعة، خلال دورة عملها الائتماني الاعتيادية أيضًا بأخذ ضمانات لتأمين تخفيض مخاطر الائتمان. تتضمن هذه الضمانات بشكل أساسي ودائع لنجل، ودائع تحت الطلب وودائع نقدية أخرى، ضمانات مالية وتعاقدية، أسهم محلية وأجنبية، عقارات وموجودات ثابتة أخرى. يتم الاحتفاظ بهذه الضمانات مقابل قروض تجارية وقروض مماثلة للقروض التجارية ويتم إدارة هذه الضمانات حسب القيمة الصافية القابلة للتحقق. تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات وطلب ضمانات إضافية أخرى وفقاً للعقود المبرمة، و تقوم كذلك بمراقبة القيمة السوقية للضمان عن كثب خلال مراجعة كفاية مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة. كما تقوم المجموعة بطلب ضمانات إضافية من الأطراف الأخرى حال ما يتم ملاحظة مؤشر على انخفاض في القيمة. المعلومات حول الضمانات المحتفظ بها موجودة في إيضاح 7 بالإضافة إلى هذا الإيضاح.

33. إدارة المخاطر المالية والائتمان - (تتمة)

تتمثل سندات الدين المدرجة في محفظة الاستثمارات بشكل أساسي في ديون مؤسسات وبنوك، ومؤسسات مالية و سندات سيادية، يبين الإيضاح 6 تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى و التعرض لمخاطر الائتمان.

يبين الإيضاح رقم 5 الجودة الائتمانية للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات في الإيضاحين 11 و 29.

المعلومات بخصوص مخاطر الائتمان المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة مُبينة في الإيضاحين 19.

المعلومات بخصوص التعرض لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال مُبينة في الإيضاح 29.

المعلومات بخصوص التركيز الجغرافي للمجموعة والتعرض لمخاطر المرحلة 3 مُبينة في الإيضاح 30.

المعلومات بخصوص مدى التعرض لمخاطر الائتمان و أوزان مخاطرها النسبية مُبينة في الإيضاح 36.

التحليل الائتماني للاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تتكون استثمارات المجموعة المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر من استثمارات صناديق الاستثمار وسندات أخرى التي لم يتم إدراجها وتقييمها.

درجات مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بتخصيص التعرض للمخاطر الائتمانية استناداً إلى مجموعة متنوعة من البيانات التي يتم تحديدها للتنبؤ بمخاطر التعثر في السداد وتطبيق حكم ائتماني مجزّب. ويتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل حسب طبيعة القرض ونوع المقترض.

يتم تحديد ومعايرة درجات مخاطر الائتمان بزيادة مخاطر التعثر في السداد بشكل كبير مع تدهور مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، يكون الفرق في مخاطر التعثر في السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجتي مخاطر الائتمان 2 و 3.

يتم تخصيص كل تعرض للقروض غير الشخصية لدرجة مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي بناء على المعلومات المتاحة عن المقترض. وتخضع التعرضات للخطر للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض للخطر إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة، ويشمل رصد القرض استخدام البيانات التالية.

33. إدارة المخاطر المالية والائتمان - (تتمة)

التعرض للمخاطر للقروض غير الشخصية	التعرض للمخاطر للقروض الشخصية	جميع مستويات التعرض للمخاطر
<ul style="list-style-type: none"> المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء المراجعة الدورية لملفات العملاء - على سبيل المثال، البيانات المالية التي تم مراجعتها وحسابات الإدارة والميزانيات والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، ونسب الرفع المالي، وتغطية خدمة الديون، والالتزام بالعهود، وإدارة الجودة، وتغييرات الإدارة العليا. بيانات من وكالات الائتمان والمقالات الصحفية والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية. أسعار مقايضة السندات والائتمان المسجلة للمقترض حيثما توفرت. التغييرات المهمة الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتقنية للمقترض أو في أنشطته التجارية. 	<ul style="list-style-type: none"> البيانات المحصول عليها داخليًا وسلوك العميل - على سبيل المثال، الاستفادة من تسهيلات بطاقة الائتمان. البيانات الخارجية من الوكالات الائتمانية بما في ذلك درجات الائتمان لمجال معين. مقاييس القدرة على تحمل التكاليف 	<ul style="list-style-type: none"> سجل الدفع - يشمل الحالة المتأخرة بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات حول نسب الدفع. استخدام الحد الائتماني الممنوح. طلبات ومنح مهلة. التغييرات الحالية والمتوقعة في ظروف الأعمال المالية والاقتصادية

إنشاء مصطلح هيكل احتمال التعثر

درجات المخاطر الائتمانية هي مدخلات أولية في تحديد مصطلح هيكل احتمال التعثر للتعرض. وتقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر عن تعرضه لمخاطر الائتمان التي يتم تحليلها حسب نوع المنتج والمقترض بالإضافة إلى تصنيف مخاطر الائتمان. بالنسبة لبعض المحافظ، ويتم أيضًا استخدام المعلومات المأخوذة من وكالات مرجع الائتمان الخارجية.

توظف المجموعة نماذج لتحليل البيانات التي يتم جمعها ويستخرج تقديرات عن الفترة المتبقية من فترة التعثر المحتمل للتعرض وكيفية توقع تغيرها كنتيجة لمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغييرات في معدلات التعثر والعوامل الاقتصادية الكلية. بالنسبة لمعظم القروض، تشمل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية نمو إجمالي الناتج المحلي وأسعار النفط.

بناءً على الأخذ بالاعتبار مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والمتوقعة الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة نظرة أساسية للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالإضافة إلى نطاق تمثيلي من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى. ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراته الخاصة بالتعثر المحتمل.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل ملحوظ

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر تعثر السداد على أداة مالية قد ازدادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، يرب البنك معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد. ويشمل ذلك كل من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، استناداً إلى خبرة المجموعة السابقة وتقييماته الائتمانية، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تختلف معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير باختلاف المحفظة وتشمل العوامل الكمية والنوعية، بما في ذلك الدعم حسب التعثر. أحد المؤشرات الكمية الرئيسية المستخدمة من قبل البنك هو خفض التصنيف النسبية للتصنيف الداخلي للمقترض وبالتالي التغيير في التعثر المحتمل.

33. إدارة المخاطر المالية والائتمان - (تتمة)

باستخدام الحكم الائتماني والتجارب التاريخية ذات الصلة إن أمكن ذلك، قد يقرر البنك أن القرض خضع لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بناءً على مؤشرات نوعية خاصة يعتبرها مؤشراً على ذلك، وقد لا ينعكس ذلك بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وتتضمن المؤشرات النوعية درجات محددة عالية المخاطر، والتخلف عن السداد.

تأخذ المجموعة بعين الاعتبار كمساند أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان التي تظهر في موعد لا يتجاوز تاريخ استحقاق أصل لأكثر من 30 يوم. ويتم تحديد الأيام ما بعد الاستحقاق من خلال احتساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام سداد كامل له. ويتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

تقوم المجموعة بمراقبة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان من خلال المراجعات الدورية للتأكد مما يلي:

- أن تكون المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثر،
- ألا تتماشى المعايير مع النقطة الزمنية عندما يصبح الأصل متأخر السداد 30 يومًا، و
- لا يوجد قلب غير مبرر في مخصص خسائر الائتمان الناتج عن التحول بين التعثر المحتمل لمدة 12 شهرًا (المرحلة 1) والتعثر المحتمل مدى الحياة (المرحلة 2 أو 3).

تستخدم المجموعة ثلاثة مكونات رئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، وهي احتمالية التعثر، والخسارة في حالة التعثر، والتعرضات المتعثرة. استفادت المجموعة من الممارسات التنظيمية الحالية لتطوير منهجية محذات النماذج ويتم تعديلها عند الضرورة للامتثال لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

يتم تصنيف الموجودات المالية التي تعكس زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان في المرحلة 2 وتقوم المجموعة بإثبات مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر، مما يعكس فترة انتظار على مدى العمر الزمني والتي تمثل احتمالية التعثر عن السداد على مدى العمر المتبقي للأصل المالي. تكون مخصصات المرحلة 2 أعلى من المرحلة 1، مما يعكس تأثير أفق زمني أطول بالمقارنة مع أفق 12- شهر يستخدم في مخصص المرحلة 1.

تعريف التعثر

يتم اعتبار تعثر الأصل المالي من قبل البنك عندما:

- من غير المتوقع أن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل، دون الرجوع من قبل البنك إلى إجراءات مثل تحقيق الضمان (إن وجدت)، أو
- أو أن يتجاوز المقترض أكثر من 90 يومًا.

يعتبر السحب على المكشوف مستحق السداد بمجرد أن ينتهك العميل حدًا محددًا أو تم إخطاره بحدود أصغر من المبلغ الحالي القائم.

تقوم المجموعة بدراسة المؤشرات التالية عند تقييم ما إذا كان المقترض في حالة تعثر في السداد:

- النوعية، مثل انتهاكات الاتفاقية،
- الكمية، حالة التأخر عن السداد، عدم سداد التزام آخر من نفس المقترض، و
- بناءً على البيانات الداخلية ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

33. إدارة المخاطر المالية والائتمان - (تتمة)

قد تتغير المدخلات في تقييم ما إذا كانت أحد الأدوات المالية في حالة تعثر بالسداد وأهميتها مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 مصطلح "التعثر"، ولكنه يتطلب من كل كيان القيام بذلك. وفي هذا الصدد، تضمن المجموعة أن تتوافق مع تعريف مؤسسة النقد العربي السعودي عن التأخر، كما أنها تتبع تعريف مشترك للتقارير الانتزيمية والمالية.

تقوم المجموعة بتحديد مخصص الخسارة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة مدى العمر، مما يعكس صافي القيمة 100% والتدفقات النقدية القابلة للاسترداد على الموجودات، بالنسبة للأصول المالية التي انخفضت ائتمانيًا وتصنف لاحقًا في المرحلة الثالثة.

الموجودات المالية المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدة أسباب، بما في ذلك تغيير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعمل، وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور ائتماني حالي أو محتمل في ائتمان العميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل الشروط من أجله ويتم تسجيل القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقًا لسياسات المجموعة.

يجوز للمجموعة إعادة التفاوض على القروض للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية (يشار إليها بإعطاء مهلة) لزيادة فرص التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم منح مهلة القرض على أساس انتقائي إذا:

- إذا كان هناك خطر كبير للتعثر في السداد، أو
 - إذا كان هناك دليل على أن المدين بذل كل الجهود المعقولة للسداد بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ومن المتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.
- يمكن أن تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت العمولة و / أو المدفوعات الأساسية وتعديل شروط تعهدات القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة إعطاء المهلة.

يعكس تقدير التعثر المحتمل بالنسبة للموجودات المالية المعدلة ما إذا كان التعديل قد أدى إلى تحسين أو استعادة قدرة المجموعة على تحصيل العمولة والإدارة وخبرة المجموعة السابقة في إجراءات إعطاء المهلة المماثلة. يقوم البنك كجزء من هذه العملية بتقييم أداء السداد للمقرض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة وينظر في مختلف المؤشرات السلوكية.

تعد المهلة بشكل عام مؤشراً نوعياً على حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ويحتاج العميل لإثبات سلوك السداد الجيد باستمرار خلال فترة من الزمن قبل أن يعتبر التعثر المحتمل قد تناقص بحيث يعود تعويض الخسارة ليتم قياسه بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً.

دمج معلومات تطلعية

بناءً على الأخذ بالاعتبار مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والمتوقعة الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة نظرة أساسية للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالإضافة إلى نطاق تمثيلي من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى. وتنطوي هذه العملية على وضع سيناريوهين اقتصاديين إضافيين أو أكثر والنظر في الاحتمالات النسبية لكل نتيجة. تتضمن المعلومات الخارجية البيانات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الهيئات الحكومية ومؤسسات النقد ومتخصصون بالتوقعات مختارين من القطاع الخاص.

تمثل الحالة الأساسية نتيجة واحدة على الأرجح وتتوافق مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي والميزانية. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تماؤلاً وأكثر تشاؤماً. ويقوم البنك بشكل دوري بإجراء اختبارات تحمل الأزمات الاقتصادية للخدمات الكبرى لمعايرة تحديده لهذه السيناريوهات النموذجية الأخرى.

33. إدارة المخاطر المالية والائتمان - (تتمة)

تحدد المجموعة الدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأذونات المالية باستخدام تحليل البيانات التاريخية. وقد قام البنك بتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان الأخرى.

تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات تعثر السداد والخسائر على محافظ مختلفة للموجودات المالية بناءً على تحليل البيانات التاريخية من 2013 إلى 2018. خلال العام 2018 م، لم تقع أي تغييرات في الافتراضات الأساسية المحددة والمتغيرات الاقتصادية. إضافةً لذلك، لقد تم إجراء تحليل حساسية لتأثير الاقتصاد الكلي متضمناً إجمالي الناتج المحلي، وأسعار النفط من أجل تقييم التغيير المحتمل في خسائر الائتمان المتوقعة. سيناريو الحساسية الأكثر تفاقلاً من شأنه أن يقلل من خسائر الائتمان المتوقعة بمقدار 4 نقاط أساسية، في حين أن السيناريو الأكثر تشاؤماً سيزيد من خسائر الائتمان المتوقعة بمقدار 5 نقاط أساسية.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة هي الهيكل الزمني للمتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر،
- الخسارة الناجمة عن التعثر، و
- التعرض للخطر في حالة التعثر.

وُستخرج هذه العوامل عمومًا من النماذج المعدّة داخليًا والمعايير الخارجية. ويتم تعديلها لتعكس معلومات تطلعية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الداخلية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات للخطر. وتعتمد هذه النماذج على البيانات المجمعة داخلياً والتي تشمل على عوامل كمية ونوعية. إذا قام الطرف المقابل أو التعرض للخطر بالتنقل بين فئات التسعير، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى تغيير في تقديرات احتمالية التعثر المرتبطة به ويتم تقدير تكاليف الاحتمالات التعثر بالنظر في الاستحقاقات التعاقدية للتمويل وعمولات السداد المحتملة.

الخسائر الناجمة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة إذا كان هنالك تعثر. وتقوم المجموعة بتقدير عوامل الخسائر الناجمة عن التعثر بناءً على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات ضد الأطراف المتعثرين بالإضافة إلى معايير خارجية. تقوم نماذج الخسائر الناجمة عن التعثر باعتبار الهيكل والضمان وأهمية المطالبة وأعمال الطرف المقابل والمبلغ الصافي لاسترداد أي ضمانات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي.

يمثل التعرض للخطر في حالة التعثر التعرض المتوقع لخطر عدم السداد. وتستخرج المجموعة التعرض للخطر في حالة التعثر من التعرض الحالي للخطر للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن إجمالي التمويل للمتعثرين للأصل المالي هو إجمالي قيمته الحفترية. بالنسبة للالتزامات الإقراض والضمانات المالية، يشتمل إجمالي التمويل للمتعثرين على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

وفقاً لما تم وصفه أعلاه والتعرض لاستخدام الحد الأقصى لاحتمالية التعثر بمدة 12 شهر للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل كبير، تقيس المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة في ضوء مخاطر التعثر في السداد خلال فترة التعاقد القصوى (بما في ذلك أي خيارات تمديد للمقترض) التي يتعرض فيها البنك لمخاطر الائتمان، حتى لو كان البنك يأخذ بالاعتبار مدة أطول لأغراض إدارة المخاطر. تمتد المدة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق للبنك فيه المطالبة بسداد السلف أو إنهاء التزام أو ضمان قرض.

بالنسبة لعمليات السحب على المكشوف وتسهيلات بطاقات الائتمان التي تشمل كل من القرض وعنصر الالتزام غير المسحوب، تقيس المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة على فترة قد تكون أطول من الحد الأقصى للفترة التعاقدية إذا لم تحد قدرة المجموعة التعاقدية على طلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب تعرض المجموعة لخسائر ائتمانية لفترة الإشعار التعاقدية. لا يوجد لدى هذه التسهيلات مدة ثابتة أو هيكل سداد ويتم إدارتها على أساس تحصيلي. ويمكن المجموعة إلغاؤها بأثر فوري. ولا يتم تطبيق هذا الحق التعاقدية في الإدارة اليومية العادية، بل يتم فقط عندما تصبح المجموعة على علم بوجود زيادة في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل المالي. يتم تقدير هذه الفترة الأطول بالأخذ بعين الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع المجموعة اتخاذها والتي تعمل على التخفيف من خسائر الائتمان المتوقعة. ويمكن أن تشمل تخفيض الحدود الائتمانية، أو إلغاء التسهيل و / أو تحويل الرصيد المستحق إلى قرض بحد سداد ثابتة.

33. إدارة المخاطر المالية والائتمان - (تتمة)

عندما يتم تنفيذ وضع نماذج للعوامل على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية بناءً على خصائص المخاطر المشتركة التي تشمل نوع الأداة، وتصنيف مخاطر الائتمان، والتأجل المستحق، ونوع الضمانات والقطاع الصناعي والموقع الجغرافي للمقرض. كما يتم إجراء مراجعات منتظمة للتأكد من أن إجمالي القروض داخل محفظة معينة يظل متجانس بشكل مناسب.

يتم استخدام معلومات المعايير الخارجية بالنسبة للمحافظ التي يكون للبنك بيانات تاريخية محدودة لها لتكمل البيانات المتاحة داخلياً. وتتمثل المحافظ التي تمثل معلومات المعايير الخارجية كمدخل هام في قياس خسائر الائتمان المتوقعة فيما يلي:

الخسارة الناجمة عن التعثر	احتمالية التعثر	
تقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي للخسارة الناجمة عن التعثر	دراسة وكالة موديز للتعثر	أرصدة لدى البنوك الاستثمارات
تقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي للخسارة الناجمة عن التعثر	دراسة وكالة موديز للتعثر	

يعتبر الهدف من التقييم هو لتحديد ما إذا كانت الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت لإجمالي القروض من خلال مقارنة مدى احتمالية التعثر على مدى الحياة بتاريخ الإبلاغ بها مع احتمالية التعثر المتبقية لهذه النقطة الزمنية التي تم تقديرها عند وقت الاعتراف المبدئي لإجمالي القروض، (يتم تعديله عند التغيير في حالة توقعات السداد المبكر).

34. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تُعرف القيمة العادلة بأنها السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو السعر المدفوع لتحويل التزام في عملية اعتيادية بين متعاملين في السوق بتاريخ التقييم. يُبنى قياس القيمة العادلة على افتراض أن بيع أصل أو تحويل التزام يتم تنفيذه إما في السوق الأساسي للأصل أو للالتزام، أو في أكثر سوق أفضلية للأصل أو للالتزام، وذلك في حالة غياب السوق الأساسي. تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي عند احتساب وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية كما هو مبين في إيضاح 2 - (د).

الجدول التالي يوضح تحليل للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بقيمتها العادلة كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 حسب مستويات التسلسل الهرمي.

2018 بالآلاف الريالات السعودية			
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:			
مشتقات الأدوات المالية من خلال القيمة العادلة للأرباح والخسائر			
-	827,252	417,991	1,245,243
الاستثمارات من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى			
16,824,303	7,166,960	472,582	24,463,845
الاستثمارات من خلال الأرباح والخسائر			
131,625	-	42,643	174,268
16,955,928	7,994,212	933,216	25,883,356
الإجمالي			
مطلوبات مالية مسجلة بالقيمة العادلة:			
مشتقات الأدوات المالية من خلال الأرباح والخسائر			
-	500,704	-	500,704
-	500,704	-	500,704
الإجمالي			

34. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - (تتمة)

2017 بالآلاف الريالات السعودية			
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:			
669,170	435,421	233,749	-
مشتقات الأدوات المالية			
21,713,976	513,266	7,379,684	13,821,026
استثمارات مالية المتاحة للبيع			
22,383,146	948,687	7,613,433	13,821,026
الإجمالي			
مطلوبات مالية مسجلة بالقيمة العادلة:			
116,655	-	116,655	-
مشتقات الأدوات المالية			
116,655	-	116,655	-
الإجمالي			

يمكن أن تختلف القيمة الناتجة عن نماذج التسعير عن سعر العملية الأصلية للأداة المالية. يُعرف الفرق بين سعر العملية و نماذج التسعير بـ (أرباح وخسائر اليوم الأول). يتم الاعتراف بها إما عن طريق إطفائها خلال مدة العملية والتي تُؤجل حتى يكون بالاستطاعة تحديد القيمة العادلة باستخدام معلومات سوقية يمكن ملاحظتها، أو يتم الاعتراف بها من خلال الاستبعاد. إن التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة يُعترف بها مباشرة في قائمة الدخل الموحدة دون عكس أرباح و خسائر اليوم الأول المؤجلة.

يبلغ إجمالي التغيرات في القيمة العادلة والمُدرج قيمتها في قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، والمُقدرة باستخدام نماذج التقييم المناسبة، خسارة بقيمة 17.3 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2017: خسارة بقيمة 0.7 مليون ريال سعودي).

يحتوي المستوى الثاني للاستثمارات على سندات دين والتي تتكون من سندات شركات سعودية وسندات بنوك وسندات حكومة المملكة العربية السعودية. تعتبر هذه السندات بشكل عام غير متداولة. في غياب الأسعار المتداولة في السوق النشط، يتم تقييم هذه السندات باستخدام معطيات يمكن ملاحظتها مثل معلومات العائد للأدوات المماثلة أو سعر آخر عملية تم تنفيذها لنفس مصدر السندات أو بناءً على مؤشرات السوق المتداولة. تعتبر التعديلات جزءًا من التقييمات عندما يكون من الضروري المحاسبة عن عوامل مختلفة لتلك الأدوات بما في ذلك آجال تلك الأدوات. كون المعطيات المهمة لتلك الاستثمارات يمكن ملاحظتها، فقد قام البنك بتصنيفها ضمن المستوى الثاني.

تحتوي الأدوات المالية المشتقة للمستوى الثاني على عقود مشتقات متعددة تتضمن عقود صرف أجنبي آجلة أو خيارات الصرف الأجنبي، ومقايضات أسعار العمولة. يتم تقييم هذه المشتقات باستخدام نماذج تسعير تتمتع باعتراف واسع. تتضمن أكثر تقنيات التسعير تطبيقًا، استخدام نماذج التسعير المعياري المستقبلي، باستخدام احتساب القيمة الحالية وباستخدام نماذج خيارات التسعير (بلاك سكوولز) واسعة الانتشار. استخدمت هذه النماذج عملية دمج عدة معطيات سوق مختلفة تتضمن أسعار صرف أجنبي، وأسعار مستقبلية، ومنحنيات عائد، وبالتالي فإن هذه المشتقات قد تم تصنيفها ضمن المستوى الثاني.

يحتوي المستوى الثالث للاستثمارات على سندات حكومية لحول مجلس التعاون الخليجي وكذلك استثمارات في صناديق تحوط، وصناديق ملكية خاصة، وسندات مضمونة بموجودات. تعتبر هذه السندات بشكل عام غير متداولة في سوق نشط، وبالتالي يتم تقييم هذه السندات باستخدام معطيات واردة من مُصدر السندات أو طرف خارجي آخر، أو عندما تغيب أي من تلك البدائل كمؤشر تقدير يمكن الاعتماد عليه، فإنه يتم تقييم تلك السندات بالتكلفة.

تتضمن مشتقات الأدوات المالية للمستوى الثالث المشتق الضمني لخيار البيع الناشئ من الاتفاقية الرئيسية الحالية والتي أبرمها البنك فيما يخص الاستثمار في شركة زميلة (انظر إيضاح 11). ولغرض تحديد القيمة العادلة لخيار البيع هذا، استخدم البنك نموذجًا ذو حدين لتسعير الخيارات الأوسع انتشارًا وقبولًا. يتطلب هذا النموذج معطيات محددة لا يمكن ملاحظتها في السوق الحالي. كذلك فإن بعض هذه المعطيات تم تحديدها في الاتفاقية الرئيسية مع الشركة الزميلة، في نفس الوقت التي تتوفر فيه بعض المعطيات ضمن نتائج الأعمال السابقة للشركة الزميلة. بالإضافة لذلك، تتطلب تلك المعطيات قيام الإدارة بتطبيق أحكام تحتوي على تقديرات عن النتائج المستقبلية للشركة الزميلة، والتي يمكن أن تظهر كنتيجة لتنفيذ الخيار، وتقدير القيمة العادلة للاستثمار الرئيسي. تجدر الإشارة إلى أن العديد من معطيات الخيار تتم في سياق مستقل. تتضمن مشتقات الأدوات المالية للمستوى الثالث المشتق الضمني لخيار البيع الناشئ من الاتفاقية الرئيسية الحالية والتي أبرمها البنك فيما يخص الاستثمار في شركة زميلة (انظر إيضاح 11). ولغرض تحديد القيمة العادلة لخيار البيع هذا، استخدم البنك نموذجًا ذو حدين لتسعير الخيارات الأوسع انتشارًا وقبولًا. يتطلب هذا النموذج معطيات محددة لا يمكن ملاحظتها في السوق الحالي. كذلك فإن بعض هذه المعطيات تم تحديدها في الاتفاقية الرئيسية مع الشركة الزميلة، في نفس الوقت التي تتوفر فيه بعض المعطيات ضمن نتائج الأعمال السابقة للشركة الزميلة. بالإضافة لذلك، تتطلب بعض تلك المعطيات قيام الإدارة بتطبيق أحكام تحتوي على تقديرات عن النتائج المستقبلية للشركة الزميلة، والتي يمكن أن تظهر كنتيجة لتنفيذ الخيار، وتقدير القيمة العادلة للاستثمار الرئيسي. تجدر الإشارة إلى أن العديد من معطيات الخيار تتم في سياق مستقل.

34. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - (تتمة)

في الحال الذي تتغير فيه التقديرات المهمة للمعطيات بموجب 10 بالمائة أو سالب 10 بالمائة، فإن القيمة العادلة يمكن أن تزيد أو أن تنخفض بما يقارب 97.7 مليون ريال سعودي (2017: 141.2 مليون ريال سعودي) نتيجة لتقدير النتائج المستقبلية للشركة التابعة، ويمكن أن تزيد أو تنخفض بما يقارب 44.6 مليون ريال سعودي (2017: 53.9 مليون ريال سعودي) نتيجة لتقدير التأثيرات المحددة على نتائج العمليات للشركة الزميلة والتي قد تظهر نتيجة لتنفيذ الخيار، ويمكن أن تزيد أو تنخفض بما يقارب 27.5 مليون ريال سعودي (2017: 30.5 مليون ريال سعودي) نتيجة لتقدير القيمة العادلة للاستثمار الرئيسي.

تبنى التقديرات المهمة للبنك، من كافة التوجه الأساسية، على الخبرة والأحكام الخاصة بكل جزئية من المعطيات، وفي كل الأحوال، يتم بذل العناية الواجبة للتأكد من أن المعطيات تتسم بالتحفظ للتأكد من أن تقدير القيمة العادلة يعتبر منطقيًا في كل الأحوال. ولكن، قد تختلف المبالغ المتحققة في المستقبل عن تقديرات البنك لتلك القيمة العادلة.

يلخص الجدول أدناه التغييرات في القيمة العادلة للمستوى الثالث للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

2017 بالآلاف الريالات السعودية	2018 بالآلاف الريالات السعودية	
964,470	948,687	القيمة العادلة في بداية السنة
896	(11,811)	صافي التغير في القيمة العادلة
920	-	استثمارات مشتراة
(17,599)	(3,660)	استثمارات مباعة
948,687	933,216	الرصيد في نهاية السنة

لم تكن هناك تحويلات من أي من المستوى 1 أو المستوى 2 إلى أي من المستويين 2 أو المستوى 3 خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017.

يلخص الجدول أدناه القيم العادلة المقدرة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 والتي لم يتم تسجيلها بالقيمة العادلة في القوائم المالية الموحدة مقارنة مع القيم الدفترية لتلك البنود.

القيم العادلة المقدرة بالآلاف الريالات السعودية	القيم الدفترية بالآلاف الريالات السعودية	31 ديسمبر 2018
		موجودات مالية:
2,917,697	2,917,697	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
60,622,336	59,412,529	قروض وسلف، صافي
63,540,033	62,330,226	إجمالي
		مطلوبات مالية:
12,620,832	12,620,832	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
62,332,038	63,689,869	ودائع العملاء
2,030,371	2,030,371	قروض لأجل
2,005,661	2,005,661	سندات دين ثانوية
78,988,902	80,346,733	إجمالي

34. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - (تتمة)

		31 ديسمبر 2018	
القيم المقدر المقدرة بآلاف الريالات السعودية	القيم الدفترية بآلاف الريالات السعودية		
موجودات مالية:			
		أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	
3,513,073	3,513,073	قروض وسلف، صافي	
61,454,199	59,588,284	إجمالي	
64,967,272	63,101,357	مطلوبات مالية:	
		أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	
7,609,686	7,609,686	ودائع العملاء	
65,964,590	66,942,620	قروض لأجل	
2,014,823	2,014,823	سندات دين ثانوية	
2,003,068	2,003,068	إجمالي	
77,592,167	78,570,197		

تم احتساب القيمة المقدرة للقروض والسلف، بالصافي باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخضومة، على أساس أسعار السوق، لكل محافظة من محافظ القروض باستخدام المتوسط المرجح المقدر لتواريخ الاستحقاق. تم احتساب القيمة المقدرة لودائع العملاء باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخضومة، على أساس أسعار السوق، لكل عمولة محملة باستخدام المتوسط المرجح المقدر لتواريخ الاستحقاق. تلك القيم العادلة المقدرة تعتبر ضمن المستوى الثالث ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

إن القيمة العادلة للودائع المالية الأخرى غير المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة. تُدرج القيمة العادلة لودائع العملاء ذات العمولة والقروض لأجل و سندات الدين الثانوية والأرصدة لدى البنوك والأرصدة للبنوك بالتكلفة المطفأة، حيث لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة بسبب عدم وجود اختلاف جوهري بأسعار العملات الخاصة بالسائدة في السوق للودائع المالية المشابهة للأسعار المتعاقد عليها، وبسبب قصر الفترات التعاقدية للأرصدة لدى البنوك والأرصدة للبنوك.

35. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تقوم المجموعة في سياق أعمالها الاعتيادية، بالتعامل مع أطراف ذات علاقة. كما تخضع أرصدة و معاملات الأطراف ذات العلاقة لأحكام نظام مراقبة البنوك والأنظمة الأخرى الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي، خلال عام 2014، تحديثاً لمبادئ حوكمة الشركات للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية التي تُعرّف الأطراف ذات العلاقة والحاجة إلى معالجة تلك المعاملات ذات الصلة بشكل عادل وبدون إعطاء أولوية لتلك الأطراف وتحدد تضارب المصالح المحتمل ضمن تلك المعاملات، وكذلك تقرر متطلبات الإفصاح عن تلك المعاملات الخاصة بالأطراف ذات العلاقة.

تتوافق سياسة التعريف والإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة مع اللوائح الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك. وتشمل هذه اللوائح التعريفات التالية بخصوص الأطراف ذات العلاقة:

- إدارة البنك و/أو أفراد الأسرة المباشرين،
- المساهمين الرئيسيين للبنك و/أو أفراد الأسرة المباشرين،
- الشركات الزميلة للبنك والمنشآت التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة الملكية،
- صناديق منافع موظفي البنك مثل التقاعد أو خطط المنافع الأخرى التي يتم إدارتها من قبل البنك، و
- أي أطراف أخرى تكون إدارتها والسياسات التشغيلية الخاصة بها متأثرة جوهرياً بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل البنك.

35. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة - (تتمة)

تشمل إدارة البنك أولئك الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية لتحقيق أهداف البنك والذين لديهم السلطة لوضع السياسات واتخاذ القرارات التي يتم من خلالها متابعة تلك الأهداف. وبالتالي يشمل تعريف الإدارة أعضاء مجلس إدارة البنك وأعضاء إدارة البنك التي تتطلب اعتماد عدم الممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

يشمل أفراد الأسرة المباشرين الآباء والأزواج والأولاد والأحفاد والذين قد يكونوا مساهمين رئيسيين أو أعضاء إدارة والذين يمكن اعتبارهم متحكمين مؤثرين أو تؤدي العلاقة الأسرية بينهم أن يكونوا متحكمين أو مؤثرين.

يشمل المساهمين الرئيسيين الملك الذين يملكون أكثر من 5% من حق التصويت في ملكية البنك و/ أو مصلحة التصويت للبنك.

(أ) تلخص الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات والدرجة في القوائم المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 كالتالي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
		إدارة البنك و/أو أفراد الأسرة المباشرين:
88,334	97,154	قروض وسلف
227,848	401,349	ودائع العملاء
2,000	2,000	صكوك الشريحة التولية
1,880	6,067	التعهدات والالتزامات المحتملة
		المساهمين الرئيسيين للبنك و/أو أفراد الأسرة المباشرين:
12,241	-	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
126,214	-	قروض وسلف
10,416,049	5,965,847	ودائع العملاء
700,000	700,000	سندات دين ثانوية
372,991	-	التعهدات والالتزامات المحتملة
-	787,536	أسهم خزينة
		الشركات المنتسبة للبنك والمنشآت التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة الملكية:
596,117	654,756	قروض وسلف
104,094	1,485,375	ودائع العملاء
106,317	101,458	التعهدات والالتزامات المحتملة
		صناديق منافع موظفي البنك مثل التقاعد أو خطط المنافع الأخرى التي يتم إدارتها من قبل البنك:
152,572	62,093	ودائع العملاء و مطلوبات أخرى

35. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة - (تتمة)

(ب) فيما يلي تحليل بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والدرجة في القوائم المالية

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
		إدارة البنك و/أو أفراد الأسرة المباشرين:
3,093	3,655	دخل عمولات خاصة
34	96	مصاريف عمولات خاصة
20	45	دخل أتعاب خدمات بنكية
		المساهمين الرئيسيين للبنك و/أو أفراد الأسرة المباشرين:
42,671	-	دخل عمولات خاصة
27,039	27,914	مصاريف عمولات خاصة
4,219	2	دخل أتعاب خدمات بنكية
7,758	7,758	إيجار ومصاريف مباني (إيجار مبني)
		الشركات المنتسبة للبنك والمنشآت التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة الملكية:
8,736	29,743	دخل عمولات خاصة
9	1,304	مصاريف عمولات خاصة
5,607	4,436	دخل أتعاب خدمات بنكية
		صناديق منافع موظفي البنك مثل التقاعد أو خطط المنافع الأخرى التي يتم إدارتها من قبل البنك:
5,414	7,051	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس الأخرى الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

تم الإفصاح عن التعويضات الإجمالية المدفوعة للإدارة التنفيذية خلال السنة في الإفصاح رقم 24.

36. كفاية رأس المال

تتضمن أهداف المجموعة بخصوص إدارة رأس المال الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي لضمان قدرة المجموعة على الاستمرارية والمحافظة على قاعدة رأس مال قوية.

تقوم إدارة المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي. تفرض مؤسسة النقد العربي السعودي على البنك الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي والاحتفاظ بمعدل لا يقل عن 9.875% لرأس المال النظامي مقابل الموجودات المرجحة المخاطر.

تقوم المجموعة بمراقبة مدى كفاية رأس مالها وذلك باستخدام المعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأس المال النظامي المؤهل مع الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والتعهدات والالتزامات المحتملة والمبالغ الاسمية للمشتقات باستخدام المبالغ المرجحة لإظهار المخاطر المتعلقة بها.

36. كفاية رأس المال - (تتمة)

يلخص الجدول أدناه موجودات البنك المُرجحة للمخاطر للركيزة التولى، رأس المال الأساسي والمساند و نسبة كفاية رأس المال كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017.

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
75,882,891	79,561,316	مخاطر الائتمان للموجودات المُرجحة للمخاطر
4,605,140	4,794,695	مخاطر العمليات للموجودات المُرجحة للمخاطر
1,897,923	2,062,510	مخاطر السوق للموجودات المُرجحة للمخاطر
82,385,954	86,418,521	مجموع الركيزة التولى - للموجودات المُرجحة للمخاطر
14,260,772	14,078,426	رأس المال الأساسي
2,526,993	2,649,509	رأس المال المساند
16,787,765	16,727,935	إجمالي رأس المال الأساسي والمساند نسبة معدل كفاية رأس المال %
17.31%	16.29%	أساسي
20.38%	19.36%	أساسي + المساند

يتكون رأس المال الأساسي والمساند كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 من التالي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
14,279,067	13,438,676	إجمالي حقوق الملكية
-	658,045	التعديلات الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9
(18,295)	(18,295)	التعديلات على الشهرة
14,260,772	14,078,426	رأس المال الأساسي
2,000,000	2,000,000	رأس المال المساند لسندات دين ثانوية
526,993	649,509	التحكيم العامة المؤهلة ، صافي
2,526,993	2,649,509	رأس المال المساند
16,787,765	16,727,935	إجمالي رأس المال الأساسي والمساند

تم احتساب الموجودات المُرجحة للمخاطر للركيزة التولى، رأس المال الأساسي والمساند، ونسب كفاية رأس المال كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 وفقاً لإطار العمل الموضوع بواسطة مؤسسة النقد العربي السعودي والإرشادات الخاصة بتطبيق تقويم رأس المال بحسب مقررات بازل III.

الإفصاحات الإضافية التالية مطلوبة بموجب إطار مقررات بازل III.

- الركيزة الثالثة، الإفصاحات النوعية (سنوي)
 - الركيزة الثالثة، الإفصاحات الكمية (سنوي / نصف سنوي)
 - هيكل رأس المال (ربعي)
 - نسبة تغطية السيولة (ربعي)
 - نسبة الرافعة المالية (ربعي)
- يتم الإعلان عن هذه الإفصاحات للجمهور على الموقع الإلكتروني للبنك ضمن الأُطر الزمنية المحددة وفقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

37. خدمات إدارة الأصول و الوساطة

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها من خلال شركتها التابعة. تشمل هذه الخدمات إدارة صناديق استثمار بالتعاون مع مستشاري استثمار متخصصين، و يبلغ إجمالي موجودات تلك الصناديق 15.228 مليون ريال سعودي (2017: 6.816 مليون ريال سعودي). وتتضمن هذه الصناديق، صناديق فدارة تحت محافظ شرعية معتمدة بمبلغ 1.462 مليون ريال سعودي (2017: 2.150 مليون ريال سعودي).

38. خيارات أسهم الموظفين ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين

(أ) لدى المجموعة برامج تحفيزية على أساس دفعات الأسهم للموظفين قائمة في نهاية السنة، وفيما يلي الخصائص المهمة لها:

- تواريخ المنحة: 1 يناير 2014 و 2016
- تواريخ الاستحقاق: بين 2017 و 2018
- مدة الاستحقاق: 4 سنوات لكل برنامج
- شروط الاستحقاق: بقاء الموظفين المشاركين على رأس العمل
- طريقة السداد: أسهم
- التكلفة على الموظفين المشتركين في البرنامج: من 3.99 ريال سعودي إلى 4.24 ريال سعودي للسهم.

إن خيارات الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2017 لها متوسط عمر تعاقدي مرجح يبلغ سنتين. تُمنح هذه الأسهم بناءً على شرط الخدمة ولا يوجد اشتراط مرتبب بحالة السوق. لم تكن هناك أسهم خيارات أسهم معلقة كما في 31 ديسمبر 2018.

يلخص الجدول أدناه الحركة على عدد خيارات أسهم الموظفين القائمة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017.

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
3,749,248	1,836,716	خيارات أسهم الموظفين في بداية السنة
(1,592,318)	(1,736,178)	الأسهم الممنوحة خلال السنة
(320,214)	(100,538)	المسحوبات خلال السنة
1,836,716	-	خيارات أسهم الموظفين في نهاية السنة

في عام 2018، قامت المجموعة بمنح 50% من الأسهم الممنوحة للموظفين في يناير 2014 و 75% من الأسهم الممنوحة في يناير 2016 بما يعادل 1.736.178 سهمًا، وبتكلفة تقدر بـ 24.5 مليون ريال سعودي.

في عام 2017، قامت المجموعة بمنح 50% من الأسهم الممنوحة للموظفين في يناير 2013 و 25% من الأسهم الممنوحة في يناير 2014 و 25% من الأسهم الممنوحة في يناير 2016 بما يعادل 1.592.318 سهمًا، وبتكلفة تقدر بـ 21.6 مليون ريال سعودي.

لدى المجموعة أيضًا برنامج تحفيزي لخيارات أسهم الموظفين يقوم على مشاركة الموظفين وهو برنامج قائم خلال 2018 و 2017. يلخص الجدول أدناه الحركة في عدد الأسهم المشترك بها والقائمة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017.

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
4,210,139	3,731,175	الأسهم المشترك بها في بداية السنة
-	(3,495,032)	الأسهم الموزعة خلال السنة
(478,964)	(236,143)	المسحوبات من البرنامج خلال السنة
3,731,175	-	مجموع الأسهم المشترك بها في نهاية السنة

38. خيارات أسهم الموظفين ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين - (تتمة)

و بما يخص برنامج أسهم منحة الموظفين وبرنامج خيارات أسهم الموظفين بمشاركة الموظفين، فإن المجموعة تقوم بشراء الأسهم بحسب عدد الأسهم المطلوبة عن الاستحقاق والاشتراكات. يُلخص الجدول أدناه الحركة في تكلفة هذه الأسهم المُقتناة من قبل المجموعة بالصافي بعد خصم المخصصات لمقابلة الالتزامات على أساس الأسهم المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017.

إجمالي	المخصصات لمقابلة الالتزامات على أساس الأسهم	تكلفة الأسهم	
		بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
(62,884)	35,806	(98,690)	الأرصدة كما في 31 ديسمبر 2016
(17,574)	-	(17,574)	الأسهم المُقتناة
9,948	9,948	-	المخصصات لمقابلة الالتزامات على أساس الأسهم
12,241	(21,577)	33,818	مخصصات لمقابلة الالتزامات على أساس الأسهم والمنحة / حركة التحويلات، صافي
(58,269)	24,177	(82,446)	الأرصدة كما في 31 ديسمبر 2017
16,651	-	16,651	الأسهم المُباعة
5,400	5,400	-	المخصصات لمقابلة الالتزامات على أساس الأسهم
36,218	(29,577)	65,795	مخصصات لمقابلة الالتزامات على أساس الأسهم والمنحة / حركة التحويلات، صافي
-	-	-	الأرصدة كما في 31 ديسمبر 2018

(ب) تقوم المجموعة بتفعيل خطط برامج مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها استنادًا إلى نظام العمل والعمال السعودي. يتم عمل الاستحقاقات وفقًا للتقييمات الإكتوارية باستخدام طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة في حين يتم سداد مدفوعات الاستحقاقات عند استحقاق دفعات المكافآت.

فيما يلي، المبالغ المُدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والتي ضمن المطلوبات الأخرى والحركة المقابلة في الالتزام الإكتواري خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
171,291	186,272	الالتزام الإكتواري في بداية السنة
32,316	26,726	تكلفة الخدمة الحالية والسابقة
(20,528)	(20,681)	الفوائد المدفوعة
3,193	(27,197)	أثر التغيرات في الافتراضات الإكتوارية
186,272	165,120	الالتزام الإكتواري في نهاية السنة

تتضمن تكاليف خدمة الفترة الحالية والسابقة أعلاه بشكل أساسي تكاليف خدمة الفترة الحالية للموظفين بالإضافة إلى تكاليف خدمات السنة السابقة المُعدلة لتي زيادات في رواتب السنة الحالية.

يتعلق أثر التغيرات في الفرضيات الإكتوارية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بشكل أساسي بالزيادة في الفرضيات المتعلقة بزيادات الرواتب المستقبلية. فيما يتعلق أثر التغيرات في الفرضيات الإكتوارية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بشكل أساسي بمعامل الخصم.

فيما يلي، الفرضيات الإكتوارية الرئيسية المُستخدمة في حساب الالتزامات الإكتوارية كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

2017	2018	
%8.42	%5.05	معدل الخصم
%3.00	%2.34	المعدل المتوقع لزيادة الراتب
60	60	سن التقاعد العادي

إذا ما تغيرت الفرضيات الإكتوارية المذكورة أعلاه مستقبلًا، فإنه يمكن أن يكون الالتزام الإكتواري أعلى أو أقل من مبلغ 31 ديسمبر 2018.

40. أسهم الخزينة

أبرم البنك اتفاقية شراء أسهم بتاريخ 14 يونيو 2018 مع شركة جي بي مورغان الدولية للتمويل (جي بي مورغان) لشراء 56.245.350 سهمًا من أسهم البنك والمملوكة من قبل جي بي مورغان مقابل 13.50 ريال سعودي للسهم الواحد أي ما يعادل 759.3 مليون ريال سعودي.

تسلم البنك لاحقًا جميع الموافقات التنظيمية المطلوبة وتمت الموافقة على اتفاقية شراء الأسهم في اجتماع الجمعية العامة غير العادية الذي عقد بتاريخ 16 محرم 1440 هـ (الموافق 26 سبتمبر 2018). في 27 سبتمبر 2018، أكمل البنك عملية الشراء. تضمنت تكاليف عمليات وضريبة الدخل التقريبية قدره 787.5 مليون ريال سعودي. لم ينخفض رأس مال البنك نتيجةً لعملية الشراء وتكاليفها والتي تم عرضها كإخفاض في حقوق الملكية.

أبرم البنك اتفاقية شراء أسهم بتاريخ 29 نوفمبر 2018 مع شركة بنك ميزوهو المحدودة (ميزوهو) لشراء 18.749.860 سهمًا من أسهم البنك والمملوكة من قبل ميزوهو مقابل 13.50 ريال سعودي للسهم الواحد أي ما يعادل 253.1 مليون ريال سعودي، مُستثناءً من تكاليف العمليات وضريبة الدخل التقريبية. لن ينخفض رأس مال البنك نتيجةً لهذه الاتفاقية. الاتفاقية مشروطة بوضع اللمسات الأخيرة على بعض الشروط الواردة في الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بضمان استيفاء جميع المتطلبات التنظيمية. تنص الاتفاقية على أن يتم إغلاق الصفقة بتاريخ يوافق عليه البنك وميزوهو بعد استلام جميع الموافقات التنظيمية المطلوبة.

41. إعادة التصنيف

قامت المجموعة بإعادة تصنيف بعض مكونات دخل العمليات في عام 2018 مقارنة بما تم نشره عنه سابقًا في عام 2017. وبناءً عليه، تم إعادة تصنيف المبالغ المسجلة سابقًا في عام 2017 لتتوافق مع عرض السنة الحالية على النحو التالي:

- إطفاء رسوم القروض الذي تم إدراجه سابقاً في دخل أتعاب خدمات بنكية يتم إدراجه الآن في دخل العمولات الخاصة. يتم إجراء التغيير لتعكس إهلاك رسوم القرض كتعديل عائد لدخل العمولات الخاصة على القروض والسلف. هذا التغيير يزيد من دخل العمولات الخاصة التي تم الإبلاغ عنها سابقاً ويقلل من دخل أتعاب خدمات بنكية.
- تم إدراج مصاريف العمولات الخاصة بشأن مقايضات أسعار العمولات سابقاً في مصاريف العمولات الخاصة، ويتم الآن تحويلها من دخل العمولات الخاصة ذات الصلة بمبادلات أسعار العمولات. يعكس الصافي من دخل ومصاريف العمولات الخاصة التسوية الفعلية لصافي المدفوعات على مقايضات أسعار العمولات وفقاً لاتفاقيات الاتحاد العالمي للمبادلات والمشتقات المالية التي يستخدمها البنك مع أطرافه المقابلة. لن يؤثر هذا التغيير على صافي دخل العمولات الخاصة التي تم الإبلاغ عنها سابقاً.

فيما يلي، ملخص للتأثير على المكونات الفردية من دخل العمليات في 2017 للتغيرات المذكورة أعلاه:

منشورة سابقاً بآلاف الريالات السعودية	إعادة التصنيف بآلاف الريالات السعودية	معدّلة بآلاف الريالات السعودية	
3,533,089	(162,865)	3,370,224	دخل العمولات الخاصة
1,491,029	(295,205)	1,195,824	مصاريف العمولات الخاصة
2,042,060	132,340	2,174,400	صافي دخل العمولات الخاصة
412,157	(132,340)	279,817	دخل أتعاب خدمات بنكية، صافي
136,772	-	136,772	أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي
19,749	-	19,749	توزيعات أرباح
49,130	-	49,130	مكاسب استثمارات، صافي
15	-	15	إيرادات عمليات أخرى، صافي
2,659,883	-	2,659,883	إجمالي دخل العمليات

قامت المجموعة أيضاً بعرض موجودات غير ملموسة في قطاع المعلومات، صافي كبريد منفصل في قائمة المركز المالي لعام 2018. في عام 2017، أدرجت هذه المبالغ في الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة، صافي. وفقاً لذلك، تم إعادة تصنيف مبالغ 2017 لتتوافق مع عرض الفترة الحالية.

لم تؤثر جميع عمليات إعادة التصنيف للمبالغ المسجلة سابقاً في عام 2017 على صافي الدخل أو المكونات الفردية لحقوق الملكية المنشورة سابقاً.

42. التغييرات المحتملة في إطار التقارير المالية الدولية

لقد اختارت المجموعة عدم التبني المبكر للمعايير والتعديلات الجديدة التالية للمعايير الدولية للتقارير المالية التي تم إصدارها ولكن لم تصبح سارية المفعول بعد للسنوات المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في 1 يناير 2019.

فيما يلي ملخص للمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والتعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية ، والتي تبدأ في 1 يناير 2019:

معيير التقارير المالية الدولي رقم 16 - عقود الإيجار

والمطبق ابتداءً من 1 يناير 2019، ويحدد المتطلبات الجديدة للمحاسبة عن عقد الإيجار بواسطة المؤجر والمستأجر. يلغي المعيار الجديد النموذج المحاسبي المزدوج الحالي للمستأجرين بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 17 والذي يميز بين عقود التأجير التمويلي في الميزانية العمومية والعقود التشغيلية خارج الميزانية العمومية. بدلاً من ذلك، يقترح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 نموذج المحاسبة في الميزانية العمومية.

سوف تختار المجموعة تطبيق المعيار على العقود التي تم تحديدها في السابق كعقود إيجار تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 17 والتفسير رقم 4. لن تقوم المجموعة بالتالي بتطبيق المعيار على العقود التي لم يتم تحديدها مسبقاً على أنها تحتوي على عقد إيجار يطبق معيار المحاسبة الدولي رقم 17 و لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 4.

سوف تختار المجموعة استخدام الإعفاءات المقترحة لعقود الإيجار حيث تنتهي مدة الإيجار في غضون 12 شهراً اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب الدولي ، وعقود التأجير التي يكون أصلها الأساسي منخفض القيمة. لدى المجموعة عقود إيجار لبعض المعدات التي تعتبر ذات قيمة منخفضة.

أكمل البنك تقييماً لتأثير المعايير الدولية للتقارير المالية 16. من المتوقع أن يزيد التأثير على قائمة المركز المالي في 1 يناير 2019 من إجمالي الموجودات بنحو 241 مليون ريال سعودي ، وزيادة إجمالي المطلوبات بنحو 265 مليون ريال سعودي. من غير المتوقع أن يتأثر صافي دخل البنك بشكل كبير مع حدوث تغيير في مصروفات العمولة المستهلكة وتغير في مصروف الإيجار. يرجع ذلك إلى التغيير في المحاسبة الخاصة بمصروفات الإيجار التي تم تصنيفها سابقاً كعقود إيجار تشغيلية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19: تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها وغيرها من المعايير أو التعديلات أو التفسيرات

تسري التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 في 1 يناير 2019. تتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 المحاسبة عندما يتم تعديل أو تقليص أو تعديلات الخطة أثناء فترة إعداد التقارير. لا يتوقع أن يكون تأثير التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 له تأثير كبير على صافي دخل البنك.

بالنسبة لمعايير أو تعديلات أو تفسيرات أخرى سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 ، لا يتوقع البنك أن يكون لذلك تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

43. موافقة مجلس الإدارة

اعتمدت القوائم المالية الموحدة من مجلس الإدارة بتاريخ 5 جمادى الثاني 1440هـ الموافق 10 فبراير 2019.